



Copyright © King Saud University

حيل الفقه ، تأليف أحمد بن عمر بن مهير الخصاف (- ٢٦١ هـ) .
 بخط حاج محمد بن حاج محمد سنة ١١١٢ هـ .

٢٨ ق ٢٧ س ٥٠٢ × ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز ، رؤوس الفقر بالحمرة ،
 طبع .

١٢٤

الأزهرية ٢ : ١٤٦ ، دار الكتب المصرية ١ : ١٨٤

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - الخصاف ، أحمد بن عمر - ٢٦١ هـ - يد النسخ

ج - تاريخ النسب - نسخ .

كِتَابُ حِلِّ الْفَقْدِ تَضَيَّفَ لِعَلَّامَةِ الْفَهَامَةِ
 ٢٢ الفَقْدِ كَعَاذِي سَعْدِ ابْنِ بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو
 الْخَصَّافِ الْكُتَيْبِيِّ كَتَبْتَنِي فِي رَجَبِ الْفَقْدِ
 وَنَعَمَ بِحُلُولِهِ فِي
 الدَّائِمَةِ
 آمِينَ

ملكة الفقه
 عبد الله بن
 الكاظمي
 عمه بن
 أم

وَحَسْبُكَ قَوْلُ النَّاسِ فِيَا مَلَكَةً • لَعَنَ كَانَ هَذَا مَدَّةً لِفُلَانٍ •

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	حِلِّ الْفَقْدِ
اسم المؤلف	أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو الْخَصَّافِ الْكُتَيْبِيُّ
تاريخ النسخ	١١١٢ هـ
القياس	٧٨
رقم	٤١٧/٤
صفحة	٢٠٢

1957

١٤٥٨ هـ

حيل الفقه ، تأليف أحمد بن عمر بن مهير الخصاف (- ٢٦١ هـ) .
 بخط حاج محمد بن حاج محمد سنة ١١١٢ هـ .

٢٨ ق ٢٧ س ٥٠٢ × ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، رؤوس الفقر بالحمرة ،
 طبع .

١٢٤

الأزهرية ٢ : ١٤٦ ، دار الكتب المصرية ١ : ١٨٤

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - الخصاف ، أحمد بن عمر - ٢٦١ هـ بيد الناسخ

ج - تاريخ النسب - نسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ ابو بكر احمد بن عمر الحضايف الفقيه القاسمي حدثنا مسلمة ابن صالح
 عن يزيد الواسطي عن عبد الكريم بن بريدة قال سئل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن اية من كتاب الله عز وجل فقال لا اخرج من المسجد
 حتي اخبركم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من مجلسه فلما اخرج
 احدي رجليه اخبرني بالاية قبل ان يخرج رجلاه الاخرى حدثنا قيس
 بن الربيع عن سليمان اليماني عن ابي عثمان الهندي عن عمار بن الخطاب رضي
 الله عنه انه قال في معانيض الكلام لما يعني عن الكذب حدثنا قيس عن حماد
 عن ابراهيم بن ابي اخذه رجل فقال ان لي موكدا حقا فقال لا فقال اقلوني شيئا
 الي بيت الله تعالى واعني مسجد حيك حدثنا قيس عن الاعمش عن ابراهيم
 انه قال له برجل ان فلانا امرني ان اتي مكانا وكذا وكذا لا اقدر
 عيا ذلك المكان وكيف اطلبه له فقال تقول والله ما ابصر الا ما سدد في
 غيري يعني الا ما بصري في بيتي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال
 كان رجل من باهلة عيوفا فابغلة شريح فاعجبته فقال له شريح انها اذا
 ربيعت لم تنم يعني ان الله نعم هو الذي يقيمها بقدرته فقال له الرجل
 افي اني تنام من كرام بن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال
 جعل خديف يحلف لعثمان بن عفان امير المؤمنين رضي الله عنه على شيئا
 بالله ما قالها ولقد سمعناه قد قالها فقلنا يا ابا عبد الله سمعناك
 تحلف لعثمان على شيئا ما قلتهما وقد سمعناك قلتها فقال اني اشترى بيدي
 بعض بيعة مخافة ان يذهب كله حدثنا قيس عن الاعمش عن ابراهيم قال
 قال لرجل اني اناك من رجل شيئا فبلوه عني فكيف اعذر اليه فقال له
 ابراهيم قل والله ان الله عز وجل يعلم ما قلت من ذلك من شئ وروي
 ابو خنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اليماني على نية الحالف ان كان
 مظلوما وان كان ظالما فاليمين عاينة المستحلف له تنافقه بن العباس
 قال لنا نالي ابراهيم وهو خايف من الحجاج بن يوسف فلما اذا اخبرنا
 من عنده ليول لنا ان سلّم عني وحلفتم فاحلفوا بالله ما تدرون
 اين انا ولا لنا به علم ولا في اي موضع هو واعنوا اي موضع انا فيه قاعدا

فقال له اكلت بالمشي الى بيت الله تعالى

ابن سيرين عن رجل قال قلت لابي عبد الله
 وان كان ظالما فاليمين على نية المستحلف

وقاما

وقاما فتكوتون قد صدقتم قال عقبه واما رجل فقال اني اتي الدين
 واني عرضت عياداة وقد نفقت فتم برون ان يحلفوني بالله انها
 الدابة التي اعرضت عليها فكيف اخلف قال ابراهيم فادك دابة
 واعترض عليها بطنك فاكبا ثم اخلف ثم اخلف لهم انها الدابة
 التي اعترضت عليها يعني على بطنك حدثنا الحسن بن عمار عن الحاكم عن
 مجاهد عن ابن عباس قال ما سرتني معاريض الكلام من حمد النعم حدثنا
 عبد الله بن حمدان قال ثنا عون بن ابي جميلة عن محمد بن سيرين عن
 قال خطب امير المؤمنين علي بن ابي طالب فقال والله ما قتلت عثمان ولا
 كرهت قتله وما امرت ولا نهيت فدخل عليه بعض من الله اعلم به فقا
 له في ذلك قولنا فلما كان في مقام اخر قال من كان سايلا عن قتل عثمان
 فوالله قتله وانا معه قال بن سيرين هذه كلمة فرشها ذات وجهها
 ابوداود الطيالسي قال حدثنا شعيب بن عمرو بن مرة عن عبد الله بن
 قال قال علي لا اغسل شعري لغسل حتي افتح مصر او اترك البصرة كجوفي
 حمار واعرك اذن عمار عرك الاديم واسوق العرب بعصاي فذكر ذلك
 لابن مسعود رضي الله عنه فقال ان عليا يتكلم بالكلام لا تصدق به
 مصداقته هامة علي مثل الطست لا شعر فيها فاي شعر يغسل حدثنا
 الضحاك رضي الله عنه قال اخبرنا بن جريح قال اخبرني بن شهاب
 عن حميد بن عبد الملك بن عوف عن امه ام كلثوم بنت عقبة بن ابي
 مطيع وكانت من المهاجرات الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب لآله
 والكذب في الحرب ثنا عازم بن الفضل واسمه محمد قال حدثنا معمر بن
 سليمان التيمي عن ابيه قال حدثنا نعيم بن ابي هند عن سويد بن
 غفلة ان عليا رضي الله عنه قتل الزنادقة ثم نظروا الارض ثم رفع
 راسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثم قام فدخل بيته
 فالتوا الناس في ذلك فدخل عليه فقلت يا امير المؤمنين ماذا افقت
 به المتبعة منذ اليوم ارايت نظرك في الارض ثم رفع راسه الى
 السماء ثم تولى صدق الله ورسوله اني عهد اليك رسول الله

فخص الكذب في ثلاث

افقت

صل الله عليه وسلم ام شئ رايته قال هل علم من باس ان النظر في الارض
قلت لا قال فهل علم من باس ان النظر في السماء قلت لا قال فهل علم من باس
ان اقول صدق الله ورسوله قلت لا قال فاني رجل مكاييد قال حدثنا
احمد بن شعيب المصري قال حدثنا ابي عن يونس بن يزيد عن الزهري
وعبد الرزاق وهشام بن يوسف عن محمد بن الزهري قال سمعناه يقول
ارسلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان ابوتنا فانا نستعين
بما بيننا وبينهم من ورايتهم نسمع بذلك **ابراهيم** نعم بن مسعود
وكان مرادعا للبي صلى الله عليه وسلم عنده عتيبه حين ارسلت بذلك
بنو قريظة الى الاحزاب الى ابي سفيان واصحابه فاقبل يغم
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحضره بذلك وما ارسلت بنو
قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلنا
امرناهم بذلك فقام يغم بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
تلك من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان يغم رجل
لا يكتف الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذاهبا الى غطفان قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما هذا الذي قلت ان كان امر
من عند الله فامض به وان كان هذا راي رايته من قبل نفسك فان
شان بني قريظة اهرن من ان تقول شيا يوش عندك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل هذا راي رايته ان الحرب خدعة قال حدثنا
موسى بن اسماعيل وحجاج بن المهدي قال حدثنا ابو عوانة عن ابي
قال كنت عند ابراهيم وامرأته لقابته في جارية له وببده مرتجة
فقال اشهدكم عيا انها لها فلما خرجنا قال علي ما شهدتم قلنا شهدنا
انك جعلت الجارية لها فقال امارا يمتوني اشير الى المروحة انما
قلت لكم اشهدوا انها لها وانا اعني المروحة التي كنت اشير اليها
قال حدثنا احمد بن محمد قال حدثنا محمد بن سماعة رضي الله عنه قال
حدثني محمد بن الحسن بن عمرو بن ذر عن الشعبي قال من خلف علي بن ابي
فاكثر والائم فيها علمه قلت فما تقول في الخيل قال لا باس بالخيل
يما يحل ويجوز وانما الخيل شئ يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج

به

به الى الحلال فما كان من هذا او نحوه فلا باس به وانما يكره من ذلك
ان يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله او يحتال في باطل حتى يحو
او يحتال في شئ حتى يجعل فيه شبهة فاما كان على هذا السبيل
الذي قلنا فلا باس بذلك قال ابو بكر وهذا الكتاب فيه استبانة
يحتاج اليه الناس في معاملاتهم وامورهم **باب الرجل**
يطلب من التاجر معاملة بمال وليس عند التاجر متاع يبيعه فالحيلة
له في ذلك قال احمد بن عمرو ان كان للرجل الذي يطلب منه المعاملة
ضبيعة ادرك ثوبا عنهما من التاجر بمال الذي يحتاج اليه وقبضها
التاجر منه ثم باعها اياه ورجع عليه في ذلك مما يتراضاه عليه من
فهذا اجاب قلت فان لم يكن له ضيعة وما دار قال فان كان له مملوك
او متاع فاشترى ذلك منه التاجر وقبضه ثم باعها اياه فلا باس
بذلك قلت فان طلب منه معاملة بمائة دينار فباعه ثوبا باربعة
دينار ثم قرضه ثوبين دينارين قال لا باس بذلك قلت فاذا اقرضه
او اشتريه دينارين ثم باعه الثوب باربعة دينارين قال لا بأس
بذلك قلت فلو قرضه ثوبا باربعة دينارين ثم اشتريه ثوبا باربعة
دينارين ثم باعه الثوب باربعة دينارين قال لا بأس بذلك قلت فان
للتاجر احتياج الى متاع بمائة دينار وارمى في ذلك ثوبين دينارين
وليس عند التاجر متاع ولكن الرجل الذي يريد المعاملة مملوك فسياتي
عشرين دينار فلم يامر التاجر ان يشتري المملوك منه بمائة دينار
ويبيع اليه الدنانير ويبقى المملوك في يده قال يشتريه منه بعشرين
دينارا او باقل منها ويقبضه ثم يبيعه من الرجل بثلاثين دينار
او يسلمه اليه ثم يشتريه منه ثانيا بعشرين دينار ثم يقبضه ثم يبيعه
منه بثلاثين دينار يفعل ذلك خمس مرات حتى يصير له على الرجل مائة
ومشور دينار ويكون قد وصل الى الرجل مائة دينار هقلت وبقي
هذا اجاب اقول نعم هذا اجاب من المائتين عا ماضية بينهما فيقول اشتر
منك هذا بعشرين عا ان ابيعه منك بعشرين قلت ادري ان طلب
التاجر عشرة الاف دينار وقال التاجر اريد ان تكون الضيعة في

يدي وانح عليك خمسة آلاف دينار قال ببيعة التاجر شيئا بخمسة
 آلاف دينار ويدفعه اليه اما ثوبا واما غير ذلك يشتري التاجر
 ضيعته بعشرة آلاف دينار يدفعها اليه ويكتب عليه بالعشرة
 آلاف دينار وخمسة آلاف دينار التي له عليه فيكون له عليه خمسة
 عشر الفا ويجده انه ميت رد عليه هذه الخمسة عشر الف دينار
 عليه الضيعة قلت فان طلب من التاجر معاملة بالف درهم على
 ان يكون للتاجر عليه دنانير كيف الوجه في ذلك قال يشتري منه
 التاجر ذلك بالف درهم ويقبضها ثم يبيعها منه بمائة دينار
 الى سنة ويكتب عليه بذلك كتابا **باب** الرجل يعامل الرجل
 فيبيعه المتاع الى اجل هل يجوز له ان يشتريه باقل مما باعه
 منه قبل ان يقبض منه ام لا قال لا قلت فما الحيلة في ذلك قال
 ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من هذا المتاع حدثا يكون
 ذلك عيبا ونقصانا من قيمته جاز ان يشتري ذلك باقل مما
 باعه منه قلت فهل في هذا اشئ غير هذا قال نعم اذا اخذ المشتري
 ثوبا من هذا المتاع ثم باعه الباقي باقل من ثمن الذي اشتراه
 به فلا بأس بذلك قلت فان كان الذي باعه التاجر رقيقا او رابا
 او جواها لا يمكنه ان يحبس منه شيئا قال يبيعه التاجر مع هذا
 ثوبا او خلقا او شيئا غيره فيأخذ الرجل ذلك الثوب او العلف
 ويبيع الباقي من التاجر باقل من الثمن الذي اشتراه به قلت
 ففي هذا اشئ غير هذا قال نعم ان وهب المشتري ما اشتراه من
 التاجر لولد له او لبعض من يثق به وقبض ذلك الموهوب له
 ثم باعه من التاجر بتمن قليل فلا بأس بذلك قال وان باعه
 جوهرا بالف دينار الى سنة جاز ان يشتريه التاجر منه
 بثمان مائة دينار واثواب او عرض غير الثوب **باب** البيع
 والشرار رجل له ضيعة او دار اراد ان يبيعهها من رجل ولشئ
 يمكنه ان يسلمها الى المشتري فاراد حيلة على انه ان امكنه تسليمها
 الى المشتري يسلمها اليه ولا رد عليه الثمن ولم يكن ان يأخذ

اعلى النفس في كل سرع
 انهم فرقا بالهجوم

المستتره م بار

بان سلمها اليه قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقتر المشتري ان البائع
 باعه هذه الضيعة وهي في رجل تدغصه اياها ويشهد عليه
 البائع بذلك وانها ليست في يده حين باعه اياها ثم يكتب
 كتب الشراء ويكتب فيه قبض الضيعة ويقتر البائع يقبض الثمن
 فان قدر على تسليمها ولا رد الثمن على المشتري وقال في رجل اراد
 ان يشتري دارا من رجل وهو لا يعلم انها للذي يبيعه اياها والى
 ان يقيم رجل سنة زورا بها له فيأخذها كيف الحيلة ان يتلف
 قال يدين رجلا غريبا يشتريها من هذا البائع ويكتب الغريب
 الذي لا يعرف الشراء باسمه ثم يشهد المشتري انه قد اجرها من
 هذا الرجل كل سنة لشيء معلوم ويدفعها اليه كحضرة الشهود
 ثم يشهد له شهود في السر فوما عد ولا انه اشترى بهذه
 الدار له يأمر وماله فان ما اسان يدعي بينها دعوى لم يكن الذي
 هي في يده خصما له قلت ففي هذا غير الاحارة قال نعم ان وكله
 بالاختصاص بها ومهرها واستقلالها واشهد على ذلك وسلمها
 اليه كحضرة الشهود لم يكن هذا الرجل خصما لدع ان ادعاه
 قلت رجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن ان يكون البائع
 تصدق بها على بعض ولده او الجاهها اليه او الى غيره ما الحيلة
 له في التوفيق من ذلك قال ابو بكر يكتب الشراعي الرجل ويكتب
 التسليم وضمان الدرك على من يتوهم انه الجاهها اليه قلت فهل
 في هذا اشئ غير هذا قال نعم يكتب الشراعي باسم رجل غريب مجهول
 ويوكله الغريب بالدار كحضرة الشهود ويسلمها اليه ويشهد
 له في الشراء انه اشتراها له بأمره وماله فلا يكون بينه وبين
 احد قينها خصومة قلت رجل له داران فاراد ان يبيع احدا
 هما واراد رجل ان يشتريها منه على انها ان استحققت منه
 رجع في الدار الاخرى وكانت له ماله فما الحيلة في ذلك قال
 يشتري منه هذا المشتري الدار الاخرى التي ليس يريد بيعها
 ويقبضها منه ثم يشتري تلك الدار التي يريد بيعها بهذه

Copy King University

الدار ويُسَلِّمها اليه ويقبض تلك الدار فان استحققت هذه الدار
من المشتري رجع في الدار الاخرى فاخذها قلت رجل اراد شرا
وار جارية من رجل والرجل عزيز ولم يامن المشتري ان يشتري
ما يشتريه من يديه فذهب ماله فقال البائع انا اقيم رجلا
يضمن لك الدرك فاوكله في حضومتك وفي عيب ان وجدته
بما تشتريه مني فلم يامن المشتري ان يوكله ثم خرج له عن الوكالة
ما الخيلة في النقلة له قال يكون الضمين هو الذي يتولى المبيع
من هذه المشتري ويسلم الغريب المبيع ويحتمل ويضمن الدرك
عن هذا البائع فيصير ذلك للمشتري ويأمن ما يخافه انتنا لله
تعاي قلت ورجل اراد ان يشتري دار من رجل ولم يامن
ان البائع قد احدث فيها حدثا قبل ان يبعها اياها فاراد
ان يستحق بعد ان يشتريها ان يرجع على البائع بضعف الثمن
ويكون ذلك حالا لما الخيلة في ذلك قال ابو بكر ان كان يريد ان
يشتريها بمائة دينار فاذا استحققت رجع بما بقي دينار قال يبيع
المشتري من البائع ثوبا بمائة دينار ثم يشتري الدار منه
بمائة دينار ويدفعها اليه والمائة دينار التي هي من الثوب
فيصير من الدار ما بقي دينار ان استحققت رجع المشتري بهذه
المائة دينار قلت رجل اراد ان يشتري من صيرني ذراهم
بمائة دينار وليس عنده الصير في الاخرى بائة درهم فالحيلة في ذلك
قال يشتري منه الخمسمائة درهم بما يصادي ويتقايضان ثم
يقترض الصير في الخمسمائة درهم ثم يشتريها منه بفعل ذلك
حتى يصير المائة دينار للصير في ويكون له على الصير في الدراهم
التي يحصل له قلت رجل قال لرجل اشتري هذه الدار بمائة دينار
فاني اشتريها منك بمائة دينار وعشرين دينار فلم يامن المامور
ان يشتريها بمائة دينار فيند ولا امر فلا يشتريها منه
ما الخيلة في ذلك قال يشتري المامور هذه الدار من صاحبها
بمائة دينار عيانه بالخيار فيها ثلاثة ايام ويقبضها ثم

يبي

تحي الامر الى المامور فيقول له قد اشتريت منك هذه الدار
وعشرين دينار فيقول له المامور هي لك بذلك فيلزم الامر الدار
بمائة وعشرين دينار او يجب البيع الذي كان بالخيار فيقول
المامور للامر قد اوجبتك فان بدلا المامور لم يطلبها من
المشتري كان للمشتري ردها بالخيار قلت رجل اراد ان يبيع
من رجل دارا او جارية او غير ذلك ويبرأ من كل عيب الا
او حربة فلم يامن ان يرد ها عليه المشتري ويقول لم نسيم
العيوب عيبا عيبا ولم تصنع يدك عليها ما الخيلة في ذلك قال
يامر البائع رجلا عزيزا لا يعرف فيبيع ذلك من هذا المشتري
على ان مولي الجارية او رب ذلك الشيء ضامن لما ادرك المشتري
في ذلك من ذلك او سرقة او من حربة ويخرج الغريب فلا يكون
للمشتري حنومة مع مالك ذلك المبيع قلت فهل في هذا شيء غير
هذا اقال نعم ان يشهد المشتري على نفسه انه لقد بذل عينا
بعض ولده او غيره وقبضه منه الذي لصدقه به عليه
لم يمين بينه وبين البائع حنومة في ذلك قلت رجل له عبد
ما ذون له في التجارة فاشترى العبد نفسه من مولاه للمولي
في يد العبد اموال وديون باسمه فاراد المولى من مولاه
ان يشهد له ببيعة نفسه فامتنع المولى من ذلك وان يشهد
له العبد بامواله ولم يامن العبد ان يشهد له بذلك فيمتنع
المولى فبعد ذلك من الاقرار له بالبيع كيف الخيلة في ذلك
للعبد في التوثق قال يشهد له العبد في السر رجل تيق به بان
المال الذي في يده له وبالديون ثم يشهد بعد ذلك بان ذلك
لمولاه فان وفي المولى بالاشهاد له بانه قد باعه نفسه وقبض
منه الثمن وقاله العبد وامر ذلك الرجل بالاقرار بما كان قد
اقر له به لمولاه وان لم يف له المولى حاز ذلك الرجل وطالب
بهذا المال حتى يصح الامر كلها جميعا ونصف كل واحد منهما
من صاحبه قلت فان كان المولى هو الذي يخاف الا يفي له العبد

بانه

كيف الحيلة في ذلك والعبد يريد منه ان يبيد المولي بالاقرار
 له قال يشهد اليهود في السراية قد باع العبد من رجل ثقيف به
 ثم يشهد بعد ذلك للعبد انه قد باعه نفسه وقبض منه
 الثمن فان وني له العبد بالاقرار وني له المولي واشتهد
 على ذلك الرجل الذي كان يشهد له يبيع هذا العبد فان العبد
 حروانه لا نسبيل له عليه وان لم يفي العبد للمولي حاد ذلك الرجل
 فطالب العبد حتى يتنصف كل واحد من صاحبه قلت رجل اراد
 ان يبيع جارية له ببسمة وخاف ان لا يعقها المشتري فان
 اشترط ذلك عليه في البيع فبند المبيع ما الحيلة في ذلك قال
 يقول البايع للمشتري اشهد على نفسك انك اذا اشتريت هذه
 الجارية فهي حرة قال فان قال المشتري اكره ان اعقها و
 لا كني اريد ان انتفع بخدمتها ووطيئها قال يقول اذا اشتريت
 هذه الجارية فهي حرة بعد موتي فلا تغتف الا بعد موته قلت
 هذا يصح في قول اصحابنا لمن خالفنا ليس لا يقول بهذا القول
 وهذا القول لا يعمل بشي لان عتق ما لا يملك وتذير ما لم يملك
 قال ان تشهد على نفسه انه اشترى هذه الجارية من فلان
 وانه وريها بعد ما يملكها وجعلها حرة بعد وفاته فيلزم
 ذلك الاقرار اذا اشتراها ويقول بحضرة البايع اذا اشتريتها
 فهي حرة بعد موته ثم يبيعها منه بعد هذا كله فان اراد
 بيعها اخذته الجارية بما تشهد به على نفسه من التدبير
 فان قال مولاها انا لا امن ان ابيعها ولعل الحاكم يذ هبالي
 جواز بيع المدبر واريد حيلة لا تقدر على بيعها قال فان اقر
 المشتري واشهد على نفسه انه اشترى هذه الجارية
 وانها قد ولدت منه ولدت ثمرات فتصير بهذا ام ولد له
 ولا يقدر على بيعها ثم يبيعها منه بعد ذلك قلت فهل في
 هذا شي غير ذلك قال نعم اذا اراد ان يبيعها بمائة دينار
 باعها منه بما يتي دينار فيزيد عليه في الثمن مائة دينار

ويقبض

ديقبض منه مائة دينار ويبقى له مائة دينار فيقول اذا
 اشتريتها مني فاستهدت لها بما يبيع لها من انها ام ولد
 لك حتى لا تقدر على بيعها ابراهيم من المائة دينار الباقية
 لي عليك فاذا فعل هذا اجاز ذلك قال فان قال المشتري
 لا اتق بالبايع في هذا اقال فيتراضيان جميعا برجل ثقة يكون
 بينهما فينوي بيع هذه الجارية من هذا المشتري بما يتي دينار
 يا من مولاها باقية يبيعها منه ويقبض من الثمن مائة دينار
 فيدفعها الى المولي فاذا اشتراها فوني لها بما شرطه لها
 ابراهيم من الباقي **باب** الرجل يكتب الى الرجل وهو في
 مدينه عن المدينه التي هو فيها يا من ان تشتري له متاعا
 ليصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الصنف
 لنفسه او لغيره وقد امره صاحبه ببيعه ما الحيلة
 في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع هذا المتاع
 ممن شق به بيعا صحيحا ويدفعه ويشترى منه للرجل الذي
 كتب اليه فيجوز ذلك قلت فما يقول في السبعا سورة ابراهيم
 ما ياخذونه من الاجرة على شراء المتاع قال نعم قلت فكيف الحيلة
 حتى يطيب لهم ذلك قال يشتري الرجل منهم المتاع لنفسه
 ويقبضه ثم يبيعه ممن يريد شراء ذلك ويرج فيه بقدر الكرا
 الذي كان ياخذة قلت فان كان هذا الرجل يتبع السب
 التجار بالاموال ليشتري لهم المتاع باجرة وهم غيب عنه
 كيف يبيع ذلك منه هل في هذه حيلة حتى يطعم له ما ياخذ
 قال ان اشترى لنفسه متاعا بمائة دينار ثم باعه ممن يتي
 به مائة دينار او دينارين بقدر ما ياخذ من الاجر ودفعه
 الى المشتري ثم اشترى منه للتجار الذين بعثوا اليه بالمال
 بالثمن الذي كان باعه منه فلان يأس بذلك قلت وني ببيع
 الجارية للعتق حيلة غير هذا قال نعم قلت وما هي تلك
 يقول الذي يريد ان يشتريها قبل ان يشتريها انه كان

الاستماع احكامهم

تف

تف

هذه الحاربية رجل وانه اعتقها ويشهد بذلك على نفسه
ثم يقول قد امة شهود اخرين اني اشتريت هذه الحاربية
فهي حرة ثم يشتريها فان ذهب من مخالفتنا الى انها
لا تعتق بقوله ان اشتريتها فهي حرة فانها تعتق بقوله
اني كنت ملكتها واني اعتققتها وانها حرة وفي الحاربية
التي يريد ان يشتريها على ان لا يخرجها من ملكه حيلة اخرى
يقول ان مولاه الذي يتي قد كان باعها من ابن لمولاه
او من غيره ممن يتي به المولى منذ شهر يشهد بذلك
نفسه وتكون الشهادة في رقعة عند المولى الذي يريد
ان يبيعها ثم يشتريها من مولاه فيملكها بهذا الشرا
فان راى المولى منه قربة فيها دفع الرقعة الى الرجل الذي
اقرء انه كان اشتراها قبله فاذا اقام البينة على اقراره
بهذا كانه اولى بهامته واخذ هامته قلت رجل اراد ان
ليشتري حاربية ولا يلزمه استبرأؤها ما الحيلة في ذلك
قال الحيلة في ذلك ان ين وجهها البايع من رجل قبل ان يبيعها
من الرجل الذي يريد شرائها فيقبضها المشتري ولها زوج
ونجها عليه حرام ثم يطلقها الزوج بعد ذلك فلا يكون
على المشتري استبرأ قلت فان ابي البايع ان ين وجهها من رجل
ثم يبيعها قال يشتريها هذا المشتري ويدفع الثمن ولا
يقبضها ثم ين وجهها المشتري عند له او من غيره ثم يقبضها
المشتري بعد التزوج ثم يطلقها العبد بعد ذلك فلا
يكون على المشتري استبرأ فان خاف المشتري ان لا يطلقها
عبدة قال ين وجهها منه على ان امرها في طلاقها كلما شاء
في يد المولى اذا تن وجهها فاذا ان وجهها اياه على ذلك كان
طلاقها في يد المولى قلت رجل امر رجلا ان يتبع له صيغة
او دارا او غير ذلك فاراد الوكيل ان يكون الثمن عليه للبايع

قد
في يده

ثم يبيعها

فان استأطرا اعتبرها او حرة حرة

اجل

اجل ويكون الثمن له حالا على الامر ياخذ منه حالا والبايع يحسبه
ذلك قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي
يريد ان يشتريه به فاذا اتوا جبا البيع وجب الثمن للبايع على الوكيل
وجب للوكيل الثمن على الامر ياخذ منه ثم يوجب البايع الوكيل بالثمن
الى الاجل الذي قد اتفقا عليه فحوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل
ان ياخذ الامر بالثمن حالا الساعة ولا يكون تأجيل البايع للوكيل
تأجيلا للامر المتري ان البايع لو ابر الوكيل من الثمن او وهبه له
كان للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن فيكون له فذلك التأجيل قلت
اريت رجلا اراد ان يبيع دارا له او صيغته او حاربية من رجل
يا من ان يرد ذلك المشتري عليه بعيب واراد التوثق في ذلك قال
الحيلة في ذلك ان يقر المشتري بعد ما اشتري ذلك ان ذلك
الشي قد خرج من ملكه الى ملك غيره اما يبيع واما يهبه واما يصدقه
فان اقرب ذلك لم يكن له ان يرد ذلك بعيب قلت رجل له على رجل
او دديعة عند رجل وعليه ديون لقوم وهو مستتر فاراد ان يرد
وكيل في قبض ماله او دديعته ولا يكون لغرامة ان يقبضها هذا
الوكيل اموالهم او كان القاض لا يقبل وكالة الرجل لا يملكه وعليه
كيف الحيلة في ذلك ان يقول الذي له على ذلك الرجل رجل يتق به او يقر
بان ذلك ودديعة لرجل وان اسمه في ذلك عارية ويوكل الذي
يقوله بالمال يقبض ذلك ويقبضه في ذلك مقام نفسه فاذا فعل ذلك
كان للمقر له ان يقبض ذلك ولا يكون لاحد من عنما ذلك الرجل
الذي يثبت عليه الدين الذي لهم على المقر قلت وكذلك اذا كانت
له اموال على قوم او دديعة عند قوم قال فالسبل في هذا هكذا
ان يقر بها الرجل ويشهد له بذلك ويوكله بقبضه ويؤكد ذلك على
ما يكتب في الكتب قلت رجل امر رجلا ان يشتري له صيغته فقال البايع
لا اقر اني قبضت الثمن من مال المشتري لاني لا اضمن ان يقول لم امر
هذا ان يشتريها لي ويخلف على ذلك فياخذ الثمن مني قال الوجه
في ذلك ان يكتب الشراء هذا ما اشتري فلان لفلان بامره وكتب

تأجيل البايع الوكيل تأجيلا للامر

قال الحيلة في ذلك

Copyrighted by the University of Toronto

بماله ثم يقول في موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن
 ولا يقول من مال فلان ثم يقول المشتري بعد ذلك انه انما نقد الثمن
 من مال فلان الامر ويؤكد الامر بالحضومة في الدرك وكالمركبة
 قلت فان قال المأمور لست آمن ان يرجع الامر علي بالثمن ان يجد ان
 يكون امري بالشرأله فاري ان ابرأ نفسي من المال ويكون دفع الثمن
 في ذلك من مال الامر قال فهذا لا يلزم لانه ان قال انه دفع الثمن
 من مال الامر كان للامر ان يرجع بذلك ان شاء المأمور وان شاء
 البايع قلت فهل في هذا اجيلة حتى يكون الثمن انما يدفع من مال الامر
 ولا يكون على المأمور ولا على البايع في ذلك رجوع الامر قال ان قال في
 الشرائي موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن وهو
 كذا وكذا ولم يقل من مال من هو واهم ذلك ثم يقول المشتري في آخر الشرائي
 اقرارا بنفسي ان الامر فلان دفع جميع الثمن الي البايع الذي
 ادري عنه وانه انما كتب البايع في الشرائي انه انما قبض الثمن من فلان
 المأمور حذرا ان يرجع عليه الامر بالثمن فيكون هذا قول المأمور
 للمشتري فاذا اقر بهذا الشرائي اقرارا بقبض الثمن من مال الامر
 يكون للمأمور على الامر الثمن ولا يكون للمأمور رجوع بالثمن
 لانه انما يقرانه دفعه من مال الامر ولا على البايع في ذلك شيء وان
 ان يكون في هذا سلامة للقوم ويؤكد الامر في الرجوع بالثمن
 ويؤكد الوكالة بذلك قلت ويجوز هذا وقد اقر المأمور في كتب
 الشرائي انه هو الذي دفع الثمن فليكن يجوز بعد ذلك ان الذي
 نقد الثمن عنه هو الامر قال قد يجوز هذا لان البايع يقول انما لا
 اقر ان قبضت هذا الثمن من مال فلان الامر ولكن اقر ان المشتري
 المأمور اقر بان الامر هو الذي نقد الثمن عنه ودفعه الي البايع وقد
 جاز على نفسه ان يكون الامر الرجوع على المأمور بالثمن وهذا صحيح
 ما جاز في هذا الباب قلت رجل اشترى من رجل جارية بمائة دينار
 ودفع الثمن وقبض الجارية ثم اصاب بالجارية عيبا فاراد ردها
 بالعيب فخاف ان يدعي على البايع انه باع هذه الجارية بمائة دينار

فيقر

فيقرانه باعها منه بمائة دينار وينكر قبض الثمن ويخلف على ذلك
 فان ردها عليه بالعيب لم يكن للمشتري عليه شيء من الثمن او يقول
 لم ابعه هذه الجارية ويخلف على ذلك فيأخذها فاراد شيئا لا يبطل
 حقه قال الوجه في ذلك ان يقول المشتري للبايع بيها بينه وبينه
 قد اشتريت منك هذه الجارية بمائة دينار وبها هذا العيب وقد
 رددتها عليك بالعيب فانها اذا فعل ذلك كان له ان يقدمه الي
 القاضي ويقول لي على هذه المائة دينار من وجهه وقد عرفته فان خلف
 البايع على ان ماله هذا عليه هذه المائة ولا شيء منها انما قلت فان
 كان بالجارية عيب دللته البايع وحدث بها عيب عنده حتى لا
 على ردها قال فيظهر الي ارش الذي دللته فبذلك عليه ويخلفه
 على ذلك فان خلف عليه خلف انما قلت فان قال المشتري للقاضي اشترت
 هذه الجارية من رجل حر جاز الامر بمائة دينار ودفع الثمن اليه
 وقد خلفت بها هذا العيب ولي الرجوع على هذا الرجل بهذا العيب
 بحق يوجب ذلك لي عليه فان قال القاضي للبايع ما تقول فيما يدعي هذا
 الرجل عليك فان اقر بالبيع وانه قبض الثمن ناظرة في العيب وان
 حذ ذلك فان القاضي يخلفه بالله ماله هذا قبلك ما ادعاه بسبب
 هذا العيب ولا له قبلك حق بسببه ولا يجب عليك رده هذه الجارية
 بهذا العيب ولا يجب له عليك ردها عليه وسومانه دينار
 قلت فان نكل عن اليمين قال يلزمه القاضي لقبض الجارية ورد
 المائة دينار على الذي في يده الجارية قلت رجل له جارية ارضية
 او دار فخاف ان يخاصمه فيها فقال فاراد ان يدفع الحضومة
 عن نفسه قال ان باعها من انسان بعيب ودفعها اليه بشهادة
 شهود شتان ذلك الانسان دفعها اليه بخبرة شهود وكله
 يحفظها ومن ممتلكها ثم جاء انسان ونازعه فيها لم يكن بينه وبين
 من نازعه فيها حضومة اذا اقام شاهدين يادفع ذلك الرجل
 اياها اليه وتوكيله اياها يحفظها قلت فهل يحتاج ان يقر بينه
 انه باعها من ذلك الرجل قال لا اقام بينه ان ذلك الرجل دفعها

اليه ووكاله بحفظها اجزاء ذلك قلت وكذلك لو ان ذلك الرجل وهبها
من هذا او دفعها اليه بحضرة الشهود قال نعم للضمانة بينه وبين
من يمانعه فيها قلت وكذلك لو اجرها ذلك الرجل الذي تعيب
من هذا واشهد على ذلك وسلمها اليه بحضرة الشهود فشهد له
الشهود على ذلك قال نعم وانما يحتاج الي ان يشهد الشهود على ان
الرجل دفعها اليه وانما صارت اليه من قبل ذلك الرجل على غير
طريق التملك من ذلك الرجل له فان كان ذلك لم يكن بينه وبين احد
حضومة في ذلك **باب** خيار الروية قال ابو بكر في رجل باع من
رجل ثوبا لم يبره المشتري فخاف البائع ان يردده عليه المشتري بخيار
الروية قال ان احدث المشتري في ثوب من المتاع عيبا يكون
نقصا تاما من قيمته لم يكن له يرد ذلك ان يرد شيئا من هذا المتاع
بخيار الروية قلت قال نعم جريا هرويا قال ان خرق المشتري
الجواب او استهلك لم يكن له ان يرد المتاع بخيار الروية قلت
فان اشترى منه ضيعة او دارا فلم يامن ان يرد ها عليه
بخيار الروية قال ببيعته مع الضيعة او الدار ثوبا او علقا غير
الثوب فاذا اتوا جبا البيع فطلعت المشتري الثوب او وهبه لاسان او
استهلكه بوجه من وجوه الاستهلاك فيبطل خيار الروية بذلك
قلت فان خاف البائع ان لا يستهلك المشتري الثوب ولا يهبه حتي
يورد ذلك عليه مع الضيعة او الدار قال يقول المشتري قبل ان يشترى
ذلك ان هذا الثوب لهذا الرجل رجل بحضرة البائع ثم يبيعه بعد
ذلك الضيعة او الدار مع ذلك الثوب ويدفعه اليه بحضرة الرجل
الذي اقر له به فيلخذ ذلك الرجل باقراره له به فيملكه ويبطل
خيار الروية للمشتري قلت وكذلك كلما استولاه المشتري من رقيق
او دواب او غير ذلك قال الوجه في بطلان خيار الروية ما وصفت
قال نعم قلت رجل له على رجل مال لا يغير شهود فاني الذي له عليه
المال ان يقر له به الا ان يوجله او قال فالحق منه فيريد صاحب
المال حيلة حتي يقوله بماله ولا يجوز تأجيله ولا صلحه قال الجاهل

رجل عدا غدا لا يغير شهود

في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشتبه له
بذلك وان اسجد في ذلك عارية يوكله بقبضه ثم يتقدم الرجل
المقر له بالمال الى القاضي ويقدم صاحب المال الذي اقر له الى القاضي
فيقول لي باسم هذا رجل فلان بن فلان كذا وكذا فاذا اقر له
به عند القاضي قال المقر له للقاضي امتنع هذا المقر من قبض
هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثا واجر عليه في ذلك فيشهد
القاضي له على ذلك فيقول اقر فلان بن فلان هذا عندني بال
مال الذي باسمه على فلان بن فلان وهو كذا وكذا فلان بن
فلان وقد وكل بقبضه واقامه فيه مقام نفسه وسألني فلان
هذا ان امسغه من قبض هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثا
واجر عليه في ذلك فاشهد والي قد نهيت عن قبض هذا المال
وان يحدث فيه شيئا ومنعه من ذلك وحجرت عليه فيه وقضيت
بذلك كله فاذا فعل القاضي ذلك جابا الذي كان المال باسمه
الى الذي عليه المال فاجله ان اراد التأجيل او صلحه ان
اراد الصلح ويقره بالكتب بجميع المال ليشب ذلك له قال
فاذا استأخذ واعل ذلك جاز المقر له بالمال فطالب الذي عليه
المال بالمال واقام البينة على اقرار الذي كان المال باسمه
وعلى ما قضى القاضي به في ذلك فيسحق المال ويبطل الصلح
او التأجيل ويكون المال للمقر له قلت ولم تجوزت هذا على الذي
عليه المال قال لان القاضي قد قضى به فاذا قضى به القاضي
جاز ذلك على الذي عليه المال وقال ابو حنيفة يجوز قبض
الذي كان باسمه المال بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تأجيله
وبرأته ودهمته وما صنع فيه من شيء ويضمن في الدار والمهبة
والتأجيل المال للذي اقر له به عالم بحجر القاضي عليه في ذلك و
قال ابو يوسف اذا لم يحجر القاضي عليه فيه جاز قبضه للمال
ولا يجوز نهيه ولا برأته ولا تأجيله وروي عن زفر بن
قال اذا اقر بالمال لاسنان لم يحجز قبضه للمال بعد ذلك ولا

ولما هبته ولما جيله قلت رجل له قبل رجل ما لا فطلبه منه فقال
 قد صار مالك على الناس وسوطا لم له في ذلك فادرك حيله حتى
 يضمن ماله قال الحيلة في ذلك ان يكت صاحب المال على هذا
 الرجل الذي ياخذ منه المال كتاب اقرار ان جميع المال الذي باسمه
 على فلان بن فلان هو لفلان بن فلان هذا اية ملكه على ما يكت في الآلات
 ويدخل فيه حرقا حتى يضمن بذلك المال قلت وما هذا الحرف قال
 يكت في كتاب الاقرار وان هذا المال لم يزل لفلان هذا او في ملكه
 منذ اذن به فلان فلانا وان اسمه في ذلك معونه وعارية لفلان
 فانه اذا قال لم يزل هذا المال لفلان منان دأبت به فلانا فاذا
 قال صاحب المال اني قد اقررت انك دأبت مالي ولم امرك ان تدرك
 به فالقول قوله في ذلك ويضمن هذا الذي باسمه هذا المال لانه
 قد اقرانه قد اخرج مال هذا الرجل من يديه ولم ياذن له المالك بذلك
 فياخذ القاضى بذلك قلت رجل له مال باسم رجل فاقوله به ووكله
 بقبضه واقامه فيه مقامه ولم يامر المحقره بالمال ان يخرج به المحقر
 من الوكالة فادرك الحيلة في ذلك حتى لا يكون له اخراجه من الوكالة
 قال الحيلة في ذلك ان يقول الذي باسمه المال ان قاصيا من القضاة
 حكم عليه ان يوكل فلانا بقبض هذا المال وان يجعله وصيه فيه و
 انه قد وكل بذلك وجعله وصيه فيه حكم القاضى عليه بذلك وان
 القاضى يهاه عن قبض ذلك المال وان يحدث فيه شأ حرج عليه في ذلك
 ويؤكد ذلك فاذا اقر به لم يجز قبضه على الذي له المال فان قبضه
 كان ضامنا لهذا المال في قولهم جميعا قلت فيجوز اقراره على الذي عليه المال
 قال اقراره على نفسه جائز فاما الذي عليه المال فان له ان يدفع المال
 ويبرأ منه ولكنه ضامن له بما اقر له مما حكم به عليه الحاكم قلت فما الحيلة
 لا يجوز قبضه لهذا المال ويكون على المطلوب على حاله قال الحيلة
 في ذلك ان يتقدم صاحب المال الى القاضى ويقدم هذا الذي باسمه
 المال فاذا اقر له بالمال عند القاضى سأل القاضى ان يمنع من قبضه
 وان يحجر عليه في ذلك فاذا فعل القاضى ذلك لم يكن قبض هذا المال من

المطلوب

مع

المطلوب باب الرجل يكون له على الرجل المال فيكفل رجل بنفسه
 فيغيب المطلوب او يتواري فيأخذ صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه فقال
 الكفيل للمطالب انا اودي اليك هذا المال على ان يصير مالك الذي على المظلو
 في وتجلي ان تبرئني من كفالة نفسه هل في هذا حيلة قال ان اودي
 الكفيل المال عن المطلوب يري المطلوب من المال ولم ينفع الكفيل
 اقرار صاحب المال قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اقرض الكفيل هذا
 هذا المال ولم يبري الطالب من الكفالة ولكن يكون هذا المال قرضا
 للكفيل على الطالب وتكون الكفالة على حالها فطالب الكفيل به
 صاحب المال بالمال القرض طالبه صاحب المال بالكفالة بنفسه المطلوب
 وان طالب صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه المطلوب طالب الكفيل
 بالمال الذي اقرضه قلت فان قال صاحب المال اريد ان اخذ مالي وشي
 مالي فيصير لهذا الكفيل قال ان وهب الكفيل هذا المال لصاحب المال
 وقبل الهبة وقبض ذلك وابر الكفيل عن كفالة نفسه المطلوب و
 اقر بان المال الذي باسمه على فلان المطلوب هو لهذا الكفيل وان
 اسمه في ذلك عارية ووكله بقبضه واقامه مقامه فهذا اقرار
 مستقيم قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم اقر الطالب بهذا
 المال لانه الكفيل لصغيره وكل الاب بقبضه ذلك حاز قلت رجلا له
 على رجل مالا فادرك الذي عليه المال ان يتحول المال الذي عليه لرجل اخر
 كما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الذي عليه المال للرجل
 الذي يريد ان يتحول المال له بع عبدك هذا او متاعك هذا من
 فلان له على فلان فاذا باع الما مور عبده من صاحب المال بالمال الذي
 عليه وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول المال فصار لصاحب العبد
 على المطلوب قلت فان لم يرد المطلوب ذلك ولكن اراد ذلك صاحب
 المال قال يشتري صاحب مال العبد من مولاه او المتاع بالف درهم
 ولا يقول بعته بالالف الذي على فلان فاذا باع العبد من صاحب المال
 بالف درهم حاله بالالف على المطلوب فاذا احتال بها صارت له قلت
 فان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل تتم قال لا تتم الحوالة الا ان

بالبائع التبرع

ق

الذي عليه المال هو الرقبة فأي شيء عندك في هذا قال ان الشئ العبد
صاحب المال بالف درهم فاذا اقر بان الالف التي على فلان لهذا او وكاله
يقبض ذلك واقامه فيه مقامه ويأمر به صاحب العبد من من العبد
او يبيعه بمن العبد توبأ قلت فان قال صاحب العبد اذا ابرأته ممن
العبد فظا ليني بهذا المال الذي اقر به ووكلي بقبضه وقال اما
انت وكلي بقبضه ما تقول في ذلك ولا آمن ان يحلفني عليه قال
يقربني الكتب ان المال الذي باسمه على فلان هذا فلان هذا او في
ملكه ويوكله بقبضه وبقبضه مقامه ويقول اني ارجعت على فلان انه
وكلي في هذا المال واني اقررت له على طريق الالحاق اليه وقدمته
في ذلك الي قاضي من قضاته المسلمين فاستحلفه على ذلك فحلف فلا
يدين به بعد هذا ايعا فلان في هذه الدعوى فاذا اقر بهذا لم يكن
له على المقر له ولا على الذي عليه المال سبيل قلت رجل له على رجل
مال مسمى فسال المطلوب الطالب ان يوجه به هذا المال الي وقت معلوم
او يتخذه عليه فاجابه الطالب اني ذلك فخاف المطلوب ان يحتمل
الطالب عليه بان يقربا المال لاسان ويوجهه او يتخذه عليه فلا يجوز
التأجيل ولا التخييم في قول ابي يوسف قاما ابو حنيفة فيقول تأجيله
وتخييمه جائز قلت فما الثقة والحيلة عندك للمطلوب لما يخافه في قول
ابي يوسف قال الحيلة في ذلك ان يقر الطالب اني هذا المال وجب على
المطلوب في الوقت الذي وجب عليه موجه الى عزته شهر كذا من سنة
كذا وان اراد ان يتخذه قال وجب عليه منجزا الي كذا او كذا انجزا او لها
عزته شهر كذا واخرها سلم شهر كذا او يصف النجوم وانه وجب عليه
في الاصل منجزا الى هذه النجوم المسماة وانه ضمن له ما يدرك في
ذلك من درك من قبله وباسبابه من اقرار وتولية وهدية
وتملك وتوكيل وشهادة وحدث ان احدثه في هذا المال الشئ
به ذلك على فلان بن فلان يبطل به هذا التأجيل والتخييم فهو
ضامن لذلك حتى يخلص فلا آمن ذلك وترد عليه ما يذمه ويجب
في ذلك من حق فهذا جائز قلت فان كان الطالب قد اقر بهذا المال

لاشأن

لاشأن فجاؤ المقر له فطالب المطلوب بعد هذا التأجيل والتخييم قال
فالمطلوب ان يرجع على الطالب فيأخذ به بما ضمن له فاما ان يخلصه
من ذلك واما ان يرجع عليه بالمال وكان عليه الى وقت اجله
او الي النجوم وهذا احتياطي في قول ابي يوسف واما ابو حنيفة
فكان يقول تأجيل الذي باسمه الماله وتخييمه وبرأته وهبته
كل ذلك جائز فان كان اقرب له لاسان كان كذلك الانسان ان كان
المقر بهذا المال ويضمنه اياه حتى يجوز في قول ابي يوسف قلت
نهى في ذلك حيلة حتى يجوز في قول ابي يوسف قال نعم قلت وما هي
قال ان اقول طالب انه كان استشهد على المطلوب بهذا المال وكان شها
فلان له بذلك باطلا وانما كان اقرار فلان المطلوب له بذلك
على طريق الالحاق لم يكن هذا الماله ولا شئ منه على فلان المطلوب
وظن له ما يدركه في ذلك من درك ويؤكد ذلك بضممان الدرك
على حسب شرخناه فان كان اقرب له لاسان قبل هذا الحاق
ذلك الانسان فطالب بهذا المال فاستحلفه على المطلوب يرجع
على الذي كان باسمه المال فاخذ به بضممانه له الدرك قلت
رجل له على رجل مال فسال المطلوب الطالب ان يوجه به هذا المال
او يتخذه عليه فاجابه الطالب اني ذلك وقال الطالب اني لا آمن
ان تعيب عني في وقت محل هذا المال وساله ان يعطيه كفيلة
بقبضه فلم يامن الطالب ايضا ان يعطيه كفيلة فاذا اجله بالمال
او تخمه عليه حار الكفيل فيؤمنه فاراد حيلة يكون الكفاله على
حاليها ولا يبرأ الكفيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل
للتطالب اذا حل مالك هذا على فلان فاما كفيل لك بنفسه
وان كان تخمه عليك قال كلما حل لك تخم من هذا النجوم على فلان
فاما كفيل بنفسه عند حلول كل تخم فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يبرأ
من كفالته لان الكفالة انما تجتبه في وقت محل المال الا ترى ان
رجلا لو ابتاع دار افضى له رجل بنفسه الباع ان ادركه فيها
درك ان الكفالة جائز وليس للكفيل ان يبرأ من هذه الكفالة قبل

نصف

الدرك قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان قال الكفيل كلما
لك على فلان نخم من هذه النجوم فانما كفيل لك بنفسه فان لم ادفعه
اليك عند كل نخم من هذه النجوم فاما كفيل لك بنفسه فان لم ادفعه
لك على فاذا كفيل على هذا او لم يحضره وجب عليه مال قلت فان قال انما كفيل
لك بنفسه كلما حل لك عليه نخم من هذه النجوم فان لم احضره عند كل
نخم حقي ادفعه اليك فاما الذي يحل لك عليه عي وكذا كل نخم منها
فهذا اجاب قلت فهل في هذا خلاف بين الفقهاء قال اما اصحابنا فيقولون
على ما نصرت لك ولست آمن غير اصحابنا ان يدفعوا منه الى غير هذا
قلت فاما اصحابنا فيقولون غير اصحابنا قال يقول الكفيل كلما حل لك على
فلان نخم من هذه النجوم فانما كفيل لك بنفسه وبالمال الذي يحل
لك عليه بذ لك النخم يجوز هذا وليس اخاف عليه في هذا امكروها
قلت رجل اذا كان ياخذ من رجل كفيلة لا يقدر الكفيل ان يبرأ منه
ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك
بنفس فلان عي اي كلما دفعته اليك فانما كفيل لك بنفسه كفا له كذا
قال فهذا اجاب في قول الحسن بن زياد والكفالة على هذا الشرط جائزة
والله سبحانه اعلم **باب** الرجل يضمن المال عن الرجل بامر فاد
الطالب منفعة الكفيل بان ياخذ منه بعض المال ويريه ويرجع
الكفيل بما ضمن عي الذي ضمن عنه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في
ذلك ان كان ضمن عنه الف درهم ان يعطيه الكفيل بالالف دينار
فاذا كان الدينار بعشرين اخذ منه بثلاثين فاذا كان كذلك رجع
الكفيل عي الذي ضمن عنه بجميع الف التي كان ضمنها قلت وكذا لك
ان كان ضمن عنه دينار فاعطاه بها درهم واعلا له بها قال نعم
قلت وفي هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان باعه الكفيل
بالالف التي ضمنها له ثوبا او عرضا من العروض رجع الكفيل
على الذي كفله بجميع الف قلت وبطريق هذا الكفيل قال نعم
فهذا شيء تركه له صاحب المال قلت فما يقول ان وهب الطالب
الالف كلها للكفيل وقبل الهبة وقد كان ضمن عنه مال بامر قال الهبة

جائزة

جائزة ويرجع الكفيل بالالف على الذي كان ضمن عنه فيسلم
قلت فان اخذ من الكفيل مسماية درهم وخط عنه الخمسة
قال فالكفيل يركي والطالب ان يرجع بالخمس التي اداها
عنه قلت فان اراد المضمون عنه ان يقع الضامن بفصل
هذا المال فما الحيلة حتى يطيب له فضله قال الحيلة ان يدفع
المضمون عنه هذا المال الى الضامن عي انه فضله مما ضمن عنه
فاذا اقتضه عي ذلك فيجزئيه وطالب له فضله قال قلت له فما
تقول اذا ادرك الكفيل الى الطالب مسماية درهم وبراءة الخمسة
الباقية هل يطيب له فقال لا يطيب له وعليه ان يدفعها على المضمون
عنه والبراءة لا تشبه الهبة لان الهبة تشي ملكا يابا والبراءة
حصلت مما ضمن له فيما مضى فان قلت رجلا كفلا بنفسه رجل
كفالة واحدة فدفعه احدهما الى الطالب قال محمد بن الحسن بن
جميعا من الكفالة وقال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
انما قال لا يبر الذي لم يدفعه وانما يبر الدافع قلت فما الحيلة حتى
تكون براءة لهما جميعا قال ان يقول اني نفست الكفالة قد كفلتا بنفس
فلان هذا عي انه ايناد دفعه اليك فحين جميعا بربان فاذا كفلا
به على هذا الشرط فدفعه احدهما بريا جميعا قلت فان لم يكن هذا
في نفس الكفالة ولكنهما كفلا كفالة مطلقة فاذا كان يدفعه
احدهما وان يبريا جميعا قال الحيلة في هذا ان يشهد جميعا ان كل
واحد منهما قد وكل صاحبه في دفع فلان من فلان الى فلان بكذا
بالكفالة التي كفلت له بها فاذا دفعه احدهما بريا جميعا قلت
رجل له عي رجل مال فاراد الطالب ان ياخذ من الذي عليه المال
كفيلة لا يبر من الكفالة حتى يستوفي الطالب ماله هل في هذا حيلة
قال نعم قلت وعما هي قال الحيلة في ذلك ان ينجم صاحب المال على المطلق
من هذا المال مائة درهم او اقل منها الى عشر بين بجا او ثلاثين
بجا ويقول الكفيل كلما حل لك على فلان نخم من هذا المال فانما كفيل
بنفسه عي النجوم التي مضرت لك في باب الكفالة في الباب الذي قبل

قف

هذا الباب فان اراد ان يتوثق بما قلنا من صفات المال ادخلت ذلك على ذلك المثال قلت او ليس هذا اجاب قال لي لا ترى ان رجلا لو استأجر رجل دارا سنين معلومة كل سنة مائة درهم فضمن رجل عن صاحب الدار كما وجب له عليه من اجرة هذه الدار ان ذلك جاز فخذ احد من مال يجب بعد وكذلك لو قال الكفيل في الاجارة كلما مضى شهر من هذه الاجارة فاما الكفيل لك بنفسه فقل ان كان هذا جازا قلت سال رجلا ان يكفل بنفسه لرجل فارد الكفيل ان يتوثق من الذي تكفل به ليلا يتوارى عنه الحيلة في ذلك قال ياخذ هذا الكفيل من الرجل الذي يريد ان يكفل به كفلا ~~بشرط~~ فان اخذ الطالب الكفيل الاول بكفالة الرجل اخذ الكفيل الاول الكفيل الاخر بكفالة له قلت فهل يجوز ان ياخذ منه رهنا مكان الكفيل قال لا يجوز في بعض الامور ان الرجل يتبع الدار فيأخذ من البايع كفلا لا بالدار فيجوز ولو اراد ان ياخذ منه بالدرك ثم لم يجز ذلك قلت فهل في هذا آفة حتى يجوز الرهن مكان الكفيل قال ان اقر المطلب انه امر هذا الكفيل فضمن عنه مالا الرجل من الذي لم يسمعه قد عرقه و قد رهنته بذلك المال الذي ضمن عنه هذا العبد او هذا الجارية او الشيء الذي يريد ان يرهنته اياه ويكتب بذلك كتابا ولا يسمى حتى يكون القول في مبلغ المال قول المطلب جاز قلت فان قال المطلب لست آمن ان يعلق رهني فيقول الكفيل صاحب المار غائب والرهني عندي فلا اتبض منك حتى يعود الرجل قال اذا دفع اليه المالا فليس له ان يحبس الرهن قلت فاذا اختلفا في مبلغ المال فقال المطلب انما ضمننت عني الف درهم وهذه الالف فخذها وادفع الي الرهن قال الضمين بل ضمننت عندك الف درهم قال القول قول المطلب في مبلغ المال مع يمينه عا ذلك قلت في القول ان قال الكفيل فليست امن ان ترهنني هذا الرهن فاذا اقلت بنفسه قال خذ مني هذا المال وسلم الي الرهن فيكون القول قوله في المال ولعله ان يقول انما ضمننت عني مائة درهم فخذها وياخذ الرهن فتبقى كفالة في عني قال فالوجه في

علم متبادر

تعارفوا وان ياخذ منه ماله كما انما لم يجوز

هذا

هذا ان يكون بينهما رجل عدل ثقة يثقان به فيكون الرهن على يديه والمال باسمه فيسمى ذلك مالا يثق على المطلوب ويكتان بينهما مواصلة بعمل العدل بما بينهما قلت فرجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا انقضى من المال الذي عليه فارد الكفيل ان يتوثق من المطلوب برهن قال لا يجوز الرهن في كفالة النفس ولكن الحيلة في ذلك ان يضمن الكفيل المال على انه اذا وافق به في يوم كذا انقضى من المال ويرهنه بالمال الذي ضمن المرتبه الذي اتفقا عليه فيجوز هذا قلت فرجل كفل لرجل بنفسه رجلا انه ان لم يوافق به يوم كذا انقضى عليه بنفسه للطالب وفلان هذا رجل للطالب عليه مال قال هذا جاز عند بعض الفقهاء وبعضهم لا يجوزونه ولكن الحيلة في ذلك ان يكفل الكفيل بنفس الرجلين جميعا على انه ان اذا وافق فلان في يوم كذا انقضى من كفالة الاخر فيجوز هذا الشرط قلت وان كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فاما الذي عليه المكفول به عليه قال هذا جاز في قولنا والذي هو الوقت من هذا حتى يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يقول انا كفيل لك بالمال الذي على فلان وبذفسه على اني اذا دفعت اليك فلان في يوم كذا فانا بري من نفسه ومن المال الذي ضمنته عنه قلت رجل له على رجل مالا فأتى الذي عليه المال فقال الوارث صا المال ان يوجهه الى اجل قال لا يجوز هذا التأجيل لرجل قد مات لان المال لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الذي عليه المال يحل عليه قلت فالحيلة في ذلك حتى يجوز التأجيل قال الحيلة في ذلك ان يعز الوارث انه كان ضمن هذا المال عن هذا الميت في حياته الميت لفلان الى وقت كذا وكذا حال الى الوقت الذي يتفقان عليه ويقر الطالب هذا المال كان موجلا على الميت وعلى كفيه هذا الى هذا الوقت الذي قد اجل اليه ويقر الطالب انه لم يقبل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فان افعلوا ذلك صار الضمان على الوارث الى الاجل الذي يوجهه ولا يصح المال مطالبة بالمال الى الاجل فاما الميت فقد حل المال عليه

لا يجوز ان يركن له النفس

ان لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الميت عليه المال يحل عليه ان يترق

قلت فان قال الوارث لا اصف هذا **المال** للطالب لكي ادفعه اليه
بعد سنتي ورضي الطالب بذلك وادخله حتى يتم هذا الامر بينهما قال
الحيلة في ذلك ان يقر الوارث ان الميث كان ادى به في حياته وصحته
الف درهم الى سنة ويقر صاحب المال بذلك فاذا اقر بهما جميعا
لم يكن للطالب ان يطالب الوارث بالمال الى الاجل ويقر صاحب المال انه
لم يصل الى الوارث من تركته الميث شي قلت فاذا قال الوارث ليس لي
ان القول قول صاحب المال او وارثه في الاجل اذا قال المال عليك حال
هذه اية قول اصحابنا وما غيرهم فانه يقول القول قول المقر فيما
اقر به ان قال ميراثي اجل كان القول قوله في ذلك فليت امن ان يكون
دهما وارث اخر يقول المال عليك حال وليت يبيته بالاجل ما الحيلة
في ذلك قال الحيلة ان يقر هذه الوارث انه كان ضمن الميث عن رجل
من الناس الف درهم الى سنة ويقر الطالب بذلك فيكون القول قول
الوارث فيما ضمن انه الى الاجل الذي قال في قول اصحابنا وغيرهم
ويقول الطالب بذلك قلت فان قال الوارث لا امر هذا الطالب ان
يستخلفني بالله الى ضمننت هذا المال للميت الى سنة قال يقر الغريم
قد استخلف الوارث عليا هذا عند قاض من قضاة المسلمين فلا يكون
له بعد هذا خلافة على هذه الدعوى **باب** الحيلة في الرجل
يموت وعليه دين يتاخذ الورثة الميراث فيجئ الغريم فيطالبه
فيقول له بعض الورثة خذ مني مقدار **الدين** من هذا المال عايد
مواثنا عن الميث عليا ان يرضي عن الباقي ولا يطالبني بشي منه
وتطالب ساير الورثة بالباقي فاجابه الغريم الى ذلك ما الحيلة في
ذلك حتى لا يقد ر علي مطالبة قال الحيلة في ذلك اذا ترك الميث
ثلاث بنين وترك ستة آلاف درهم فاخذ كل واحد منهم الف درهم
بميراثه وللغريم على الميث ثلاثة آلاف درهم فقال له احد البنين خذ
من الف درهم وابري من الباقي قال ياخذ الغريم من هذا الف
الف درهم ويقر انه لم يصل اليه من تركته الميث الا هذه الف درهم
فان قال الابن كنت امن ان استخلفني بعد ذلك انه لم يصل الي من تركته

الميث

الميث شي غير هذه الف فلا يمكنني ان اخلف قال يقر الغريم
الكتب الذي يكتبه من ان له ادعي ذلك عليه واستخلفه عنه قاض
من قضاة المسلمين فحلف فلا يمين عليه بعد هذا فاذا اقر بذلك
لم يكن له عليه يمين في هذه الدعوى قلت رجل له على رجل مال او اراد
ان يقر ببعضه لرجل عليا انه ما يخرج من هذا المال فهو سلم للمقر وسما
يكون للمقر شي حتى تستوفي المقر له ماله ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
ان يقر الذي باسمه المال عليا ان رجلا من الناس قد عرفه باسمه وسماه
جعل هذا المال باسمه علي فلان بن فلان واوصى به المسألة ولفلان
بن فلان وعليه ان لفلان منه كذا وكذا وعلم انه ما يخرج من هذا
المال وهو كذا او كذا فهو لفلان يبيد به حتى يستوفي ما وصى له
من هذا وهو كذا وكذا فاذا استوفي فلان ما سمي له من ذلك كان
ما يخرج له بعد ذلك من هذا المال فانه جميع ما سماه لكل واحد منهما
عليا ما شرط وان ذلك الرجل فكم يقضي ذلك واجاز امره فيبر واوصى اليه
بذلك وقبل منه هذه الوكالة والوصية وان ذلك الرجل توفي و
هذا المال يخرج من ثلثه ويوكل هر هذا الرجل الذي يقر له ببعض هذا
المال يقضي ما يقر له به فيوصي اليه في ذلك ويؤكد ذلك عليا ما كان
الكتب قلت فان اراد ان يقر لهذا الرجل بنصف هذا المال او ثلثه
علي ان يبيد هو ما يخرج قبل الذي يقر له به قال الوجه في ذلك ان
يقر بالمال عليا مثال ما قررت لك ويقر انه اوصى له واستشهد الرجل بهذا
المال انه له بهبة كذا ولفلان كذا وعليه ان يبيد ابر فيما يخرج من
هذا المال فيكون له قبل فلان حتى يستوفي ما يخرج بعد ذلك من
هذا المال لفلان ويؤكد ذلك عليا ما شرطت لك **باب** الرجل يريد
ان يدفع الى رجل مائة مضاربة ولا يامن ان يحده اياه او يتلفه
بوجه من الوجوه فاذا رجلة ان يضمه المال فان حده اياه او ظله
ببها اخذ منه فان تلف المال في المضاربة لم يطلب به قال الحيلة
ان يقرضه رب المال الذي يريد ان يدفعه اليه الا درهمين
ثم يشاركه بعد ذلك بالدرهم الباقي فيكون رأس المال المضاربة

قصر

مر

الذي يقرضه اياه ويكون رأس المال هذا الذي هم على ان يعمل
فما رزقها الله في ذلك من فضل فوييهما نصفان او كيف اجبت قلت
فان عمل احد ههما بالمال دون صاحبه قال فذلك جائز والرجح على شرط
قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الى رجل مضاربة وليس عنده لانتاع
كيف يصنع قال يسبح المتاع من رجل يثق به وليقبض المال فيدفعه
الى المضارب مضاربة ثم يشترى المضارب هذا المتاع من الرجل
الذي ابتاعه من صاحبه قلت فان اراد ان يدفع الى الرجل ما لا يتقار
على ان يضمنه المضارب ويكون عليه ان لا يسعه ان يأخذ ربح ما لم
يضمن قلت فهل في هذه الحيلة ان يكون المال مضمونا قال نعم قلت
وما هي قال يقرض رب المال المضارب هذا المال ثم يدفع المضارب الذي
استقرضه الى رب المال مضارب برب النصف او بما اراد ثم يدفعه
رب المال الى المستقرض وهو المضارب بضاعة فيجوز ذلك في قول
ابي حنيفة واني يوسف وقال زفر النخ في هذا الذي يعمل بالمال قلت
رجلان بينهما مال على رجل وعن شئ باعاه اياه فاداد احدهما ان يقبض
حصته من هذا المال ولا يشرك فيه صاحبه ما الحيلة في ذلك وهما
عبد الله ومحمد قال الحيلة في ذلك ان يستقرض عبد الله من رجل
محمدين دينارا ثم يقرض الذي عليه المال لعبد الله ومحمد وهما دينارا
الرجل الذي اقرض عبد الله هذه المحمين الدينار محمين دينارا فقد
صار لزيد على هذا الرجل محمين دينارا او صار لهذا الرجل على عبد الله
محمدين دينارا ثم يقول هذا الرجل لزيد قد وكلتك ان تقبض من عبد الله
المحمدين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلت اليك ان
تجعلها قصاصا بمحمدين الدينار التي لعبد الله عليك فيقبض زيد
الوكالة ثم يقول زيد لعبد الله قد جعلت قصاصا للمحمدين الدينار
التي للرجل الذي وكلني وهو فلان على عبد الله فيكون ذلك قصاصا
ولا يشرك عبد الله محمد من قبل ان زيد انما هو يقبض المحمين الدينار
وليس بقاض لما عليه فلذلك لم يشرك محمد عبد الله قلت فما تقول ان
قال عبد الله للرجل الذي اقرضه المحمين الدينار لك على المحمين

علي

علي زيد محمين دينارا فقد وكلتك يقبض مالي على زيد واجزت فيه
وجعلت لك ان تجعل المحمين الدينار التي لي على زيد قصاصا بالمحمدين
الدينار التي لزيد عليك فقال الرجل قد قبلت هذه الوكالة وقد
جعلت ذلك قصاصا قال يكون قصاصا ويكون الرجل هو المقبض
فاجبت الي ان يكون زيد هو المقبض ولا يكون قاضيا ولا يكون لمحمد ان
يشرك عبد الله في شئ من ذلك قلت في هذا غير هذا قال نعم
وفيه بعض ما فيه قلت وما هو قال يهب زيد وهو الذي عليه
المال لعبد الله ومحمد لابين عبد الله او لملوك له مقدار حصته
عبد الله من المال الذي عليه ذلك ومحمدين دينارا ويقبل
ذلك الموهوب له ثم يقرض عبد الله ان الذي عليه الدين وهو زيد
كان اقرره ولمحمد بكذا وكذا الدينار او ذلك انما كان منه على زيد
المال لم يكن له على زيد من هذا المال شئ وان قد ضمن لزيد
جميع ما يدركه في ذلك من ذلك من قبله ونسبه ويؤكد ذلك فاذا
فعل ذلك لم يكن لمحمد ان يشرك في شئ قلت فما تقول ان لم يقبل
ولكنه قال قد ابرأت زيد انما كان اقرب لي به من المال الذي باسمي
واسم محمد عليه فقد ابرأته من حصتي من ذلك وهي محمين دينارا
قال برأته جائزة وما يكون لمحمد على عبد الله سبيل في ذلك لان
عبد الله لم يقبض ما لا يشركه في محمد وانما ابرأته من مال قلت ليس
هذا المال لعبد الله ومحمد على زيد قال لي قلت فاذا وهب زيد
لعبد الله محمين دينارا او قبضها عبد الله منه ولم يجعلها
قصاصا ثم ان عبد الله ابرأ زيد من حصته من المال الذي بينه وبين
محمد هل يشرك محمد عبد الله قال لا قلت فهل اسهل مما قلت قال نعم
هو اسهل فان عليا هذا الزوجان قلت فان كان هذا المال بينهما
على ما وصفا فقال اخذهما صاحبه ان لم يسلم له ما يقبض من المال حتى
يسلم في حصته من هذا المال ولم يضمن ان يسلم له ذلك قبل القبض
فاذا قبض يشاركه فيما يقبض فاذا حيلة حتى يتوثق من يديه
فلا يكون له ان يشرك بعد ما يقبض قال الحيلة في ان يقر المسلم

لشريكه ان شريكه فلان قد باع من فلان حصته من العلق الذي كان بينهما مفردا في صفقة غير الصفقة التي باع هو فيها فلانا حصته وانه ليس له ان يشرك فيما يقبض من فلان من هذا المال الذي باسمها على فلان وهو كذا وكذا ويؤكد الكتب في ذلك فبذلك خلت فيه وان حصته فلان من هذا المال وجبت له على فلان مفردة دون حصته فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يشرك فيما يقبض قلت فان اراد كل واحد منهما ان يتقصد بحقه فان قبض كل واحد منهما من فلان حصته من العبد او من العلق الذي كان بينهما مفردا في صفقة على حدة وانما لم يبيعا ذلك العلق من فلان في صفقة على حدة وان مال كل واحد منهما وحصته من ذلك وجبت على فلان بمفرده دون حصته صلح به ويؤكد الكتب بذلك فان قبض احدهما شيئا لم يشركه الاخر فيما قبض من المال قلت فان كان المال باسم احدهما وهو بينهما جميعا وفي الصك الذي كتبته باسمه على الغريم ان هذا المال من عبيد اشتراته فلان من فلانا فارد الذي باسمه المال ان يقتر لصاحبه بنصف المال ويملك كل واحد منهما لصاحبه ما يقبض من هذا المال كيف الوجه في ذلك قال يقرر الذي باسمه المال لصاحبه بنصف هذا المال وان اسمه في ذلك عارية لصاحبه ويؤكد يقبض ذلك ويقرر في الكتب انه باع حصته من ذلك العبد من فلان مفردة في صفقة وانه باع حصته صاحبه فلان من ذلك العبد مفردة في صفقة واحدة على حدة وان حق كل واحد منهما من هذا المال وهو النصف وجب له على فلان في صفقة على حدة فانه ليس لواحد منهما ان يشرك صاحبه فيما يقبضه من هذا المال من فلان بن فلان ويقرر الشريك الاخر في هذا الكتاب ان صاحبه باع حصته من ذلك العبد باسمه بكذا وكذا في صفقة على حدة وان فلانا باع الصك حصته لنفسه من هذا العبد من فلان بكذا في صفقة على حدة وانه ليس لواحد منهما ان يشرك صاحبه فيما يقبضه من هذا المال ويؤكد الكتب بينهما بذلك فلا يكون لواحد منهما ان يشرك الاخر في شيء مما يقبض

سأله عن هذا المال لم يشركه الاخر في ذلك قال يكتبان بينهما كتابا يقران فيه ان كل واحد منهما

من

من هذا المال **باب** في الحوالة وما الحيلة في ذلك قلت اريت له على رجل مائة دينار فارد الذي عليه المال ان يحيل به هذا المال على رجل على انه ان عدم هذا المحتال عليه او مات ولم يترك شيئا لم يرجع الطالب على الذي احواله بهذا المال ما الحيلة في ذلك قال يسمى هم فيقول كان زيد هو صاحب المال والمال على عمرو والمحتال عليه بالمال رجل يقال له خاله فالحيلة في هذا ان يقر زيد وهو صاحب المال وخاله وهو الذي يحيل عليه بالمال فيقول ان جميعا كان لزيد على عمرو مائة دينار فاحال عمرو زيد ابهذا المائة دينار على رجل يقال له خاله بن الفضل بن محمد يسمى ان يحال محولا لا يعرف ويقول ان اسمته خد اش بن الفضل بن محمد الخالي الكوفي بهذا المائة دينار حوالة صحيحة جائزة وقيل زيد هذه الحيلة وقيل خد اش ذلك فصارت هذه المائة دينار لزيد على خد اش بن محمد الكوفي بالحوالة وقيل **باب** في الموصوفة في هذا الكتاب ثم ان خد اش بعد ذلك احوال زيد هذه المائة دينار التي كان احواله بها على خالد بن فلان هذا وقيل زيد بهذه الحوالة وقيلها خالد فصارت هذه المائة دينار لزيد على خالد بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب فتصير حوالة على خالد فان عدم خد اش او مات ولم يدفع شيئا لم يرجع زيد على عمرو وبالمال من قبل انه انما يحيل الرجوع بالمال اذا عدم خد اش بن محمد وهو لا يعرف ولا يدري من هو اريت ان كان مال لرجل على رجل فارد المطلوب ان يحيل الطالب بماله على رجل للمطلوب عليه مال فقال الطالب للمطلوب عدي اوقف من هذا ولا امن ان احوال عليه فيقوي مالي قال الحيلة في هذا ان يضم غريم المطلوبين الطالب عليه فيكون المال عليهم **باب** في الرهن رجل اراد ان يرهن رجلا نصف ضيقة او نصف دار معا قال يجوز ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الرهن قال الحيلة في ذلك ان تشتري الذي يرهن من رجلين من الرجل الذي يرهن ان يرهن نصف الضيقة مشاعا بذلك المال على ان المشتري بالخيار بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا اوجبا البيع نقض المشتري البيع بطل

ايرى بكذا

Copyrighted material

يكون قد قبض ماله استري فيسقي ذلك في يده بمنزلة الرهن بهذا المال فاذا
تلف الرهن في يد المشتري بطل المال عن صاحب الضيقة او الدار فان
اصاب ذلك عيب ذهب من الدين بحسبه ذلك قلت فان كان الخياط
للبائع وقد سلم ذلك للمشتري وقبض منه المال ثم نقض البيع في اللام
الايام قال في هذا يكون ذلك الشيء مصفونا في يد المشتري بالقيمة
ان تلف ذلك الشيء او نقص كان ذلك من قيمة الشيء فلا يكون ذلك
عن الدين ولكنه ينظر الى قيمة ذلك الشيء فان كان تلف عزم
قيمة ذلك كله وقاصه به من دينه فان بقي له شيء اخذه وان بقي
عليه شيء اداه الى البائع وكذلك ان كان حدث به عيب في يد المشتري
فان ذهب بالصف منه ضمن المشتري نصف قيمة مقاصة بذلك
من دينه ويرد ان فضلا ان كان قلت فرجل اخر ان يرتهن من
رجل رهنا لينتفع به مثل ارض يزرعها او دار يسكنها ما الخيلة
في ذلك قال الخيلة في ذلك ان يرتهن منه ذلك الشيء ويقبضه
ويشاهد ان على ذلك ثم يستعير المرتهن من ذلك الراهن فيقول
اعزني هذه الدار اسكنها فاذا قال قد اعزتك واذنت لك في سلكها
طالب له ذلك فمضى اراد الراهن او المرتهن ان يرداها الى الرهن ثم
وردها الى الرهن فعادت الي ذلك قلت وكذلك الارض اذا زرعتها
ان يقول المرتهن للراهن اعزني هذه الارض ازرعها فاذا اعاده
اياها كان له ان يزرعها قلت فاذا كان لرجل عا رجل الف درهم وفي
يده رهن بالف فطالب المطلوب بالالف وقد مده الى الحاكم وقال لي عا
هذا الف درهم وكره ان يقول له عندي بهذه الف رهن وهو كذا
وكذا فيقول المطلوب ماله على شيء من هذه الف التي يزرعها وهذا
الذي يزعم انه رهن في يده هو لي وما هو برهن فياخذ الشيء منه
ويسجل المال قال في يد عا عليه الف فان سأل القاضي المطلوب عن المال فان
و ادعي ان له بهذا المال رهنا عنده فليقر الطالب بالرهن بعد ان
المطلوب له بالمال فان حجج المطلوب بالمال و ادعي الرهن فقال لي في
يده كذا وكذا لم يقل هو رهن فليقل الطالب للقاضي سأل هذا الرجل

هل

هل هذا الشيء الذي يده عليه رهن بالالف ام لا فان سأل القاضي عن ذلك
وانكر ان يكون رهنا فليقل الطالب احلف ماله عندي هذا الشيء الذي
يده عليه غير رهن فان حلف على ذلك كان صادقا في عينه انه ليس بده
هذا الشيء غير رهن قلت فان قال المرتهن اريد ان ازرعها مادام
في يدي ان كانت ارضا واسكنها ان كانت دارا ولا يكون لهذا الرجل
الذي له ان ياخذني بتفريعها الي ان يودي الي مالي هل في هذا
خيلة قال نعم الخيلة في هذا ان يقر الراهن ان رجلا من الناس قد
عرفه بعينه اسمه ونسبه و دفع اليه هذه الضيقة او هذه الدار
وامره ان يرهنها على كذا وكذا من المال بامره وانه رهن هذه
الضيقة او هذه الدار من فلان على كذا وكذا من المال فيقول كذا
على ما تاكدت الرهن ان وقبض فلان ذلك من فلان ثم ان مالك الشيء
وهو الرجل الذي امر ان يرهنه اذن لفلان هذا في زراعة هذه
الضيقة ابد اما كانت في يدي او اذن له في سكن هذه الدار ابد
مادامت في يده وثبت ذلك لفلان فليس له ان يمنع فلانا من زراعة
هذه الضيقة ولا من سكن هذه الدار ولا يعترض عليه في ذلك وكذا
ذلك ولا يكون له ان ياخذ المرتهن بتفريع ذلك فاذا اراد ان يفتكها
واحضر المال اخذها وسلم المال الي المرتهن فاذا فعل ذلك لم يكن له عا
المرتهن في الزرع والسكن بسبيل قلت فان قال المرتهن لا اخذها عا
هذا ولكن استر بها بهذا المال شرا صحيحا واقتبضا فزرعها ان
ارضا وان كانت دارا اسكنها وله على عهده انه اذا جاءني رد
عليه ذلك ونسخت البيع فنيه وقال صاحب هذا الشيء لست اسن ان
يحدث حدثا فيذهب سبي هذا فما الخيلة حتى ذلك حتى يسلم كل واحد
منهما قال الخيلة في ذلك ان يتراضيا برجل ثقة عدل لهما جميعا فيكتب
الشرا باسمه الي وقت معلوم فيتفقان عليه ويكتبان مواضعة ثم
يتفقان عليه في ذلك فتكون عند العدل محالها عليه فان رد هذا الشيء
في الوقت الذي يوقعان رد الارض الي صاحبها فان مضى الوقت ولم
يحضر الشئ عمل في ذلك بما في المواضعة وضع كل واحد منهما من ظلم

ن

صاحبه قلت وان كان المراهن قال هذا الشيء يساوي اكثر مما لهذا الرجل
على ولست آمن ان يحدث فيه حدثا فيذهب مني هذا قلت فالوجه في
ذلك ان يكتب له الشرائن هذه الدار والصنعة بقدر ماله وصنعة
اليه فاذا سلم اليه وقبضه نقض الذي بالخيار منهما هذا البيع ^{بشهادة}
على النقض فيبقى ذلك في يد المرتهن بمنزلة الرهن ولا يكون للمراهن
ان يخرج ذلك من يد المرتهن الا ان يودي المال الى المرتهن قلت هل
له مال غير رجل فزهنه بذلك صنعة او دارا والدين الى اجل فقال
المرتهن للمراهن سلطاني على بيع هذا الرهن عند محل الاجل فقال
المراهن لست آمن ان اسلطك على بيع ذلك فتتواري مني عنه محل
الاجل ولا تقبض مالك مني وبيع رهني ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
ان يجعل هذا الرهن في يد عدل بينهما ويسلطا العدل على بيع الرهن
عند محل الاجل فيكون العدل هو الذي يبيع ذلك ان لم يحضر الرهن
المال وان احضر الرهن المال لم يبيع العدل ذلك قلت رجل له على رجل
دين مائة دينار والمطلوب رهن بها عند الطالب فقدم الطالب
المطلوب الى القاضي وادعى عليه المائة دينار وامسك عن الرهن
ان يذكره فخاف المطلوب ان يقر بالمال فتعذر الطالب الرهن ويخلف
عليه ويلزمه المال ويذهب رهنه ما الحيلة في ذلك ان يقر المطلوب
بدينار ويقول له على كذا دينار ولي عند رهن كذا او كذا فاذا
قال هذا للقاضي سأل القاضي الطالب عن الرهن قال اقر بالرهن
فتينبغي للمطلوب ان يقر للطالب بجميع المائة دينار وان حجه
الرهن وخلف عليه وسع المطلوب ان يخلف له على باقي المال اذا
كان رهنه قيمته مثل الدين او اكثر من قبل ان الرهن ان كان
ضائع فقد بطل الدين وان كان الطالب استهلكه صارت قيمته
قصا صا بالدين قلت فان كان المطلوب هو الذي قدم الطالب
الى القاضي وادعى عليه عبد او جارية وامسك بان يقر بان
له عند هذا العبد او هذه الجارية فيجوز للمطلوب الدين ويخلف
عليه وباخذ الرهن منه اذا لم يقر فيدعى ان ذلك رهن ما الحيلة

50

ذلك حتى يسلم الطالب قال الحيلة في ذلك ان يقول الطالب للقاضي
سأله عن دعوي المطلوب ما لهذا اني يدي هذا العبد الذي يدعي
انه يجب له اخذه فان ابا القاضي ان يقبل منه ذلك وقال ما ينبغي
قولك يجب له اخذه قال ايها القاضي قد يكون في يد الرجل الشيء
على الرهن او على غير ذلك مما ليس له عينه يا اخذه قال قبل ذلك
منه والما قال ما لهذا اني يدي هذا العبد ونوي في قلبه ما للعبد
الذي يجب له اخذه من غير ان يودي الي مال قلت لما تقول ان
استخلفه على ذلك قال يخلف وينوي في قلبه ماله في يدي هذا العبد
الذي يجب له اخذه مني حتى يوفيني مالي عليه فانه اذا كان مظلوما
كانت النصبة في اليمين عينا ما ينوي قال واجود من هذا ان يقول
الطالب للقاضي سأل هذا المدعي عن هذا العبد هل هو رهن بأ
درهم فان سأل القاضي عن ذلك فانكر ان يكون رهنا وسع الطالب
ان يخلف له بالله ماله في يده هذا العبد الذي يدعيه وينوي
في عينه ما قلت ان ماله في يدي هذا العبد الذي انكر ان يكون
رهنا بهذا المال قلت رجل اراد ان يرتهن من رجل دأدا واراد
المرتتهن ان يسكن الراهن فيها او كانت ضيعة فاراد ان يقرها
في يد الراهن او كان ذلك في بلد اخري فاراد ان يرتهنها
وليس عليه ان يقبضها اليوم واراد ان يصح الرهن حتى ما
الراهن بتسليم ذلك متى شاء ويحكم له القاضي بذلك هل في هذا
حيلة قال نعم قلت وما هي قال الحيلة في هذا ان يكتب عليه كتاب
الدين ويقول في المكتوب قدر رهن فلان بن فلان جميع الضعة
المعروفة بكذا وكذا ودها وصححها الرهن عينا ما كتبت في الرهن
ويقر ان جميعا ان المرتتهن قبض هذا الرهن وصار ذلك في يده
ثم يكتب بعد ذلك واقر فلان يعني الراهن انه رهن فلانا بهذه
الضيعة او الدار وسلمها اليه وقبضها فلان منه ثم انزلها
من يدي فلان واخذها منه قاهرا له متعديا عليه فلان يعني
المرتتهن اخذ فلان يرد هذه الضعة الى يديه لكون في يده

ما للفرقة

الذي يظن اني انا ان كان فظنوا

على الرهن الموصوف في هذا الكتاب ويؤكد في ذلك فاذا اقرب هذا
 على ما وصفت كان للمرتهن ان ياخذ الراهن بدفعها اليه متى
 شا قلت رجل في يد صيغة او دار رهن والراهن غائب فانه
 ان ثبت ذلك عند القاضي حتى يجعل له بذلك يد في رقبته هذه
 الضيقة ويقدم هذا الرجل المرتهن الى القاضي في ذلك فاذا اسأل
 القاضي ذلك عن دعوى الرجل قال للقاضي هذه الضيقة لفلان رهنها
 لكذالك ومن المال الذي عليه فانه القاضي يقول فأت شهرتك
 على هذا او الا جعلتك حفيما لهذا المدعي فيحضر بيته فتشهد عند
 القاضي على ذلك فيحكم القاضي بانها رهن في يده من فلان ويدفع
 حفيوة المدعي بذلك عن نفسه قلت فان قال قائل فلم اوجب الرهن
 عن الغائب بهذه البنية قلت له من قبل ان هذا المرتهن لا يبيع
 الحفيوة عن نفسه الا ان يثبت الرهن عن الغائب الا ترى ان
 رجلا لو ادعى رقبته وقال هذا مملوكي فقال الذي ادعى رقبته
 اني كنت عبد لفلان فاعتقني واقام على ذلك بنية الى احكم بقوة
 من قبل الغائب واجعله حرا وامنع المدعي منه وكذا لو ادعى
 رجلا قد ف رجلا او قطع يده فقد ماله الى القاضي فقال القاطع والقاطع
 ان هذا مملوك لفلان فقال المقذوق او المقطوع قد كنت عبدا
 لفلان فاعتقني واقام على ذلك بنية الى احكم ببقته واضرب قاربه
 الحد واقبض له في هذا الباب استاكثره تشبهه هذه او نحوه قلت
 رجل اراد ان يرتهن دارا من رجل فلم يامن ان يستحق انسان بعض
 هذه الدار مشاعا فيبطل الرهن فيما بقي من الدار ويخرج ذلك من يده
 قال الحيلة في ذلك ان يشتري الدار كلها على انه بالخيار بينهما
 او ستين ويقبضها ويقبض البيع بينهما فيكون سنة بالرهن فلان
 للراهن اخراجها من يده قال اشترى فيها شيء بقي ماله يستحق
 في يده على الرهن وان اشترى كلها على انه بالخيار فيها قبضها
 ولم ينقص البيع فيها لم يضره ذلك فان استحق انسان فيها شيئا
 كان الباقي في يده ولم يكن للراهن اخراجه من يده الا بالمال

قوله ان الغائب
 رجل اخر ص

قف

قف

قف

قلت

قلت فان قال المرتهن لست آمن ان يستحق انسان بعضها ولا يساوي خا
 فيها مالي ما حيلة في ذلك حال يكتب بهذا الشرا ويكتب على الرهن بالرهن
 كتاب اقرار ويشهد عليه بذلك وبعد ان كتب الرهن ان لم يوف الرهن
 بالمرتهن ويكون كتاب الشرا في يد المرتهن فانه احتاج الى كتاب الكافي
 دفع كتاب الشرا الى العدل ليكون في يده واخذ منه كتاب الدين ان اراد
 ان يقابل الراهن بما فيه ويكتسب بينهما امر اضعه بذلك قلت رجلا ان سبها
 مال على رجل من ثمن عبد باعاه اياه او غير ذلك فقال احد لها لصاحبه
 قم باقتضاها هذا المال فاني مشغول عن ذلك واريد سفرا على ان اجعل
 لك من حقك شيئا قال لا يجوز ذلك لانه اذا كان شئ بين رجلين يعمل فيه احدهما
 لم يكن له اجرة على ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز ما جعله له قال
 الحيلة في ذلك ان يبيع الذي يريد ان يقوم باقتضاها لصاحبه قوما
 بمقدار ما جعل له من حصته من المال كان المال الذي بينهما الف دينار
 فاراد ان يجعل له مائة دينار — قال فيبيعه هذه التوبة بمائة
 دينار ويدفع التوب اليه فيجب له مائة دينار فبذلك هذا الذي اشتري
 التوب صاحبه باقتضا حصته من هذا المال وهو مائة دينار ويجعل
 له ان يقبض من ذلك مائة دينار اقتضا من هذه المائة من التوب
 ويشهد عليه بمن التوب قلت فان قال الشريك لا آمن ان يلزم من التوب
 مائة دينار ويتوي هذا المال فتكون هذه الدنانير المائة على فآريد حيلة
 ان يخرج المال اخذ هذه المائة الدينار وان خرج منه شئ اخذ
 بحساب ذلك وان توي المال يلزمه المائة الدينار قال فالوجه في ذلك
 ان يامن هذا الرجل عبدا او امته يشترى هذا التوب من صاحبه
 بمائة او من رجلا غريبا لا يعرف شرا بمائة دينار ويقره هو ان المشتري
 هذا التوب من الخمسة الدينار الذي باسمه مائة دينار حتى تدعوه
 لم يضمن عنه المائة الدينار التي هي من التوب على ان يدفع ذلك من
 المائة الدينار التي باسمه على العزيب ثم يوكله شريكه باقتضا هذا المال
 ويقبضه في ذلك مقامه فان خرج المال ادى اليه المائة دينار وان خرج
 بعضه كان له بقية وان لم يخرج شئ لم يكن له شئ لانه انما ضمن له المائة

قف

Copy Righting S University

الدينار فاذا اتى المال لم يلزمه شيء قلت فزجل له على رجل مال في كل رجل
يتقاضي هذا المال واستخلفه عيان جعل له نصف هذا المال واستخلفه عيان جعل له
لم تلت له هل يجوز هذا اقل لان وكله على هذا الشرط فاقبض حاية كان
له اجرة مثله لا يجاوز به ما جعل له ان كان جعل له نصف المال وان
جعل له الثلث لم يجاوز اجرة مثله ثلث المال فان اقتضى بعض المال كان
المال بحساب ذلك قلت فهل له حيلة حتى يكون له ثلث المال فان خرج
شيء كان له وان لم يخرج شيء لم يكن له اجرة قال نعم الحيلة في ذلك ان يقول
هذا الذي باسمه هذا المال لابن الوكيل او لرجل يحكي به الوكيل بثلث هذا
حق عرفه له وبكره يقبضه عيان ما شرعناه ثم يوكل الذي باسمه المال
له بثلث هذا الوكيل باقتضا المال والقيام به فان خرج المال كان للمحق
له الثلث من ذلك فان خرج بعضه كان له بقطعه قلت فان قال صاحب
المال لا آمن ان يتوكل هذا المال او يطالبني الوكيل باجرة مثله قال يشهد
عيا الوكيل انه يوكل في اقتضا هذا المال بعين اجرة فلا يكون عليه مطالبة
قلت فان قال صاحب المال اريد ان اقرر بثلث هذا المال لمن يريد
الوكيل فاذا وقعت الشهادة عليه بذلك لم يقم هذا الوكيل بتقاضي
هذا المال لو حدث حدث يبطل به الوكالة فقد صار هذا الرجل شركا
في المال له بثلثه في الحيلة في ذلك قال بعد لان كتاب الاقرار على يدي
من يتقون به ويكتبون مواضعة بينهم تكون على يدي العدل يعمل
بينها ويحلم عليها فان خرج هذا المال يتقاضي هذا الوكيل وقيامه كان
لهذا الرجل فيه الثلث وان خرج بعضه كان له بقطعه وان لم يخرج من
شيء او لم يقم الوكيل بذلك او حدث حدث بطلت به الوكالة لم يكن للرجل
المقر له بثلث المال شيء ورد العدل الذي بينهم الكتب على يدي من يجب
عليه يكتبه في المواضعة امرهم كله ليعدل العدل بينهم بذلك قلت
فزجل له ضياء في يد سلطان او في يد رجل قد غصبه عليها فقال الرجل
استخرج لي هذه الضياء عيان انك عشرها قال لا يجوز هذا اقلت ما
الحيلة في ذلك حتى يجوز ما يجعل له من ذلك ان استخرجها وان لم يستخرج
لم يكن له شيء قال الحيلة في ذلك ان يكتب هذا الرجل الذي يقوم باستخراج

هذه

هذه الضياء على صاحب الضياء شرعها ضمن معلوم اما بتوب واما عن
من العروض ويدفع المثل الى صاحب الضياء ويكتبون مواضعة
يجكون امرهم فيها على وجه ويعد لون ذلك على يدي عدل يتقون به
فيعدل العدل بينهم بما في مواضعتهم قلت فان قال صاحب الضياء لا احب
الشرع باسم هذا الرجل قال فندخلون بينهما عدل لا يكون الشرع باسمه فيستحق
العشر من هذه الضيعة فالعرض الذي يدفعه اليه الرجل الذي يريد ان
يقوم باستخراجها فان استخرج هذه الضياء دفعه لعدله كتابا لشرع
اليه وانشده له اذا استقرها له ذلك بامر وماله فان استخرج بعضها
كان له بقطعه ذلك وان لم يستخرج منها شيئا رد كتاب الشرع الى صاحب الضياء
واقاله البيع في ذلك والذي هو اسلم بهما جميعا ان يكون الشرع باسمه
عدل يكون بينهما يعمل في ذلك ما وصفت قلت رجل له ضياء اراد ان يدخل
رجلا معه بينهما فحجل له شيئا من غلته عيان يقوم بامر ويدفع عنه
جور السلطان وتعد به فكيف الحيلة في ذلك حتى يكون امر الصالح لهما
جميعا ولا يكون لهذا الرجل من رقاب الضياء شيء ولكن يكون له من غلته
ما يجعل له مادام يقوم بامر قال الحيلة في ذلك ان يعطى ان كان
يريد ان يجعل له من غلته الثلث او الربع نظر هو يكون ذلك من كراب
الحنطة والشعير فاذا عرف مقدار ذلك بالحنطة وجعل ذلك مسلمة كل
منه يواسي مال قليل من اليه في ذلك ويدفع اليه راس مال السلم فيأخذ
ذلك منه فان قال الرجل الذي يريد ان يقوم بامر هذه الضياء اراد
ان يكون لي اسم في هذه الضياء حتى يجوز لي الكلام فيها والدفع عنها
فان شكيت له كتابا بالثلث منها وعدلوا الكتاب على يد عدل يتراضيان
به جميعا وكتبوا مواضعة بما يتفقون عليه تكون عند العدل يعمل بها
بينها فان كره ذلك صاحب هذه الضياء وقال لا احب ان يكتب لهذا الرجل
على شيئا من رقابها قال فيجعل الكتاب بذلك باسم العدل الذي بينهما ان
اسلم بما يجاوزه الرجل في العاقبة قال فان كان بهذه الضياء مما يقع عليه
المأخر الضم مع الحنطة والشعير فاراد ان يجعل من ذلك شيئا فكيف
الوجه في هذا قال هذا شيء لا يعرف الا بالحري والظن فينبغي ان ينظر

على شيئا من الضياء فيستحق

من

ذلك في كل سنة ما هو فاذا عرفنا ذلك باع الذي يريد ان يقوم بامره
الصنعة او الصنيع من صاحبها على بمقدار ذلك لعشر سنين وكتب عليه
بذلك كتابا منجيا في كل سنة كذا ويحيد لان الكتب قال صاحب
هذه الصنعة لست آمن ان لا ينجي غلة في بعض السنين فيلزم مني هذا
الاقرار وهذه الدراهم ويأخذني بها هذا الرجل قال فالنقطة لهما معا
ان تكون هذه الكتب باسم هذا العدل ويكون عنده مواضعة يقسم
فيهما امرهما وما اتفقوا عليه فيجعل العدل بما فيه النصف فان جاء
غلة الزم صاحب الصنيع في ذلك ما يلزمه وان لم تأت غلة في بعض السنين
استقطر صاحبها ما يشترط استقطر عنده **باب** الرجل يكون له
الدين ويكون عليه الدين فينول وكيله اقتضا ديونه ويتوارى عن
عزمايه فامر رجل ممن له عيا هذا المتواري من حيلة في اقتضا دينه
منه قال الحيلة في ذلك ان يجي هذا الرجل الذي له دين على المتواري
الى رجل ممن للمتواري عليه دين ممن يتقته فيقول له قد وكلتك
تقبض جميع ما يملك فلان بن فلان اعني المتواري وبالحضومة في
ذلك وكلتك ان تجعل ماله عليك قضا بما يملك عليه واجزت امرك
في ذلك وما علمت فيه من شيء فيقول الوكيل قد قبلت ما اسندت الي
من ذلك وينتهدون عيا ذلك شهودا من اهل العدل ثم بينهد
الوكيل اوليك الشهود وغيرهم فيقول اشهد وان فلانا وكيل
تقبض ماله فلان وان اجعله قضا بما يملك فلان عيا واجاز امرى
في ذلك وما صنعت فيمن شيء وقبلت فلان ما جعل الي من ذلك واشهد
اني قد جعلت الالف درهم التي لفلان بن فلان عيا قضا بما يملك
التي لفلان الذي الذي وكلني عليه قلت فاذا اشهد عيا ذلك كذا
الالف قضا بما يملك ما كان للرجل المتواري عيا هذا الوكيل للرجل الذي
وكله **باب** الرجل يكون له عيا الرجل ماله فيغيب الذي عليه مال فيبر
الرجل ان يثبت ماله عليه حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب الحيلة في ذلك
قال الحيلة في ذلك ان يجي رجل قبض من لهما الذي له المال جميع ماله عيا
الرجل الغائب ويسميه ويسمونه بالاسم مبلغ المال ويشهد عيا ذلك ثم

يقدم

يقدمه الى القاضي فيقر الضمين بالضمن فيقول قد ضمننت ماله عيا
فلان بن فلان ولا ادري الك عيا فلان بن فلان مال أم لا فان قال القاضي
يكلف المضمون له ان يحضر بينة عيا ماله عيا الرجل فاذا احضر بينة
قبلها القاضي يحضر من هذا الضمين وحكم عيا الغائب وعلى هذا الضمين
بالمال لضمنانه ذلك ويجعل القاضي هذا الضمين بالمال حضا عن القاضي
لانه قد ضمن ماله عليه ولا يجوز الحكم عيا هذا الضمين حتى يحكم به
عيا الغائب المضمون عنه ثم يحكم بذلك عيا الضمين قلت رجل غضب
رجلا صنعة له واني ان يرد ها عليه وقال بعينها وهو يقر له بها
العمر ويجده في العلانية فاراد حيلة يخلص بها صنعة قال الحيلة
في ذلك ان يسبع الصنعة المعصوبة ممن يتق به ويشهد له عيا ذلك
شهودا عدولا ثم يسبعها بعد ذلك من الغاصب ويكون بين البيعين
من المدة مقدارا يعرف الشهود ذلك حتى يوقنوا بوقوع ذلك عند
الشهادة فاذا اثبتا الغاصب جاء الى الذي اشهد له المعصوب او كما قال
قام البينة انه اشترى هذه الصنعة من المعصوب قبل ان يتباعها
هذا منه فحكم القاضي له بها لانه اولي بها يرجع الغاصب عيا المعصوب
بالبينة الذي دفعه اليه قلت فما يقول ان اقر بها المعصوب لرجل
يتق به ما برحق عرفه له ثم باعها بعد ذلك من الغاصب ثم جاء المقر
فاقام البينة عيا الاقرار والوقت قال جابن ويحكم له الحاكم بها وانما ينظر
الحاكم في ذلك الى الوقت الاول فيحكم لصاحبها قلت فان حذر الغاصب هذه
الحيلة وطلب للمعصوب لست اتباع منك هذه الصنعة ولكن امر من
يتباعها الى فاراد المعصوب حيلة ترجع اليه صنعة الحيلة في ذلك قال
يسبعها او كما ممن يتق به وكذا يكتب في الكتب الذي يكتب لذلك الرجل
قبض الصنعة ثم يسبعها بعد ذلك من الرجل الذي يشتريها للغاصب
يكتب في هذا الشر للرجل الذي يقيمه الغاصب قبضها اذا اقر وكيل
الغاصب قبض الصنعة من المعصوب ثم جاء الرجل الذي كتب للمعصوب
الشر كان اولي بها من وكيل الغاصب لان وقت شره اقدم وشر
القاضي من يدي وكيل الغاصب باقراره يقبضها ويلبسها الى الرجل

مقر

لها أولا ويرجع وكيل الغاصب على المعصوب منه بالتمس الذي دفعه
اليه قلت فان قال وكيل الغاصب لا اقر لك بقبض هذه الضيعة
قال له المعصوب لا يجوز ان يكتب بقبض التمس ولا تكتب قبض
الضيعة فان قال الغاصب للمعصوب اكتب ما كتب اقرار بان
هذه الضيعة لي فعمل الذي وصفت لك وكتب في كتاب الاقرار ان
الضيعة في يد الغاصب فاذ فعل ذلك اخرجها الحاكم من يديه
ودفعها الى الذي اشتراها او ما قلت رجل استقرض من رجل مالا
ثم سأل ان يوجله بالمال قال التاجر في القرض لا يجوز قلت فما الحيلة
في ذلك حتى يجوز التاجر ان يبيع المالا من ان يجدها بالطالب حث
فيطالبه ورثته قال الحيلة ان يجعل المستقرض صاحب المالا على رجل الى
سنة او سنتين الى الوقت الذي يريد ان يوجله فيكون المالا على الخيال
عليه المالك الاجل ولا يكون للطالب ولا ورثته على المستقرض سبيل
ولا على الخيال عليه الى الاجل قلت فان مات الخيال عليه قال يجعل
المال عليه ويؤخذ ذلك من ماله قلت فان لم يكن له مال قال يرجع الطالب
بذلك على المستقرض قلت فان اراد المستقرض ان يتوكل حتى يرجع عليه
المقرض ولا ورثته قال يقر بالمقرض ان هذا الخيال عليه على من سرق هذا
المال عليك اصناف حتى لا يقدر ان يرجع على المستقرض بالمال الا ان يقيم
بنية انه مات بعد ما قال ووجه اخر ان حال الخيال عليه صاحب المالا
على رجل آخر الى ذلك الاجل كانت الحجة جارية فان مات الخيال عليه الاول
لم يكن لصاحب المالا على تركته سبيل ولا على الخيال الثاني الى اجل
قلت فان مات الخيال عليه الثاني قال فللطالب ان ياخذ المالا من مال
هذا الخيال عليه الميت ولا يرجع ورثته على الخيال الاول الا الى اجل
لانه ليس على المستقرض فيكون المالا حلالا عليه **باب** الرجل يريد
ان يساجر الضيعة او الدار فيخاف المتاجر ان تنقض الاجارة بموته
او يموت المالك لها او يقدر يعذبه مالهها فاذ التوثيق من ذلك
قال الحيلة في ذلك ان يجعل لكل سنة من اول سنة الاجارة اجرا قليلا
ما يريد ان يساجر به الارض ويجعل كل سنة الاجر للسنة الاخيرة من هذه

الحيلة في اجارة المقرض

من قديم

السين

السين فان اراد اخراجها من يديه بحيلة من الحيل لم يلزم المتاجر
من الاجارة الا القليل ويسقط عنه الكثير من الاجر قلت ارايت ان قال
المتاجر اريد ان التقي في هذه الارض نفقة واعمرها وولست آمن ان
تنقض هذه الاجارة فتذهب نفقتي فاذ ارجعته ان تنقضت هذه
الاجارة قبل تمام هذه السن ان يرجع على رب الارض بهذه النفقة
فاجابه رب الارض الى ذلك كالحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان ينظر
مقدار هذه النفقة كم هي فيزده على اجر السنة الاخيرة من سنة التاجر
فيجعل اخر ذلك اجرة تلك السنة مع هذه النفقة اجر السنة المتأخرة
ثم يكتب الى سائلك ان التقي من السنة الاخيرة كذا وكذا اعني مقدار
هذه النفقة انك اسلفتني ذلك وقبضته منك فان استقضت هذه
الاجارة قبل تمام هذه السنة رجع المتاجر على رب الارض بهذا القدر
الذي اقترانه استلفه منه وهو مقدار النفقة وان تمت الاجارة
لم يكن له على رب الارض سبيل قلت فان قال المتاجر لا آمن ان يستخلفني
الموخر على هذا السلف الى قد اسلفته اياه قال فيسبغ به هذا السلف
ثوبا ويده فعه اليه فان حلف لم يدخل عليه في ذلك شيء قلت فان كان رب
الارض او رب الدار هو الذي يخاف العذر من المتاجر ما الحيلة في ان
يتوكل منه قال الحيلة في ذلك ان يجعل اعظم الاجر للسنة الاولى
من هذه السن ويجعل ما بقي من الاجر لما بقي من السنين فاذ هذه
السنة قلت فان اراد رجل ان يواجر دارا فيخاف رب الدار ان يحبس
المتاجر من يديه بضرب من الضروب فيزعم الذي يصير الدار في يده
ولا يكون لرب الدار على المتاجر سبيل قلت وكيف لا يكون لصاحب الدار
على المتاجر سبيل اذا اخراج الدار من يديه قال يخرجها بان يواجرها
من رجل فاذا قبضها ذلك الرجل اعطاها فان اراد رب الدار ان
يتوكل من المتاجر هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي فذا جابه
المتاجر ان يوثق له قال الحيلة في ذلك ان يجي رجل فيقول لرب
الدار ان الدار التي في يد فلان يعني المتاجر ويخبرها هي لك
اعني صاحب الدار فان تسليمها اليك واجب علي وانني ضامن لذلك وانه

وجب له على تسليم هذه الدار بأمر حق واجب حتى اسلمها اليك و
 اقتضت اياها وادفعها اليك فيكون لصاحب الدار اخذ الضامن الدار
 حتى يسلمها اليه قلت فان اقر الضامن بها صارت الدار مضمونة
 قال نعم وهذا رجل يبيع المتاجر حتى يضمن ذلك قلت ارايت مسك
 الدار اذا اراد صاحبها ان يكون مضمونة فقال كفي رجل فيضمن تسليمها
 اليك عيما وصفت له قلت ارايت ان قال صاحب الدار لست اضمن ان
 يستخلفني الضامن ان هذه الدار لم تكن اجارة في يدي فلان في
 انما ضمن تسليمها عنه فان حلفت على ذلك حلفت على ان لا يرد
 حيلة في ذلك حتى لا يلزمه يمين قال الحيلة في ذلك ان يقبض هذا
 الرجل الذي يريد ان يقبض تسليم هذه الدار قبل ان يتاجر بها
 المتاجر فيأخذها من غير ان يدفعها اليه ما لكها فلان ولا يرد
 يقبضها فاذا صارت في يديه اقر بان هذه الدار لفلان ابن فلان
 في يديه مضمونة له وان تسليمها اليه فلان واجب عليه حتى يسلمها
 اليه ويقبض اياها ويدفعها اليه ثم يواجرها بعد ذلك صاحبها
 من المتاجر بعد ان يقبضها من يدي الضامن من قبل ان يواجرها
 فيلزمه الضامن قلت رجل له ارض فقال لرجل انفق عيما في زراعة
 ارضي حتى ازرعها فما ذرف الله من غلتها استوفيت نفقتك من
 ذلك وما بقي كان بي وببيتك بضمن قال لا يجوز هذا قلت فما الحيلة
 في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يتاجر هذا الرجل الذي يريد ان ينفق
 عيما بضاعته هذه الارض من صاحبها سنة باجر قليل فتكون الارض
 في يده المتاجر ويعينه صاحبها بنفسه وبقيامه حتى ينزعها وتكون
 الغلة لهذا المنفق وليتق في من ذلك نفقته وما بقي قسمه المنفق
 نصفين فاخذ نصفه ووقف لصاحب الارض نصف قلت فان قال صاحب
 الارض لست اضمن ان لا ينفق يله هذا المنفق بنصف ما بقي ولكن اريد ان
 اتوفى من قلت يتاجر الذي يريد ان ينفق عيما الارض من صاحب الارض
 باجر بقدر ما يتقهما ان يكون مقدار نصف ما بقي بالحرز والظن و
 يهد لان المكتب بذلك ويكتبان من اضعف يكون ذلك موافقا لرجل

ولو استاجر ارضا منها ربح لا يجوز الاجارة في هذه الرواية قال الشيخ الامام المروزي نحو قوله ان كان الزرع
 لم يزرع فله ان كان قد اجره جازت الاجارة ويوم بالبحر والتمسك انتم من قاضي خان من الاجارة
 والتمسك بطلان

ثقة يعرف امر هذه الغلة فيجعلها عيما فيه النصف قلت فان قال
 المتاجر لست اضمن ان لا ينفق من الغلة بشي بعد النفقة فيطابق
 رب الارض بالاجر ويستخلفني على قلت ارايت ارضا يبيعها ربح ارايت
 رجل ان يستاجرها قال لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة
 في ذلك ان يبيع رب الارض الغرض الذي في هذه الارض من ذلك
 الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يواجره الارض بعد ذلك فيجوز الاجارة
 قلت فان كان فيها نخل وسجينة ثمرة قال يبيعه الثمر الذي في ذلك النخل
 ثم ياذن له في ترك ذلك الي ان يدرك قلت فان قال المشتري لا اضمن
 الارض ان ياخذ جدار هذا الثمر قبل بلوغه قال الحيلة في ذلك ان
 يستري منه الثمر الذي في النخل والشجر ثم يقر رب النخل ان هذا النخل
 بارضه في يد هذا المشتري للثمرة استهروا ثمرة بقدر ما تبلغ الثمرة
 بأمر حق واجب عرف ذلك كله وانه ليس له اخراج ذلك من يديه
 الي هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يتعرض
 له قلت الا ترى ان ما لكها اذا اجرها من المتاجر وقد كان يقبضها
 من الضامن اليه في هذا امره للضامن الا ترى ان رجلا لو غضب
 دار فغضبها من الغضب رجل اخر ثم ان صاحبها اخذها من الغاصب
 الثاني ان في ذلك براءة لهما جميعا من صفاتها قلت فهل في هذا شيء
 غير هذا قال نعم يقر المتاجر بان هذه الدار لفلان ابن فلان لرجل
 يتق به صاحب الدار وان تسليمها الي ذلك الرجل واجب عليه ويشهد عليه
 ويؤكد ذلك ففي اواد المقر له ان ياخذ المقر باقراره اخذها بذلك
 قال ووجه اخر ان يهب صاحب الدار هذه الدار لرجل يتق به ويدفعها
 اليه ثم ياخذها المتاجر منه بغير امره ثم يقر بها له ويقبض تسليمها
 اليه عيما وصفت ثم يستاجرها بعد ذلك من الذي كان يملكها في
 الذي وهبها للموهوب له فيجوز الضمان عيما هذا قلت وكذلك ان استأجرها
 من مالها الاول لم اجر بعد ذلك بها للموهوب له ومن له تسليمها
 قال نعم هو جاز قلت فان لم يرد رب الدار ان يكون مضمونة ولكن
 خاف ان يغيب المتاجر حتى عياله فيها ولا يقدر على اخراجهم منها

تقضي
 ارضا منها ربح لا يجوز
 قال لا يجوز
 ارضا منها ربح لا يجوز ان يتاجر بها

فأراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ان يجعل المستاجر جدياً
 استأجرها صاحبها وكيله في ذلك ووصية قبض هذه الدار بمو
 في يده او ممن منعه اياها ونازع بينهما ويؤكد الوكالة في ذلك الوصية
 بعد ذلك قال يكتب الوكالة والرصة على ما وصفت ثم يدخل فيها
 ضمناً يضمن له تسليم الدار اليه على ما شرطنا قلت ففي هذا شيء غير
 هذا قال نعم قلت وما هو يواجر الدار من امرأة المستاجر ويكون الزوج
 هو الضامن على ما وصفت قلت ارايت ان تجوز المرافعة الدار وانكرت
 حق مالكها او ماتت الميراثان واجب على الزوج قال نعم قال الحيلة في ضمان
 الزوج الا ان تقر المرأة ان تجوز صاحب الدار دارة وانه ضمن له
 تسليمها اليه فاذا كان هذا في الضمان جاز الضمان على هذا ويضمن
 له ان يدخل هذا **الضمان** الاقرار في هذا الضمان حتى تجوز واجود ما في
 هذا الباب ان يستأجر المستاجر رجل يضمن فيقر الضمان ان هذا المستاجر
 استأجر هذه الدار من فلان بن فلان بعد انتم ان المستاجر جاز
 الدار دارة ومنعه اياها وانه ضمن عنه لصاحبها ان يسلمها
 اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ويؤكد الضمان بذلك فيجوز هذا
 الضمان قلت رجل استأجر دار من رجل فأراد ان يبنى بها بنا فاذل
 صاحب الدار ان يبنى فيها ويحجب ذلك من اجرتها قال ذلك جاز
 قلت فهل يقبل قول المستاجر فيما انفق في البناء قال لا قلت لما الحيلة
 في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يستأجر الدار ويجعل لصاحبها من اجرها
 نفقة ما يحتاج اليه البناء ويشهد عليه بذلك ثم يدفع ذلك رب الدار
 الي المستاجر ويأمره بانفاقه في البناء فيكون القول قوله في ذلك قلت
 رجل اراد ان يواجر داراً من رجل سنة وخاف رب الدار ان يمنع
 المستاجر من الدار بعد ما مضى السنة ويمطرد بذلك ما الحيلة في التوثيق
 عليه قال الحيلة في ذلك ان يواجر الدار منه السنة بما اتفقا عليه ثم
 يقول قد اجرتك هذه الدار بعد مضى هذه السنة كل يوم بدينار
 او بالكرم من ذلك ويقبل المستاجر ذلك ويشأ هذا ان عا ذلك فان
 حبسها عليه بعد مضى هذه السنة كان عليه لكل يوم دينار قلت فان

قلت فان قال المستاجر لا امن ان يوكلي
 ما ذكرتم ثم خرجني في الوكالة والرصة
 بعد ذلك

فان قالوا ان السب غير مطلق بعد مضى
 الدار حيلة في ذلك

قال

او ارضه فيها نخل فاراد ان يسلم الثمر للمستاجر يدفع النخل للمستاجر
 قالوا في المستاجر ان يواجر الارض البنية التي تخرج للزراعة فيها بين الاصحاح
 لا يجوز وحيلة ان يواجر الارض البنية التي تخرج للزراعة فيها بين الاصحاح
 قال المستاجر لا امن ان يبيعني عني صاحب الدار ليلزمني بهذا الكرا
 مضى السنة ولكن اريد ان يكون لي بعض الاجارة بعد مضى السنة
 وان ابر من ذلك ومن هذه الدار ان اذا اناسلمتها فما الحيلة
 في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يجعل الدار بينهما فيؤكل رب الدار ان
 يواجر هذه الدار من المستاجر بعد مضى السنة كل يوم بدينار فيكون
 العدل هو الذي يعقد هذا الكرا بعد مضى السنة فاذا انقضت السنة
 جاز المستاجر فسلمها الى العدل ناقصة الاجارة التي كانت بينه
 وبينه ويسلمها العدل الى صاحبها قلت رجل له ارض اراد ان يواجر
 ها من رجل على ان الخراج على المستاجر قال لا يجوز ذلك قلت فما الحيلة
 في ذلك حتى تجوز قال الحيلة في هذا ان ينظر مقدار ما يواجر هذه
 الارض من الخراج في السنة فيزيد على الاجارة ويواجره بجميع
 ذلك ويأمره ان يودى خراج هذه الارض عنه من اجرتها قلت
 فهل يقبل قول المستاجر انه قد ادى ذلك قال لا ولكن النفقة له
 في ذلك ان يجعل ذلك لصاحبها ويشهد عليه يقبض ذلك منه ثم
 يدفع صاحب الارض ذلك الى المستاجر ويأمره ان يوديه عن هذه
 الارض من خراجها فيقبل قول المستاجر في ذلك بعد هذا قلت
 فرجل له ارض فيها نخل اراد ان يواجر لارض من رجل **على**
 يواجرها من رجل على ان يسلم له ثمره النخل والشر للمستاجر قال
 لا يجوز هذا قلت لما الحيلة في ذلك حتى تجوز قال يواجره
 بما يريد من السنين بمال معلوم ويدفع اليه النخل والشر معاملة
 هذه السنين على ان يقوم على ذلك لما رزق الله تعالى من غلاته
 في كل سنة من هذه السنين كان له النخل والشر من ذلك سهم
 من - الف سهم وكان الباقية من ذلك للعامل فتجوز هذه المعاملة
 قلت ارايت رجلاً استأجر ارضاً من رجلين ليزرعها او يزرعها
 ويواجرها من شئاً واواجرها بالكرم ما استأجرها به هل يطيب له
 ذلك الفضل قال لا ولكنه يوم ان يتصدق به قلت لما الحيلة في
 ذلك حتى يطيب له قال الحيلة في ذلك ان يواجر المستاجر هذه

حيلة جعل الخراج على المستاجر

رأته حصل اما مقصود ما ذكره من يجوز
 بعض الفضل محل هذا وان كان في ثمر الوقت
 لانا المقصود في الوقت انما يكون باقية المصلحة
 وهذا الاصلح فيه للوقت لانه لم يحصل الوقت
 اجتهاد وهذا الخراج ضعيف انتم في هذا الكلام
 السند المذكور

تفنية الساقاة المملوكة

Copy ing S ersity

هذه الارض بهذه الاجرة وشئ يزيد من عندنا اما ثوب او غيره
 فيواجب ذلك ممن اراد وينداد من الكراما شارب يطيب له ذلك
 الفضل قلت ارايت ان دفع مع هذه الارض فدا ان او سلة الفدان
 او شيئا من الة الزرع فاجر ذلك مع الارض قال يطيب له الفضل
 قلت فما تقول في المزارعة في قول ابي حنيفة بالنصف والثلث
 او الربع قال لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز المزارعة
 في قول ابي حنيفة قال الحيلة في ذلك ان ياخذها مزارعة ثم يتنازعا
 الى قاض يري المزارعة جائزة فيحكم بجوازها عليهما فيجوز ذلك
 اذا قضى به قاض قلت فان لم يتسويا امر القاض هل في هذا
 حيلة قال نعم بكتاب كتاب اقرار منها ان قاضيا قضى عليهما بانقاذ
 هذه المزارعة فيجوز اقرارهما بذلك عليهما فقلت ففعل
 شئ غير هذا قال نعم بكتاب كتاب اقرار منها جميعا بقران فيه
 ان رقبته هذه الضيقة لفلان الذي هو مالكاها ويقران في
 ذلك الكتاب ان مزارعة هذه الارض في يدي فلان اعني الذي
 ياخذها مزارعة ويشهد ان بالسنين فيزريها ما بدا له من غلة
 الشتاء والصيف ببذره ونفقته واعوانه فمادق الله من
 غلتها في هذه السنين كان ذلك له قلت فما حال صاحبها في الغلة
 ينبغي ان يتوثق الذي ياخذها مزارعة لما لكما من نصف الغلة
 وسباني بالحيلة في ذلك ولكن يقران ان مزارعة هذه الارض لفلان
 هذا هذه السنين بامر حق او جب له ذلك ويؤكد الكتاب بذلك قلت
 ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وفيها نخيل وشجر فيكون
 مع رجل اخر ياجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ماله
 الله من غلة ذلك كان لما لك ذلك منه سهم من الف سهم والباقي للعائل
 هذا حتى يجوز لما لك ذلك ان يفعل قاما وكيل الرجل لو وكل ان يواجر
 ارضه او وصي يقيم او امين قاض يقيم ارض وقف هل يجوز لاحد
 من هؤلاء ان يفعل هذا قال لا قلت فما الحيلة فيه قال الحيلة فيه ان
 الوكيل والوصي والامين القاض يبينغي ان ينظروا الى الارض فيواجروا

تفصيل من حواشي الفضل من الاجرة

المزارعة بالنصف او الثلث او الربع

نقلا

بها بما تساوي ويعاملون المتاجرين في النخل والشجر معاملة على ما
 ولا يجعلوا له من الثمرة اكثر من اجرة مثله لقيامه وعمله فمن جعل
 منهم للعامل من ذلك شيئا كان اكثر من اجرة مثله لقيامه وعمله فانه لا يجوز
 ذلك وكان مخالفا فيما يعمل به من ذلك قلت وهل في الاجارة اذا
 استاجر الرجل ارضا عشر سنين او اكثر من ذلك باجرة معلومة حيلة
 حتي لا ينقض الاجارة بموت المتاجر والمواجر قال نعم قلت وما هي
 قال يقول رب الارض ان مزارعة هذه الارض ونخلها وعددها
 لفلان بن فلان عشر سنين وببذره ينزعها هذه العشر السنين
 ببذره ونفقته واعوانه فمادق الله من غلتها فهو له وان ذلك
 صار له بامر حق واجب لان عمره فلان لفلان ولزمه الاقوال
 به قلت فاذا اقرب هذا التمهات احدهما لم تنقض الاجارة قال لا
 قلت فما حال المتاجر كيف يستحقه صا الارض وانما له ان يقتضيه لك
 منه عند انقضاء كل سنة قال يجي رجل من قبل المتاجر فيقر من غير
 ان يحضر المتاجر ان فلان بن فلان استاجر من فلان بن فلان جميع
 الارض التي حدتها عشر سنين في كل سنة يكفرا على ان يودي كل سنة
 منها عند انقضائها وقبض فلان من فلان جميع ما استاجر منه
 مما سمي ووصف في هذا المكت واول هذه السنين غرة شهر كذا
 وكذا واخرها سلخ شهر كذا وكذا وقبض فلان ذلك في غرة
 شهر كذا وانه ضمن لفلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه
 الارض صانعا صحيحا جائزا اما على ان يودي اليه اجر كل سنة
 هذه السنين عند انقضائها قلت فاذا اقرب هذا الزم الصانع لك
 قال نعم قلت وكذلك الدار بقصر صاحبها ان سكنها لفلان عشر سنين
 حق عرف له ذلك ببيعتها وببيعتها ممن يجيء يواجرها ممن يجيء على
 ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجرة قال نعم وروي عن ابي ثوب
 انه قال ان جعل ذلك صلحا عن حق اربع عليه فكتب لك اذا ادعيت
 على كذا وكذا فاعلم ان لك بذلك ولم اكره اني صالحتك من دعوي هذه
 على سكتي داري هذه التي حدتها كذا وكذا عشر سنين او لها عشر سنين

تفصيل من حواشي الفضل من الاجرة

Copy ing S ersity

كذا من سنة كذا واخرها سنة شهر كذا من سنة كذا استكتب
 احببت ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا من سنة
 قال وكذا يكفر صاحبها الى صاحبك عا زاعة ارض كذا التي حلت
 المول كذا اعترس بين او لها غرة شهر كذا اترعها وترعها من احببت
 بيدك ونفقتك واعوانك فما اخرج الله من غلبتها من شئ
 في هذه السنين فذلك ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر
 كذا من سنة كذا قلت في هذا الباب شئ غير هذا ان اراد الرجل
 ياخذ ضياعا ما فيها من النخل والشجر فتكون في يديه في عفته
 من بعدة تحين سنة او اكثر من ذلك قال نعم قلت وما هو قال الحيلة في ذلك
 ان يقر المواجه والمتاجران رجلا من المسلمين دفع القرية المذكورة المعور
 بكذا وجميع ارضها التي في طهر كذا من رستاق كذا الى فلان بن فلان وامره
 ان يواجرها ويعمل فيها براه وان المستاجر استاجرها الرجل من المسلمين
 ويكتب في ذلك كتابا ولا ينقص الاجارة موتا واحدا وتبع في يد
 المستاجر وعقبه عا ما وصفنا قلت فكيف يكون هذا الكتب قال يكتب
 هذا اما تشهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتب تشهد وان فلا
 بن فلان الفلاني بن فلان بن فلان الفلاني اقر عندكم واشهدكم
 على انفسهما في صحة من عقولهما وابد انهما وجواز امرهما طابعا بين
 مكرهين ولا علة فيها لا من مرض ولا عجز ولا ذلك في شهر كذا ان
 رجلا حرا من المسلمين جاز الامواله وعليه قد عرفاه بعينه واسمه
 ونسبه دفع جميع القرية المعروفة بكذا التي من طهر كذا من رستاق
 كذا وجميع ارضها المعروفة بقريةها والمنسوبة اليها الى فلان وامره
 باجارة ما يقع عليه الاجارة ومنها المعامل عا ما تقع عليه المعاملة
 منها عا سمي ووصف في هذا الكتب ويجمع جميع هذه القرية وما
 من الارضين المعروفة بقريةها والمنسوبة اليها ويشتمل على جميع ذلك
 ويحيط حدودها اربعة احدى حدود جماعة يمتد الى كذا او الثاني
 والثالث والرابع اقر فلان بن فلان ان هذا الرجل الذي قد عرفاه
 الموصوف امره في هذه الكتب دفع جميع هذه القرية وارضيتها

قف

تسمي ذلك

من سنة كذا

المحدود

المحدود ودية جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب الى فلان بن فلان
 المسمى في هذه الكتب وامره ان يواجرها وما ينتمى من ارض
 وما يقع عليه الاجارة منها من راي ان يواجر ذلك كله منه من الما
 كلم ما راي من السنين والشهور بما راي من الاجر وان يدفع ما
 ينتمى من نخل وشجر وكرم وطاب وما يقع عليه المعاملة ما راي من
 السنين والشهور بما راي وان يعمل في جميع هذه القرية وارضيتها
 وما فيها مما سمي ووصف في هذا الكتب براه واقامه في جميع ذلك
 مقامه واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شئ وقبل فلان
 من جميع ما اسند اليه من ذلك وتولي القيام به وقبض فلان جميع
 هذه القرية وارضيتها الموصوف في جميع ذلك كله الموصوف
 في هذه الكتب اقر جميعا ان رجلا حرا من المسلمين جاز الامواله
 وعليه قد عرفناه باسمه وعينه ونسبه وكل فلان المسمى في هذا الكتب
 بان يستاجر له جميع ما في هذه القرية وارضيتها من ارض بيضاء
 وما تقع عليه الاجارة منها ما راي من السنين والشهور بما راي من الاجر
 وان ياخذ له ما ينتمى من النخل والشجر والكروم والوطاب وما يقع
 عليه المعاملة منها ما راي من السنين والشهور بما راي من الاجر
 في ذلك وان يعمل في جميع ذلك كله براه واقامه في جميع ذلك مقام
 نفسه واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شئ وقبل
 فلان بن فلان من هذا الرجل ما اسند اليه من ذلك وتولي
 القيام به عا سمي ووصف في هذا الكتب ثم ان فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتب بعد ذلك سال فلان بن فلان المسمى في هذا
 الكتب ان يواجره جميع ما في هذه القرية المسماة الموصوفة في
 هذا الكتب من ارض بيضاء وبوتها ومنازلها وسكنها ومستغلا
 صها وما يقع عليه الاجارة منها كحدود ذلك وارضيتها
 وسفله وعلوه وشربه وسواقيه وطوقه وموافقه من حقوقه
 وكل قليل وكثير هو كذلك فيه ومنه من حقوقه وكل ما يوله واخل
 فيه وخارج عنه من حقوقه وكل قليل وكثير هو كذلك فيه ومنه

للرجل الذي امره ان يتاجر ذلك له مائة سنة متواليه اولها
 غرة شهر كذا من سنة كذا واخرها سلخ شهر كذا من سنة
 كذا كل سنة من هذه السنين المتواليه المسماة في هذا الكتاب
 لكذا وكذا امثا قيل ذهبيا وازنة جبارا على ان للرجل الذي
 استاجر ذلك ان يزرعه بقدره الارض البيضاء التي وقعت عليها
 هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وما شأنها بما د الله
 من غلة الثا والصف ويزارع ذلك من احد وواجر ذلك من احد
 احب ويعرس في ذلك ما بد الله من النخل والشجر والكرم ويعا ان له
 ان يسكن ما وقعت عليه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ويتسعل
 ذلك بوجوه غلاته ويمكن ذلك من احد وواجر ذلك من احد
 ويعا ان يودي فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب اجر كل سنة
 من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب الى فلان بن فلان المسمى
 في هذا الكتاب عند التقاضي بها فاجاب فلان بن فلان الى جميع ذلك
 الذي سئله بما سمى ووصف في هذا الكتاب واجره الرجل الذي
 وكله جميع الذي سئله ان يواجره اياه سعي ووصف في هذا الكتاب
 هذه المائة السنة المسماة في هذا الكتاب وبالاجر المسمى في هذا
 الكتاب فقيل فلان بن فلان جميع ذلك كله من فلان بن فلان الرجل
 الذي امره ان يتاجر ذلك له ثم ان فلان بن فلان المسمى في هذا
 الكتاب بعد ذلك على شرط كان في عقد هذه الاجارة الموصوفة
 في هذا الكتاب قال فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب ان يدفع
 الى اليد الرجل الذي وكله جميع ما في هذه القرية وارضها من نخل
 وشجر وكرم ورطاب ومواضع من الارض كما هو لا يمنة معاملة بهذه
 السنين المائة المسماة في هذا الكتاب على ان يقوم ذلك الرجل على ذلك
 بنفقته واعوانه وسبقته وتلقيه نخله ويكس كرومه ويعا ان ما د الله
 الله تعالى من غلة ذلك في كل سنة من هذه السنين المسماة
 في هذا الكتاب وللرجل الذي وكل فلان بن فلان ان يدفع ذلك
 معاملة من ذلك سهم واحد من الف سهم بخط نخله وشجره

وكرومه

وكرومه ورطابه وما بقي من ذلك وهو كذا وكذا من الرجل الذي
 وكل فلان بن فلان ان يأخذ ذلك له معاملة فاجابه فلان بن فلان
 الى جميع الذي سئله بما سمى ووصف في هذا الكتاب من هذه المعاملة
 الموصوفة في هذا الكتاب ودفع اليه الرجل الذي وكله جميع الذي
 سئله ودفعه اليه معاملة هذه السنين المسماة في هذا الكتاب على
 الشروط الموصوفة في هذا الكتاب وقيل فلان فالتقديت بين فلان
 وفلان عقد جميع هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا
 الكتاب على ما سمى ووصف في هذا الكتاب اجارة ومعاملة صحيحين
 جارين بين تامتين على شروطهما الموصوفة في هذا الكتاب وذلك بعد
 ان عوف فلان بن فلان فلان وبين فلان جميع ما وقعت عليه غدة
 هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وبود ان يقر
 فلان انه قد نظر الى جميع ذلك ونحوه ورضيه بقرينة بعد عقد هذه
 الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وتصححها بينهما
 تراخي بينهما جميع ذلك كله وقبض فلان بن فلان جميع ما وقعت عليه
 عقد هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب فدفع
 فلان بن فلان ذلك اليه معرغا غير متعول في شهر كذا من سنة كذا
 بجميع ما وقعت عليه عقد هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في
 هذا الكتاب في يد الرجل الذي وكل فلان على الاجارة والمعاملة الموصوفتين
 في هذا الكتاب الى التقاضي هذه السنين المسماة في هذا الكتاب فاذ
 اقربا في هذا الكتاب لم تنفق الاجارة بموت احدهما قال لا قلت
 لقال لان المواجه قران ذلك الرجل امره او وكله بان يواجر ذلك
 ويدفعه معاملة وكذلك اقرار المتاجران رجلا امره ان يتاجر
 او يأخذ له معاملة فيتم الامر بينهما على ما عقداه ولا يبطل ذلك
 بموت احد منهما قلت فان اراد ان يتاجر سها ما من بيت رجلا
 من جماعة ويسكنون تجمل الاجر لهم كيف يكتب هذه اما اشهد
 عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب يشهد وان فلان بن فلان
 فلان وبين فلان اقر واعندهم واشهدوا على انفسهم في صحة

اشهد

من عقولهم وابدانهم وجواز امرهم طائعين غير مكرهين لا غلة
 بهم من مرض ولا غيره وذلك في شهر كذا من سنة كذا ان رجلا
 حراما من المسلمين جازا الامر له وعليه قد عرف نفسه واسمه ونسبه
 دفع كذا وكذا اسما من كذا وكذا اسما من جميع بيت الرجا
 والاحجار الثلاثة اللواتي من هذا البيت ومن جميع المسطح الذي
 يلقي فيه الطعام لهذا الرجا معا في جميع ذلك كله غير مقسوم بحد
 ذلك كله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان
 بن فلان وفلان بن فلان المسلمين في هذا الكتب وهذا البيت الذي
 فيه هذه الاحجار الثلاثة والمسطح الذي يلقي فيه هذا الطعام
 لهذه الرجا في القرية المعروفة بكذا التي هي في طسوج كذا
 رستاق كذا اجمعت هذا البيت الذي للاحجار الثلاثة والمسطح
 ويشتمل على ذلك كله ويحيط به حدود اربعة اهل حد وده جماعة
 هذه تنهي الى كذا والثاني والثالث والرابع اقر فلان وفلان
 وفلان وبنو فلان ان هذا الرجل الحر المسلم الذي عرفوه الموصوف
 اسمه في هذا الكتب دفع هذا الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا
 السهم من جميع بيت الرجا الذي فيه الاحجار الثلاثة ومن جميع
 المسطح المحدد وجميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب معا
 في جميع ذلك كله غير مقسوم بحد وجميع حقوقه الداخلة
 فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان وفلان بن فلان
 المسلمين في هذا الكتب وامرهم ان يواجروا ذلك ممن رآه
 يواجروه من الناس كلهم بما رآه من السنين والشهور بما رآه
 من الاجروا ان يعملوا في جميع ذلك كله مقام نفسه واجاز امرهم
 في جميع ذلك كله وما عملوا فيه من شئ وقيل فلان وفلان وفلان
 وبنو فلان المسلمون في هذا الكتب من ذلك الرجل الحر المسلم ما جعل
 اليهم من ذلك على ما سمي ووصف في هذا الكتب وقولوا القيام به
 وقضوا جميع ما منه جميع هذه السهام المسماة الموصوف امرها في
 هذا الكتب وصارت في ايديهم واقر فلان بن فلان وهو

باب
المسطح

النفر

النفر المسمون في هذا الكتب رجلا حراما من المسلمين جازا الامر
 وعليه قد عرف نفسه واسمه ونسبه جعل الى فلان بن فلان المسلم في
 هذا الكتب ان يستاجر له جميع الكذا والكذا السهم من جميع
 الرجا الذي فيه الاحجار الثلاثة والمسطح الموصوف الى هذا الرجا
 المحدد وجميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب ما رآه من السنين
 والسنين بما رآه من الاجروا ان يعمل في جميع ذلك كله الموصوف في هذا
 الكتب براه وواقعه في ذلك مقام امره واجاز امره في جميع ذلك
 كله وما عمل فيه من شئ وقيل فلان بن فلان من ذلك الرجل الحر المسلم
 ما جعل اليه من ذلك على ما سمي ووصف في هذا الكتب وقولوا القيام
 به ثم ان فلان بن فلان بعد ذلك كله سأل فلان وفلان بن فلان
 المسمون في هذا الكتب يواجروا جميع هذه الكذا والكذا
 سهم من جميع بيت الرجا الذي فيه هذه الاحجار الثلاثة و
 المسطح المحدد وذلك كله الموصوف في هذا الكتب معا في جميع
 ذلك كله غير مقسوم بحد وذلك كله بجميع حقوقه الداخلة
 فيه والخارجة عنه الرجل الحر المسلم الذي وكله ان يستاجر ذلك
 مائة سنة متواليها عتقه كذا من سنة كذا او آخرها سأل
 كذا من سنة كذا وكذا او كذا ادبنا راسا قتل ذهابا عينا
 وان نرجياد اعيان الرجل المسلم الذي استاجر ذلك كله
 يستغل ذلك يواجروه ممن احب وراي وعلى ان يودي فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتب عند انقضائها فان خاف فلان بن فلان
 وفلان بنو فلان المسمى في هذه الكتب بن فلان بن فلان الى جميع
 الذي يسألهم مما سمي ووصف في هذا الكتب واجروا للرجل
 الحر المسلم الذي جعل الى فلان بن فلان ان يستاجر له جميع هذا
 الكذا والكذا سهم من الكذا والكذا اسما من جميع بيت
 الرجا والمسطح المحدد وجميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتب
 معا في جميع ذلك كله غير مقسوم بحد وذلك كله وجميع حقوقه
 الخارجة والداخلة بحصة هذه السهام الواقعة عليها هذه

الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب من الاجار الثلاثه اللواتي
 في هذا البيت واذ اية الحديد والخشب ومجاري مياه وطرقه
 ومرافقه الداخله فبغيره الخارج عنه هذه المايه سنه التي
 اولها عره شهر كذا من سنة كذا واخرها سلخ شهر كذا وكذا
 بكذا وكذا دينار مثاقيل ذهب عينا وازنه جيات الاجارة صحيحة
 جازية تامة وقيل فلان بن فلان ذلك منه وقيلوه منه
 فان عقدت عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بين فلان
 وفلان وبين هؤلاء النفر المسميين في هذا الكتاب الرجل الذي جعل
 الى محمد بن عبد الله ان يستأجر له ذلك اجارة صحيحة تامة
 جازية على ما سمي ووصف في هذا الكتاب بالاجر المسمى في هذا الكتاب
 وقبض فلان بن فلان من هؤلاء النفر المسميين في هذا الكتاب جميع
 ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بدفع
 ذلك اليه في عره شهر كذا من سنة كذا امرا غير مشغول وذلك
 بعد ان عرف فلان بن فلان هؤلاء النفر المسميين في هذا الكتاب جميع
 ما وقعت عليه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وبعد ان اقر فلان بن
 فلان انه قد نظر الى جميع هذا البيت والجار والالواتي في هذا البيت
 والمسح المسنوب الى هذه الرجا ورضي جميع ذلك كله ونفقوا بعد عقد
 هذه الاجارة ونصحت بينهم عن تراخي منهم جميعا بذلك كله قال ارادوا
 ان يجعل لهم الاجر كتيب في هذه المواضع ثم ان فلان وفلانا وفلانا
 بنو فلانا بعد ذلك سألوا فلان بن فلان على غير شرط كان في عقدة
 هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ان يجعل لهم جميع اجر هذه المايه
 السنه المسماة في هذا الكتاب على انهم ضامنون لفلان بن فلان جميع الذي
 يجب له الرجوع عليهم من الاجر المسمى في هذا الكتاب ان وجب له اخذهم بذلك
 الرجوع بشئ من ذلك بسبب من الاساءة على ان لفلان ان ياخذ جميع ذلك
 ايهم شيئا ان شاء اخذهم بذلك جميعا وان شاء اخذهم بها شئ كيف شا
 وكلما شا وكلما واحد او جوار شئ ولا يراة لكل واحد منهم ياخذ فلان
 اخذهم بذلك دون اصحابه حتى يستوفي جميع ذلك كله وكل واحد منهم

كفيل

ق

كفيل بنفس اصحابه يا امر اصحابه لكل فلان وفلان وكل ما وجب له الرجوع
 من ذلك وكل واحد منهم كفيل بنفس اصحابه يا امر اصحابه لكل فلان
 وفلان كلما وجب له الرجوع بشئ من ذلك وكل واحد منهم وكفيل
 لاصحابه يا امر اصحابه في خصومة فلان بن فلان فيما يطالب به اصحابه
 في ذلك من حق وكل واحد منهم قبل الوكالة في ذلك من اصحابه بمحض
 خفيين فاجابهم فلان بن فلان الى جميع الذي سألوه هما سمي و
 وصف في هذا الكتاب وعجل لهم جميع اجر هذه المايه السنه المسماة
 في هذا الكتاب ودفع اليهم ذلك وقبضوه منه تاما وافيا وهو كذا
 وكذا دينار مثاقيل ذهب عينا وازنه جيات او كان دفع فلان
 بن فلان ذلك اليهم على ما شرطوا له على انفسهم من الضمان الموصوف
 في هذا الكتاب وقيل فلان بن فلان جميع هذه الضمان والكفالة والو
 كفاطبتهم اياهم على جميع ذلك كله اشهد فلان بن فلان بن فلان
 وفلان بن فلان على انفسهم جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب
 اقر واجمع ما فيه والزموا انفسهم بعد ان قري عليهم واقر وانفهمه
 ومعرفته وذلك في شهر كذا من سنة كذا اقلت اليس انما احتطت
 من انتقاض الاجارة بان كتب الاجارة لا لسان لا يعرف ولا يتفق
 الاجارة بموته وان مات واحتطت بان رجلا هو اسلم اقر يا جاريها
 ليلا يتنقض الاجارة بموته فكيف تنقض الان بعد هذا الاحتياط
 قال ان استحق هذه الاجارة وهذه الارض التي استوجرت النان
 انتقضت هذه الاجارة قلت فان لم يستحقها النان فيما اذا انتقض
 الاجارة قال ان خربت هذه الرجا والقطعت بانقطاع الماعنها
 انتقضت الاجارة وكذا لك الارض ان غلب عليها دجلة او الفرات
 فخرقت ولم يتغير عنها الما او غلب عليها واد من الادوية او صار
 بحال لا تصلح للزراعة او صارت سبخة لا تصلح للزراعة انتقضت
 هذه الاجارة بينها وكذا لك كلما اخذوها من حال الزرع الى حال
 لا تصلح فيه للزراعة اطلقت الاجارة بينها قلت قد قلت في الرجل
 يريد ان يواجر ارضه من رجل ولا يامن ان يخرج الارض من يده

ق

انما اجازت لغيره لا تصلح للزراعة
 انما اجازت لغيره لا تصلح للزراعة

انه ان ضمنه اداها لم يجز الضمان لانها مواجزة والجارحة في يد
 المتاجر على الامانة وجرت بما في ذلك من الخيل فمثل في هذا حيلة
 غير هذا قال نعم قلت وما هي قال يبيع صاحب الارض هذه الارض
 ممن يثق به ويشهد له على ذلك او يقر بها لسان يثق به ويشهد
 على ذلك ويسلمها اليه بحضرة شهود يشهدون على معاينة القبض
 ثم يواجرها بعد ذلك من الرجل فيكون تاريخ الاجارة بعد تاريخ القرض
 او الاقرار فاذا انقضت الاجارة فان ردها المتاجر على صاحبها
 والا جاء المشتري بشر او المقر له بكتاب قراة وادعى في ذلك فاذا
 اقام البينة على ذلك كان المتاجر في معنى الغاصب وكان له ان يأخذ
 بقيمتها على مذهب محمد بن الحسن ولا بد ان يكتب في كتب الاجارة
 وكالة المتاجر للمواجر في قبضها والحضرة فيه وبوكالة الوكالة في
 ذلك ويجعله انهم وصيا بعد وفاته قلت فان قال صاحب الارض
 لست امن ان يعيب هذا المتاجر واما الوكالة في قبضها والوصية
 في ذلك فقد احتلت بها فان وجب لي عليه من الاجر شي ولا قلت
 بطلب له قال ياخذ منه ضمينا بالاجر فيقول وقد ضمن فلان
 بن فلان لفلان جميع ما وجب ويجب لفلان من اجر هذه الضعة
 المحدودة في هذا الكتب ويجعل المتاجر الضامن وكيله في حضرة
 المواجر وبما يظن اليه به من الاجر المسمى في هذا الكتب فيؤكد الوكالة
 والضمان في ذلك ويجعل وصيه بعد وفاته في جميع الذي وكله
 مما سمي ووصف في هذا الكتب فيكون في هذا احتياطي في الاجر
 ان شاء الله تعالى قلت فان كان يريد ان يذبح الارض من اربعة
 قال فذلك جائز ويقرب بذلك على سبيل المزارعة قلت وكذا ليس
 لو اجر رجلا معاملة وشجرا قال نعم الامر في ذلك كله سواء اذا اقر
 على هذا السبيل جاز ذلك قلت فمثل للذي اجر ان يقبض الاجر
 لكل سنة من هذه البنية ابد احيى تنقضي قال نعم وكذلك ياخذ
 السهم الذي للمعاملة قال نعم قلت فان حدث على المواجر حدث الموت
 قال له ان يوصي بذلك الي من شاء فيقوم وصيته ذلك مقامه قلت

فان

تف

فان حدث الموت على المتاجر قال الاجر عليه ماله ابد احيى تنقضي قلت
 فما نقول في ماله هل يقتسمونه الورثة اذا كان الاجر على هذا قال
 الاجر في ماله فان اقتسموا ماله لم ينعوا من ذلك الا ترى ان ذلك
 قد يصح منه الانسان فيقسم ماله ذلك ثم يدرك الدرك بعد ذلك
 فيكون ذلك في مال الضامن الا ترى ان رجلا لو استاجر من رجل
 دارا عشر سنين كل سنة بالف وضمن رجلا على المتاجر لصاحب
 الدار جميع ما يجب له من الاجر على المتاجر ثم مات الضامن بعد
 مضي سنة من سني هذه الاجارة ان الضمان جائز على ماله
 وجميع ما يجب من اجر ذلك فهو على الضامن في ماله ولا يبطل
 ذلك وكذلك امر المتاجر فان اراد الذي اجر هذه الضعة
 ان يتجمل الاجر للسنين كلها فاجابه المتاجر الى ذلك فهو جائز
باب رجلان لكل واحد منهما ارض فاتفقوا كل واحد
 منهما ان ياخذ ارضا من صاحبه من اربعة ارضه قال لا يجوز قلت
 فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يواجر احداهما صاحبه
 ارضه بدرأهم او دنانير او بعرض من العروض ثم يواجر الآخر
 ارضه ايضا من صاحبه بدرأهم او دنانير او بعرض من العرو
 فيجوز ذلك قال وكذلك سكنى دار بسكنى دار وخدمته عبد
 بخدمته عبد وركوب دابة بركوب دابة قال هذا كله سواء
 والسبيل فيه ان يواجر ذلك على ما وصفت قلت فان استاجر
 دارا بخدمته عبد قال جائز ان اختلف ذلك قلت ارايت رجلا
 استاجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم لطعام العبد قال لا يجوز
 ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ينظر الى مقدار
 طعام العبد في هذه السنة فيزيد على هذه المائة درهم
 التي هي اجر الغلام ثم يوكف العبد المتاجر بان يطعم هذا
 العبد من هذا الكراما يكفي فان اراد ان يتبرع من ذلك نظر الى
 مقدار الطعام كم مبلغا فاسلفه المواجر واقر يقبض ثم دفعه
 المواجر الى المتاجر لينفق على العبد في طعامه قلت وكذلك

ضمن رجل

لا يجوز سكنى دار بسكنى دار

الدابة قال نعم لان هذا الجمل الا ان ابا حنيفة استحسن ان يجيز
 ذلك في الظن قلت ارايت رجلا اراد ان يستاجر دارا مشاهرة
 فحلف ان يملكها شهرا او شهرين فان دخل الشهر الاخر يوم
 او يومين وهو ساكن في الدار يلزمه اجر الشهر كله قال الحيلة
 في ذلك ان يستاجر بها من اجرة كل يوم بكذا وكذا ثم يشترطها
 ولا يلزمه ان لو ما ساكن قلت ارايت رجلا يستاجر العبد بخمسة
 مشاهرة فاراد ان يواجره من غيره قال له ذلك قلت فان استفضل
 اجرة شيئا هل يطيب له قال لا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يطيب
 الفضل قال يزيد مع العبد شيئا اما مقيصا واما ثوبا او غيره فيقول
 قد اجرتك هذا العبد وهذا القميص كل شهر بكذا وكذا فيطيب
 له الفضل في ذلك قال وكذا ان استاجر دابة مشاهرة فاراد
 ان يستفضل في كراها قال ان يستاجر بها سرج من عنده واجر
 مع السرج طاب له الفضل قال وما الدابة فان استاجر بها كرها
 هو او ليركبها انسانا بعينه لم يكن له ان يواجرها **ويستفضل**
 من احد ثمان الركوب مختلف قلت فان استاجر دارا فاراد ان يواجرها
 ويستفضل من كراها قال طيب له قلت فما الحيلة في ذلك حتى
 يطيب له الفضل قال ان رققها او طين سطحها طاب له الفضل
 قلت وكذلك الارض يستاجر بها قال ان كرسها او شربها
 او عمل لها مسنة او عمل فيها عملا يكون زائدا فيها طاب له الفضل
 من كراها قلت فان استاجر دابة مشاهرة كل شهر بدراهم معلومة
 وعلف الدابة او كان غلاما فاستاجر في كل شهر بدراهم مسماة
 وطعامه قال لا يجوز هذه الاجارة وهذه اجارة فاسدة
 قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الاجارة قال الحيلة في ذلك ان
 ينظر كم مقد العلف الدابة في كل شهر فيزيد على الدراهم التي
 سماها في كل شهر وكذلك العلف ينظر كم مقد طعامه في كل شهر
 فيزيد على الدراهم التي سماها في كل شهر وانما استحسن الحنفية
 ان يجيز الطعام في الظير خاصة ان يستاجر الرجل المرأة ان ترضع

تفردوا بكونه ليس ان يزوجها
 في غير النكاح

ولده

ولده في كل شهر بدراهم مسماة وطعامها فاجاز ذلك
 قال لانه من امور الناس وقال غيره من اصحابنا لا يجوز ذلك
 ولكن ينظر الى مقد الطعام الظير في الشهر فيزيد على الدراهم
 قلت رجلا اراد ان يستاجر من رجل ايضا سينا معلومة بالاسم
 وفي الارض عين يخرج منها القار والنفط او عين قار فاراد ان
 تكون العين في يديه وليخرج منها القار والنفط ولا يخرج من يديه
 ان حدث بالمواجر حدث الموت ما لوجه في ذلك قال الوجه في ذلك
 ان يستاجر هذه الارض بسنين مسماة بال معلوم ويستمر طان
 ان يزرع هذه الارض ما سماه غلة الشتاء والصيف على ما كتب
 الاجارة قلت فعين القير وعين النفط تقع عليها الاجارة
 قال لا يقع عليها الاجارة قلت فما الحيلة للمستاجر ان يستغل
 على العينين بهذه السنين قال يقر صاحب الارض ان العينين
 في يد المستاجر في هذه السنين له ان يستغلها قلت وهل يجوز
 هذا الاقرار قال نعم الاقرار جائز قلت فعلم ما يوجه هذا الاقرار
 فانما يقر بما في يديه سينا معلومة يستغلها وليس هو اقرار له بذلك
 الاجارة ولا يقع عليها والمعاملة لا يجوز فيها اي شيء يحل هذا
 الاقرار قال ما اجله وجهها الا الوصية قلت وهل يجوز لرجل
 قير او عين فقط يوصي له بخلتها سنين قال نعم قلت فان مات المقر
 له قيل ان يستكمل هذه السنين قال تبطل هذه الوصية فيما بقي
 من السنين قلت قال كان يريد ان تكون في يديه ويدي وارثه
 ان حدث به حدث الموت الى تمام هذه السنين ما البطل في ذلك
 للسنين وهل تعرف له وجهها قال ان اقران هاتين العينين في
 يدي فلان بن فلان الفلاني يستغلها كذا وكذا سنة او ثلث
 عشرة شهرا كذا من سنة كذا واخرها سنة شهر كذا من سنة
 كذا من سنة فان حدث بفلان حدث الموت قبل تمام هذه السنين
 فتكون في يدي ابنه فلان بن فلان ما بقي من هذه السنين يستغلها
 فلان بن فلان الى ان يستكمل استغلالها في هذه السنين وكذلك

استحسانا
 اصحابنا

انما اقررت ما ذكره

تفت

ان كان للمنفذ اخ وصارت في يده ان حدث بالاول حدث الموت
قبل ان يستكمل استغلا لها بهذه السنين وان ذلك صار لكل واحد
منهما ما سمي له منه بامر حق واجب ثابت لازم وعرفه فلان بن فلان
لكل واحد منهما ومن ابنه فلان وفلان ابني فلان ولزومه الاقرار
بذلك لهم على ما سمي ووصف في هذا الكتب **باب** الوكالات
رجل امر رجلا ان يبيع جارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه
فما الحيلة في ذلك قال يقول لمولي الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية
واجزت امري فيها وما عجلت فيها من شيء فاذا قال ذلك وقبل
الوكالة فينبغي للوكيل ان يوكل وكيل الا ان يبيع هذه الجارية
فليشتريها الوكيل الاول من هذا الوكيل الثاني فيجوز ذلك قال
هذا الوكيل الثاني هو وكيل الاول قال لان الموكل لما قال للوكيل الاول
قد اجزت امرك في هذه الوكالة وفي امر هذه الجارية وما عجلت
في ذلك من شيء كان الوكيل وكيل الموكل الجارية لان وكالة انما اجازت
من قبله قلت فان لم يكن الموكل اجاز الوكيل الاول فهل للوكيل حيلة
في ان يشتري هذه الجارية قال نعم قلت وما هي قال يبيعها من رجل
و يستقضي قيمتها ويكون الرجل الذي يبيعها منه ممن ثقت به فاذا
وجب البيع قال له بعد ذلك اقلني هذا البيع في هذه الجارية
فاذا اقاله البيع فيها صارت الجارية له قلت وكذا ان سأل ان
يوليه اياها فولاها او قال ببيعها فباعه اياها قال نعم ذلك كله جائز في الجارية
للكيل قلت ارايت الوصي له ان يشتري من متاع الميت شيئا لنفسه قال
لا قلت لما الحيلة في ذلك قال ما قلناه في الوكيل وهو بمنزلة في جميع ما وصفت
لك قلت ارايت رجلا وكل رجلا ان يشتري له جارية بغيرها او
او ضيعه بغيرها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك لنفسه
ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان كان الامر امره ان يشتريها
بممن معلوم فاشترها بخلاف ذلك للمنفذ الذي امره ان كان امره
ان يشتريها بالف درهم فاشترها بالف درهم وعشرة دراهم
اشترها هذا الوكيل بخمسين دينار فني للوكيل وكذا ان كان امرها

فكل من جارة فاراد ان يشتريها لنفسه

الوصي ليس ان يشتري من متاع الميت
لنفسه وحيلة فيه

بعض

بعض من العروض او كان امره ان يشتريها بمائة دينار فاشترها
بمائة دينار ودينار قال فني للوكيل ولا يكون للامر قلت ارايت
ان كان امره ان يشتريها بمائة ولم يبيع لها مائة قال فان اشترها
بمائة درهم او دينار فني للامر قلت لما الحيلة في ذلك حتى
يشتريها لنفسه قال ان اشترها بمائة درهم او بغير عينيها
او بغير عينيها او بغير عينيها او بغير عينيها او بغير عينيها
فني للوكيل ولا يكون للامر قلت فان اشترها بالف درهم وتوب
بغيره او بالف درهم وبعض من العروض بغيرها مع الالف او اشترى
الضيعة او الدار بمائة الف درهم بعد او بجارية او بجارية
مع المائة الف او بتوب او بغيرها مع الدراهم قال فالضيعة
للكيل ولا يكون للامر مادخل في العرض عرض من العروض صارت
للكيل قلت فلم لا يكون للامر منها ما اصاب المائة الف درهم ويكون
ما اصاب العبد او العرض الذي مع المائة الف للوكيل ولا يكون للامر
منها شيء قال من قبل الله ان كان يشتري له الضيعة كلها فلو جازها
الامر حصص المائة الف صار له بعضها وصار للوكيل بعضها وهذا
لا يجوز لكنما يكون للوكيل دون الامر قلت فني هذا امر غير هذا
قال نعم قلت وما هو قال ان امر الوكيل ان اشترى من ذلك الشيء
وليس الوكيل حاضر لذلك فهو للوكيل ولا يكون للامر قلت فان قال
الوكيل الاول للوكيل الثاني ان فلانا وكلني بشراء هذه الضيعة
وقد وكلتك ان تشتريها فاشترها الوكيل الثاني قال فني للوكيل
الاول ولا يكون للامر الا ان يكون الامر قال للوكيل الاول اجعل
في هذا امرك فان كان قال له اعمل في ذلك امرك فني للامر ان
بدرهم او دينار او غيره لك قلت ارايت هذا الوكيل اذا امره
رجلا ان يشتري له شيئا ما وصفت فاقتل بشيء مما ذكرت حتى
اشترى ذلك لنفسه هل يبيعه ذلك قال هذا امره عليه الامر ان
لوفض الوكيل ان اشترى ذلك لم يكن جائزا له فمذ لك قلت فلو
الرجل يوكل الرجل ببيع الشيء فيحتمل في شراء ذلك لنفسه قال هو جائز

ملازم

ولست أكره ذلك إذا كان قد استقصى في الثمن الذي باعه به قلت
 أرايت الرجل يأمر الرجل أن يشتري المتاع من بلد من البلاد أن يخط
 الوكيل أن يبعث بذلك مع غيره فيضمن ما يحل في ذلك قال الحجة
 في ذلك أن يقول للوكيل وكله أجعل الأمر في ذلك أي أن عمل فيه
 برأي فاذا فوض ذلك إليه وقال له اعمل فيه برأيك فاذا بعث المتاع
 فلا ضمان عليه في ذلك قلت الرجل يوكل الرجل ببيع صنف أو حرفة
 أو غلام أو غير ذلك فلم يأمن الوكيل أن يبيع ذلك ويأخذ الثمن
 فيدفعه إلى الذي وكله ثم يرد المشتري ذلك عليه يعيب أو يستحق ذلك
 فيحتاج إلى أن يرد الثمن قال الحجة في ذلك أن يوكل الوكيل رجلاً
 فيبيع ذلك الرجل الذي يأمره الوكيل بحضور الوكيل ذلك الشيء
 فيحوز الشراء ولا يكون الوكيل الأول وكيلاً بالخصوص في ذلك أن
 استحق أو أراد المشتري أن يردّه يعيب قلت فإن قال الوكيل الثاني
 للوكيل الأول فاضمن الدرك عني أو طلب ذلك المشتري قال أن
 ضمن الوكيل الأول الدرك عن الوكيل الثاني ثم وجد المشتري عيباً
 لم يكن الضامن خصماً له في ذلك وكذا أن خاصم الوكيل الذي باع
 في ذلك يفتقر له عليه برده هل له على ضامن الدرك سبيل فيضمن
 قال لا الوكيل يبيع الشيء من رجل فأراد المشتري أن يخط عيباً
 من الثمن شيئاً قال أن خط الوكيل شيئاً كان الخط في ماله في قول أبي حنيفة
 وإليه قول أبي يوسف قال الخط لا يحوز قلت فما الحجة في ذلك
 حتى يحوز الخط قال يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دنانير
 فاذا اقتضها المشتري قضاه الوكيل من ثمن العبد فيكون ذلك
 بمنزلة الخط ويسلم للمشتري في قول أبي حنيفة وأبي يوسف قلت
 أرايت الرجل هل له أن يشتري من متاع ابنه الصغير شيئاً قال
 نعم شراً أو غير شراً من متاع ابنه ما اشتري قلت فهل له أن يبيع
 متاعه شيئاً لابنه الصغير قال نعم ذلك جائز قلت فإن اشتري
 من متاع ابنه شيئاً بماهية دينار يكون الماهية ديناراً عليه فكيف
 يبرأ منها قال الرجل في ذلك أن يخرج الأب مائة دينار من ماله يقول

قلت
 وكله لغيره فله كذا قال في أن
 لا أن يملك فيضمن ما يحل في ذلك

قلت ما يقع الوكيل بالبيع أن يرد عليه البيع
 يعيب من العيوب فيكون كذا في قوله

قلت
 ليس للوكيل أن يخط شيئاً من الثمن

قلت أرايت من متاع ابنه الصغير والبيع
 منه أيضاً

إلى

إلى اشتريته من متاع أبي كذا وكذا مائة دينار وهذه مائة دينار
 أخرجهما من ماله غنائم الذي ابتعته وقد قبضتها لأبي
 في يدي له ويشهد على ذلك قلت فما تقول في الحجاب الأب إذا
 كان الأب ميتاً ولم يكن الأب أوصى إلى أحد هل له أن يشتري من
 متاع ابنه أو يبيع منه شيئاً قال نعم في ذلك بمنزلة الأب إذا
 لم يكن الأب حياً ولم يوص إلى أحد قلت أرايت رجلاً امر رجلاً
 أن يبيع جارية له وامرته رجلاً أن يشتري له هذه الجارية
 هل يحوز ذلك له قال لا قلت فما الحجة في ذلك حتى يحوز قال
 الحجة في ذلك أن يبيعهها الوكيل ممن يتق به يضمن يفتقر
 فيه فاذا وجب البيع اشتراها بعد ذلك من المشتري الذي
 أمره أن يشتريها له فنصير الأمر الذي أمره أن يشتريها له
 قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم يقول الوكيل للرجل الذي
 أمره ببيعها اجزأ مني في هذه الجارية وما علمت في ذلك من
 فاذا فعل صاحب الجارية ذلك قبل الوكيل ثم وكل الوكيل رجلاً
 هذه الجارية ويقبل الوكيل الوكالة ثم يشتريها الوكيل
 من الوكيل الثاني للرجل الذي أمره أن يشتريها له فنصير
 الجارية لذلك الرجل قلت أرايت رجلاً امر رجلاً أن يشتري
 له صيغة أو دار فقال البائع أكره أن أكتب إلى قبضت الثمن من
 فلان يعني الأمر فلا آمن أن يقول لم أمر فلان بذلك أن يشتري
 ذلك في ترجع على الثمن فأراد الحجة في ذلك قال الحجة في ذلك
 أن كتب الشراء ولم يكتب فيه هذا ما اشتري فلا فلان بأمره
 وماله ولم يكتب في موضع القبض وقبض فلان جميع الثمن من
 مال فلان فاذا فرغ من كتاب الشراء اشتري قراراً ينفرد
 به أنه نقد الثمن من مال فلان الأمر ثم يوكله بالرجوع لما يجب له
 بسبب الدرك وهذا جائز ولا يرجع على البائع منه شيء قلت فإن قال
 المشتري لست آمن إذا أقررت بهذا أن يرجع على الأمر فيقول
 لم أمرك بالشراء وليست عليه بنية أنه أمرني بذلك فما الحجة

في ذلك قال ان كتب في كتب الشرا وقبض فلان اعني البائع جميع الثمن
من فلان من فلان ولا يكتب من مال فلان لم يلحق المشتري في ذلك
فان قال قائل في هذا الامر مال الامر لان للمشتري ان يرجع بالثمن
على الامر فيأخذ منه وان لم يأخذ الا ان منه فاستحققت هذه
الداد لم يكن للامر ان يرجع بالثمن على احد فهل في ذلك شيء يكون فيه
اللامه لهم جميعا قال نعم قلت وما هو قال يقول المشتري في استيفاء
الكتب بعد تمام الشراء والاشتها عليه فيقول المشتري وينتهي على افعاله
بالثمن الذي اقر البائع في هذا الكتاب انه قبضه مني اما قبضه من فلان
يعني الامر وان فلان نقد جميع الثمن عن ويؤكد بالرجوع عما يجب له ويؤ
اليه في ذلك ويؤكد ذلك فيسلم القوم جميعا وان كان استحقاقا يرجع
الامر بالثمن بوكالة المشتري اياه بذلك وباقراره الذي وصفناه
قال من قبل ان المشتري اذا اقر ان الامر هو الذي نقد الثمن للبائع
عنه فلم يقر انه هو الذي دفع ذلك من مال الامر والامر البائع انه
قبض ذلك من مال الامر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الامر فيقول
رد على الثمن لاني قد نقدت الثمن من ما عندك في هذا الاحتياط لهم
جميعا قلت رجل له عارجلين مال وكل واحد منهما كفيك عن صاحبه
فوكّل الطالب وكيلاه في قبض ماله قبلها والحضومة في ذلك فقال
احد الرجلين للوكيل خذ مني ما عايلي خاصة نفسي وهو النصف
ابرائي من الضمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اجاز امره في ذلك
جاز ان يفعل ما سأل الرجل من البراءة قلت فان لم يكن الطالب اجاز
امره في ذلك حال اقراره قال اذا اقر ان الذي وكله كان ابراه
من ضمانه ما عايل شركه فذلك جائز ويأخذ منه النصف الذي عليه
في خاصة نفسه ويقر له بهذا اقلت فان كان الطالب لم يحجز اقراره
عليه فالذي يجب له في ذلك ان يقول بهذا اقلت يخرج من الوكالة
في مطالبة هذا بالضمان ويكون له ان يطالب الشريك وليس
له ان يطالب هذا بعد اقراره له بان صاحبه مال قد ابراه من
ضمانه عن شركه فاذا اجاب الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك

بارد

باب الشركة قلت ارأيت رجلين ارادا ان يشتركا ومعهما
مائة دينار ومع الآخر الف درهم فخافا ان يضع احدهما المالين قبل
ان يشتركا بالمال شيئا فيكون ما يصنع من مال صاحبه وارادا
ان يكون ذلك عليهما ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع
صاحب الدينارين نصف الدينارين من صاحب الدرهم بنصف الدرهم
فاذا افعل ذلك صار المالان جميعا نصفين بينهما فاني المالين
ضام كان من مالهما جميعا ويتعاقدان الشركة على ما يريدان
قلت فان كان لهما جميعا متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا
قال لا يجوز الشركة بالمتاع قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال
يبيع صاحب المتاع من صاحب المال بنصف ذلك المال فيصير المال
والمتاع بينهما نصفين ثم يعقدان الشركة على ما يريدان قلت
فان كان مع كل واحد منهما متاع واراد الشركة قال لا يجوز الشركة
في ذلك قلت فما الحيلة في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف
متاعه من صاحبه بنصف متاع صاحبه ويتعاقدان ويتشتركان
على ما يتفقان عليه قلت ارأيت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
الآخر وليست الشركة بينهما نصفين قال الوجه في ذلك ان ينظر
فان كان متاع احدهما قيمته اربعة الاف وقيمة متاع الآخر
الف باع الذي قيمة متاعه الف درهم اربعة اقسام متاعه من
متاع صاحبه خمس متاع صاحب المال الكثير فيصير المتاع كله بينهما
الخامسا لصاحب الكثير اربعة اقسام المتاعين جميعا قلت
ارأيت رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم
ان يشتركا على ان يزوج بينهما نصفين قال لا يجوز هذه الشركة
فان اشتركا كان الزوج بينهما محاسبه والوضعية على قدر ركن
اموالهم قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون الزوج والوضعية
نصفين فيجوز الشركة على هذا اقلت فان كان مع احدهما خمسة
الاخر الف فارادا ان يشتركا على ان يزوج بينهما نصفان
والوضعية عليهما اثلاثا قال لا يجوز هذا اقلت فما الحيلة في

المال

ذلك حتى يجوز الشركة على ما اراد اذ قال يقرض صاحب الخمسة الالف صا
 الالف من هذه الخمسة الالف درهم ثم يشتركان على ان يخرج
 بينهما اثلاثا فتجوز الشركة على هذا قلت فان كان رجل معه مال واخر
 لا مال له فاراد ان يشتركا على ان يعمل بالمال صا المال على ان يخرج
 بينهما نصفان قال لا تجوز هذه الشركة قلت لما الخيلة في ذلك
 حتى تجوز الشركة قال يقرضه نصف المال ثم يشاركه على ما يريد وان
 كره ان يقرضه نصف المال فليقرضه عشرة دراهم ثم يشاركه على
 ان راس مال صا المال ما بقى في يديه من المال وراس مال الاخر
 هذه العشرة الدراهم على ان يخرج بينهما على ما يريد ان قلت ان
 الشريكين اذا اراد احدهما ان ينقص الشركة التي بينهما وشريكه
 غائب ما الوجه في ذلك قال الوجه في ذلك ان يوكل وكيلما يصير
 الى شريكه فيقول له ان فلانا شريكك يقول لك قد ناقضت
 الشركة التي بيني وبينك وفسختها ويشهد على ذلك او يقول
 ان فلانا وكلني ان اناقضك الشركة التي بينك وبينه ويشهد
 بذلك عليه فاذا فعل ذلك انقضت شركتهما وبطلت قلت
 فشريكان في تجارتهما اذا ان يقرضا ولهما ديون على الناس وعليهما
 ديون فاراد احدهما ان ينفرد بالدين الذي على الناس لهما
 على ان يكون الدين الذي للناس عليهما على هذه الشريك الذي ينفرد به
 التي على الناس واراد الاخر ان يبرأ من الديون التي للناس عليهما كما
 الخيلة في ذلك قال الخيلة في ذلك ان يقرض الشريك الذي يريد ان يبرأ
 من الدين ان جميع ما باسمه واسم شريكه فلان من الدين الذي على الناس
 وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا فيسمى جميع ما باسمهما من الدين على
 رجل رجل وينسب كل واحد منهما الى ابيه وحده وما يعرف به ويقرب
 هذا المال كله لشريكه فلان بن فلان وفي ملكه ذونه ودون الناس
 جميعا بامر من لازم واجب عرفه شريكه فلان ويوكله بقبضه ويجعله
 وصيته في ذلك فيصير هذا الدين لشريكه قال والدين الذين للناس
 فان الخيلة فيه ان يقرض هذا الشريك الذي يريد ان ينفرد بالدين

تم ما راداه لهما لهما ان لا يقرضا
 على ان يخرج بينهما قال لا يجوز

فمن الشريكين اراد ان ينقص الشركة او الشريك
 الاخر غائب قال الوجه في ذلك ان يقرض

تم

ان كان عليه ديون لانا شي من فلان بن فلان له عليه كذا وكذا
 ومنهم فلان له عليه كذا وكذا فيسمى رجلا رجلا منهم وما لكل واحد منهم
 من الدين ولا يذكرون ذلك من مال شركتهما ويقربان جميع هذه الاموال
 المسماة في هذه الكتب عليه لهما لا ينقرض لهما في هذه الكتب دون
 فلان بن فلان شريكه وان كان امر فلان هذا ضمن عنه بامر
 جميع هذه الديون الموصوف امرها في هذه الكتب لهما لا ينقرض لهما
 وجميع ما يورده من قبل احد منهما ليسب هذه الديون فلان الرجوع
 عليه ديونه ويؤكد ذلك وان كان عليهما صطاك بهذا المال او بعضه
 وكان في الصطاك ان كل واحد منهما كفيلا ضامن عن صاحبه ذكرت
 في الكتب الذي يكتبه لشريكه ان لفلان عليه كذا وكذا وان فلانا
 كتب عليه وعلى فلان بذلك كفايا صل تاريخه شهر كذا من سنة
 كذا وضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من ذلك ولم يذكر في هذا
 الصك ان هذا المال عليه دون فلان واقر فلان بن فلان ان جميع
 هذه الاموال عليه للدين المحميين في هذه الكتب دون فلان ولا
 فلان ضمن ذلك لهم عنه بامر ويؤكد ذلك على ما كتبت الكتب قلت
 رجلا فلان نقا قد اعياضعة يريد ان يشرها فقال كل واحد منهما لصاحبه
 ان اشتريت هذه الضعة فانت شريك في النصف قال فهذا
 جائز وان اشترها واحد منهما كانت بينهما نصفين قلت فاذا اراد
 احدهما ان يشترها خاصة ولا يكون للاخر ان يشتر فيها قال ان
 الشا نا فاشترها له وليس الامر بحاضر الشرا قال في الذي امر خاصة
 دون الاخر قلت ولم لا يكون للاخر فيها شي قال من قبل انهما تعا
 على انهما ان اشترها واحد منهما كانت بينهما فلما امر واحد منهما
 انشا نا فاشترها لم يكن هو المشتري لها فلذلك لم يشترها صاحبه
 فيها قال ووجه اخر ان مال احدهما صاحب الضعة ان يبيعها له
 على عوض على ما سماه لم يفعل ذلك في الذي وصفت له دون الا
 قلت وليس الهمة على عوض بمنزلة الشرا لانك وجب الشفعة فيها
 فلم لا كان في هذا الموضع بمنزلة الشرا قال لانها انما اشترى كايما انه ان

Copy

ing

ersity

التي على عوض بمنزلة الشرا

اشترىها احد هما فالآخر شريك وهذا ليس بشرا الا ترى انه لو اشترى
فاشترىها له المأمور انما يكون للآخر دون الشريك الاخر فاما الشفعة
فهي واجبة فيما لا يري انما اذا تعاقد رجلان شراها واشترى كل واحد
فان كل واحد منهما وكيل صاحبه في ان يشترى له لم يكن المشتري
وكيلا للشريك في شرا ذلك النصف له لان الشريك انما وكل شريكه الذي
عاقده ان يشترى النصف منها فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة
صاحبه في النصف فالسنة في هذا الموضع بعد من امره انما ان يشترى
له قلت لما يقول ان اشترىها لابن له صغير قال شراؤه جائز ويكون
لابنه نصفها ويكون للذي عاقده الشريك نصفها قلت لم لا يكون للآخر
كلما قال من قبل انه انما عاقده ان يكون لكل واحد منهما النصف
اشترى المشتري للرجل الذي عاقده وان يكون لكل واحد منهما النصف
ثم اشترى المشتري للرجل الذي عاقده على ان يكون لكل واحد منهما
النصف **منها** فلو للذي عاقده الشريك واما النصف الآخر
لابن المشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شرا سلعة لم يكن
له ان يبتاع كل في شراها لغيره حتى يفاخر الاول الوكالة التي كان
توكل له فكذا في هذا اما حصته نفسه في شراها قد رضي ان اشترى
لابنه بذلك واما حصته الشريك في الشريك على حالها **باب** رجل له
ام ولد اراد ان يجعل لها دارا او صنعة او متاعا ولا يكون ذلك
ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي
قال يقول المولى ان هذا الدار التي جعلها كذا وان هذا المتاع والتمية
ويصفه ويريه اليهود حتى ينظروا المير ويكتب بذلك كتابا قرأه
ويشهد عليه ان هذا الشيء لرجل اخر قد عوفه وملكه وانه ذلك الرجل
الذي ملك هذا الشيء او دع ام ولده فلانه الغلانية ذلك وانه
اذ لم ولد له ان يقبل ودعوة هذه الرجل اياها ذلك وانها
قبضت ذلك من الرجل الذي ادعها ما يرمي لاهلها وبأذنه لها
في قبول ذلك وقبضه من جميع هذه الدار المحدودة الموصوفة
في هذا الكتاب ودعوة ذلك الرجل في يد ام ولده فلانه الغلانية
قلت

تفصيل
رجل اذ اظهر زو كالة / هل ان شرا سلعة
من ماله ان يبتاع كل في شراها لغيره حتى يفاخر الاول الوكالة التي كان
توكل له فكذا في هذا اما حصته نفسه في شراها قد رضي ان اشترى
لابنه بذلك واما حصته الشريك في الشريك على حالها **باب** رجل له
ام ولد اراد ان يجعل لها دارا او صنعة او متاعا ولا يكون ذلك
ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي
قال يقول المولى ان هذا الدار التي جعلها كذا وان هذا المتاع والتمية
ويصفه ويريه اليهود حتى ينظروا المير ويكتب بذلك كتابا قرأه
ويشهد عليه ان هذا الشيء لرجل اخر قد عوفه وملكه وانه ذلك الرجل
الذي ملك هذا الشيء او دع ام ولده فلانه الغلانية ذلك وانه
اذ لم ولد له ان يقبل ودعوة هذه الرجل اياها ذلك وانها
قبضت ذلك من الرجل الذي ادعها ما يرمي لاهلها وبأذنه لها
في قبول ذلك وقبضه من جميع هذه الدار المحدودة الموصوفة
في هذا الكتاب ودعوة ذلك الرجل في يد ام ولده فلانه الغلانية
قلت

قلت فاذا افعل ذلك لم يكن لاحد من وديته عاذا ذلك سبيل قال لا
في مبيته في الطلاق بعض سبيلها **باب** في العتق رجل له جارية
فغرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيعة احب الي
فاراد ان يوصي ان توضع في الموضع وهو يعلم ان الموضع **وهو** **الموضع**
يحتاج ان يحيط من الثمن هل يجوز هذا قال لا قلت في
الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ان قال بيعوها في موضع وحطوس
عندها الثلث والرابع او غير ذلك لم يجوز هذا لان هذه ليست
بوصية لانها لا بعينه قال ولكن الذي يجوز في هذا ان يقول
لمن احببت او حيت ارادت وحطوس عن المشتري من ثمنها الف
درهم فاذا قال هذا اجازت الوصية بذلك وكان هذا بمنزلة
رجل قال قد اوصيت بثلثي الى فلان ليصنع حيث احب فاذا قالت
الجارية ببيعوني من هذا الرجل **كانت** الوصية لذلك بعينه
وجازت له قلت فاذا اراد ان تكون الوصية للجارية فقال
بيعوها لمن ارادت او ممن احببت وارفعوا اليها بعد بيعها
ثمنها الف درهم وصية لها قال فهذا جائز فاذا احببت ان يتباع
من انسان باعها منه وادفعوا اليها من ثمنها الف درهم كانت
هذه الف وصية للمشتري لانها لما احببت ان يتباع من انسان
وجبت الف وصية لذلك الانسان قلت رجل له مملوك فساله المملوك
ان يدبره فلم يامن المولى ان يدبره فيفسد عليه بغيره بعد ذلك
فلا يمكنه فاراد حيلة يفتق بها بعد موته ويكون له بغيره ان اراد
ذلك ما دام حيا قال الحيلة في ذلك ان يقول المولى للعبد ان مت
وانت في ملكي فانت حر بعد موتي فاذا قال ذلك ثم له الامر علما
اراد فان اراد بغيره ما دام حيا كان له ذلك وان مات وهو في ملكه
عتق قلت وكذلك ان قال الرجل لعبد ان مت في مرضي هذا انت
حر بعد موتي او قال ان مت من سفري هذا انت حر بعد موتي قلت
نعم هو مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتي الا ان هذا
ان يري من مرضه ذلك او يرجع من سفره ذلك بطل القول ولم يعق

الحيلة في بيع المملوك

قف

العبد بموت السيد بعد ذلك قال وكذلك اذا قال ان مت ما بيني وبين عترتي من قبل هذا اوله ان يبيعه في هذا كله ما كان حيا قال وكذلك ان قال انت حر بعد موتي ساعة او يوم او شهر او بالكثر من ذلك فمذمة وصيته وله ان يرجع في ذلك وفي هذا لا يعتق العبد حتى يعقده الوصي او الوارث قلت فجارية قالت لمولاها احب ان تعتقني وتزوجني ففكره المولى ذلك اراد ان يطيب نفسها بالجد من ذلك قال يبيعها ممن يثق به سراً او يبيعها له ويقضها الموهوب له والبيع في هذا اجود لانه لا يحتاج في هذا الى قبض ويشهد على البيع شهوداً عدولاً ثم يعقدها بحضرة او كليك الشهود ويتر وجهها حتى هم ثم يقول للذي باعها منه اقلني البيع بينها فاذا اقاله رحت الى ملكه وانفخ النكاح وكان له ان يطاها بملك اليمين ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فتطلب نفس الجارية وتفي مملوكة على حالها قلت رجل له جارية يريد ان يضعها موضعاً صالحاً عند رجل يدبرها او يتخذها ام ولد ولا يبيعها ان اشترى ذلك عليه في عقد البيع فند البيع فما الجملة في ذلك قال الجملة فيه ان يقول للمشتري اذا اشتريت هذه الجارية فاني مدبرة فاذا قال ذلك من اشترى اها صارت مدبرة فلم يقدر على بيعها قلت فهذا اجاز في قول اصحابنا واما في قول غيرنا فان هذا لا يجوز فخل من جملة حتى يجوز هذا القول في قول من خالفنا قال الجملة هذه في ذلك ان يقر هذا الذي يريد من الجارية انه كان اشترى الجارية من مولاها هذا وانه يريد بها بعد هذا اما اشترى اها وجعلها حرة بعد وفاته فاذا اقر بهذا عند الشهود وشتم اشترى بعد هذا او الشهود لا يعلمون من اشترى اها جاز اقراوه على نفسه ولزمه تدبيرها قلت فان كان المشتري ممن يثق به في بيعه في هذا القول لا يعمل فيه قيل ان يملكها ولا يجب تدبيرها قال فاذا اخذته الجارية بذلك الاقرار واقامت عليه تلك البينة حكم لها عليه

فما اشترى اها

بالدبر

قال بالتدبير قلت فان مولاها لاسم ان يصير والى قاضي يري يبيع فيحكم له يبيعها فما الجملة في ذلك قال يشهد عليه قبل ان يبيع منه انه كان تزوج هذه الجارية من مولاها تزويجاً صحيحاً وانها ولدت منه ولداً ثم يشترى بها بعد ذلك فتصير ام ولد فلا يقدر على بيعها قلت في هذا غير هذا اقال نعم يتر ابي الباق والمشتري رجل ثقة عدل بينهما فيا مولى الجارية يبيعها من هذا او يري يبي الثمن ويشهد عليه بذلك لم يقبض المأمور الذي باع الجارية من المشتري الثمن الذي فارقه عليه فقبض الزيادة عليه فان لم يبيعها اخذ اخذ العدل بباقي الثمن ويكون الزيادة في الثمن زيادة ثقل عليه قلت فان خاف العدل ان يبيعها في هذه الزيادة قال فلا يعلم المولى ما فارقه عليه من الثمن ولا يقول له يبع هذه الجارية من هذا الرجل بمائة دينار واقبض منه خمسين ديناراً واقف الباقي عليه فان لم يبيع هذه الجارية توأخذته بالخمسين الدينار الباقي فيجوز هذا قلت رجل له جارية لها منه موقع فطلبها منه انسان ان يبيعها منه ففكره ان يردده فاراد حيلة يبيع بها من اخر اجها من ملكه قال الجملة في ذلك ينبغي لمولى هذه الجارية ان يبيعها ممن يثق به سراً ويشهد على بيعها قوماً من اهل العدل ثم يظهر انه قد اعتقها ويشهد على اعتقها قوماً يكونون حجة له عنده الذي يطلب الجارية او يقر عندهم انها ولدت منه ولد اقد استبان خلقة ويقرب ذلك وليست في ملكه ما يبيعها ممن يثق به ويشهد على ما فعله من ذلك ثم يشترى بها الذي كان باعها منه سراً فنعود الى ملكه فان قال ان تولدت هذه اشترى يتها وطلبها مني الرجل بعد ما قال قد اشترى يتها فان قلت له انها حق عتقت بهذا القول لانها يوم اقول هذا القول في ملكي فيحكم على القاضي بعقدها وكذلك ان قلت قد ولدت مني قال يكون البيع ممن يثق به من النساء ام اراخت وامابت ويتر وجهها ويتر كها على ملك الذي يبيعها منه ويكون له ان يطاها بالنكاح وان

اجل احاد لانها موهبة ولا يسهلها هذه

اقولتني من هذا الميراث ذلك قلت ارأيت رجلا له مملوك فماله
 يزوجه جارية له او امراته واداد المولى ان يجيبه الى ذلك ولم يأت
 ان يتغير عليه بعد التزوج فلا يمكن فيه حيلة فاراد حيلة ان
 هم بان يقول بينهما كان له ذلك قال يقول له ان زوجك جاريته فلا
 او هذه المرأة الحرة على ان امرها بيدى في طلاقها بعد تزوج
 اياها كما شئت فان زوجة اياها على هذا اجاز الشرط فغير راضة
 شئت كان له ان يفرق بينهما قال وكذلك ان قال في الحرة قد اذنت لك في
 تزويجها على ان امرها في طلاقها بعد تزويجك اياها بيدى كما شئت
 فاذا فعل ذلك كان الامر بيد المولى قلت ارأيت عبد ابن رجلين
 اراد كل واحد منهما ان يورث نصيبه منه ولا يصح واحد منهما لصاحبه
 شيئا في قول ابي يوسف قال الحيلة في ذلك ان يوكل رجلا يدبر العبد
 عليهما جميعا في كلمة واحدة فيقول الوكيل قد تبرك عن فلان وفلان
 او يقول قد جعلت نصيب كل واحد من فلان وفلان مدبرا عنه فيكون
 مدبرا عنه قلت وكذلك ان اراد كل واحد منهما ان يكاتب نصيبه
 من هذا العبد قال نعم يوكلان ذلك رجلا يكاتب العبد عليهما جميعا
 قلت فان كاتب الوكيل نصيب احد هما اليس قد صار في قول بعض الفقهاء
 مكاتبا للذي كاتب نصيبه ويكون للشرط ان ينقض الكتابة قال بلى
 قلت لما الحيلة في ذلك حتى يكون مكاتبا لهما جميعا ولا يشرك واحد
 منهما صاحبه في ماله من الكتابة قال الحيلة في ذلك ان يقول احد
 هما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصيب منه على خمسين دينارا فيمضي
 واحد منهما غير الذي سماه صاحبه ثم يبدل المطايع فيقول للوكيل
 كاتب حصته مولى فلان مائة دينار وهم وكاتب حصته مولى فلان
 مائة دينار فيقول الوكيل جميعا له قد كاتبك على ذلك
 فيكون مكاتبا لهما جميعا ذلك جميعا ولا يصح واحد منهما لصاحبه
 شيئا اذا فعل الوكيل ما وصفت لك قلت فان اراد احد بضمها
 ان يعتق نصيبه من العبد ولا يصح لشرطه حصته الحيلة
 في ذلك قال ان قال هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصيبه من

المذكر

ان

ان الذي باعنا هذا العبد قد كان اعتقه قبل ان يبيعه عتق
 نصيبه من العبد ولا يصح لشرطه ويبيع العبد لشرطه نصف قيمته
 قلت فان كان العبد ولديه ملكها قد عرف ذلك فما الحيلة في ان يقع
 العتق عليه ولا يصح هذا الشريك شيئا قال اذا قال ان شريك هذا
 قد اعتق هذا العبد عتق بهذا القول ولم يصح لشرطه شيئا فان كان
 الشريك المشهود عليه بالعتق معسرا سعى لهما جميعا في قيمته وان كان
 موسرا سعى للموسر المشهود عليه نصف قيمته هذا في قول ابي يوسف
 واما في قول ابي حنيفة فانه يسعى لهما جميعا في قيمته كلها سواء كان
 المشهود عليه موسرا ومعسرا قلت فله في هذا شئ غير هذا اقول نعم
 قلت وما هو قال ان قال هذا الشريك لشرطه قد وكلتك ان تعتق
 نصيبي منه ففعل الشريك الوكالة واعتق نصيبه الذي وكله منه
 فهو جائز ولا يصح الموكل لصاحبه شيئا قلت وزوجا حزان باع هذا
 الذي يريد ان يعتق رجلا مفسرا حصته من هذا العبد فاعتق المشتري
 وهو معسر لم يكن عليه ضمان قلت فله ان يرد ان يعتقه ولكن اراد ان
 يشتري نصيبه منه قال يقول ان مت ونصبي من هذا العبد ملكي
 فهو حر بعد موتي فيجوز هذا القول ولا يصح شيئا فاذا مات عتق
 العبد كله من ثلث ماله عليه في جميع ماله حصته الشريك من قيمة العبد
 قلت ارأيت رجلا له عبد فاراد ان يعتقه والموصي مريض ولم يأت
 المولى ان يتكلم وهو في اخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد
 ماله الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المالك منه
 بحضور من يشهد فيعتق العبد حين اشترى نفسه ويبر من المال بقبض
 المولى المالك منه قلت فلو لم يكن عند العبد مال قال يدفع المولى المدة
 ما لا يفي السرفيشترى نفسه ويدفعه الى المولى بحضور من يشهد فاذا فعل
 ذلك عتق ولم يكن عليه للوارث سبيل قلت فله ان يعتق عتق الله في
 صحته ولم يكن اشتد على العتق فلما مرض اراد ان يتوفى العبد من العتق
 قال هذا اذا لم يعلم انه كان اعتقه في صحته وكان العتق في المرض
 وكان من الثلث ولم ينفع العبد اقرار المولى وهو مريض ان كان

تف

في صحته قلت فهل في هذا حيلة حتى يجوز اقراره وما يكون من
قال اذا قال المولى لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل ليس هذا
العبد بل ولكنه حر فان العبد يعتق ولا سبيل عليه وكذلك ان كان
جماعة اعيد قد كان اعتقتم في صحته ولم يكن استشهد لهم بذلك
ان اقر لهم بالعق في مرضه ان يعتقوا من ثلثة قال ان اقرهم
لرجل فقال هبوا عبيدك يا فلان فقال فلان هبوا احرار وليس
هم عبيدي قال نعم احرار لا سبيل عليهم قلت فرجل له عبد سرق
فأراد المولى ان يحدث في امره شيئا بعد موته لا يباع ولا يحمته
عتق ويبقى مملوكا قال ان اوصي بخدمته لرجل ماعاش ثم بعد ذلك
لرجل ثم بعد ذلك يخدم فلانا لرجل اخر ماعاش قال فهذا احايرو
يكون مملوكا فاذا اوصي بولا احيا فاذا ماتوا وقد خدسهم رجوع الي
ورثته مولاة قلت فان مات الاول والثاني في الحياة ثم مات الاول
بعد ذلك هل يصير خدمته للثاني قال الذي هو وارث من هذا ان
يقول قد اوصيت بخدمة عبيدي فلان الغالي من فلانة ما
عاشوا وكل ما مات واحد منهم صارت خدمته لمن يبقى منهم حتى يموت
جميعا فمذا اجد قلت فان قال يخدم عبيدي بعد الابن ثم رثني
ثم هو حر بعد ثلاث سنين قال فمذا احايرو قلت فان قال العبد
لم اقبل وصيته فيما لعتق ولكن اريد البيع هل له ذلك قال لا
له ان ياتي الوصية بالعتق الا ترى ان رجلا اوصى لعتق عبده
عند موته فقال العبد بعد موت مولاة لا قبل هذه الوصية كان
قوله هذا باطلا ولم يكن له ان يرد الوصية بالعتق قلت فما تقول
ان اعتقه الورثة قبل ثلاث سنين او اعتقوه في السنة الاولى
التي اوصي فيها ان يخدم النضر الثلاثة المتزوج عتقهم ويضمنون
قيمته فيشترى به عبد امكانه فيخدم الموصي له قال بل قلت انما يريد
حيلة لا يعتق بها قال فيوصي بخدمته لهيول الثلاثة النضر على
ما فرضناه ويقول اذا مات هبوا وهو وصيته لفلان لانسان اخر
فلا يجوز عتق الورثة قلت رجل اعتق عبدا لثلاثة الف درهم

ثم

ثم حجج المولى العتق ما الحيلة له في ذلك قال الحيلة ان يدي العبد
الي مولاة من يقول له قل لعبدك هذا اد ابي الف درهم وانت
حر ويقول له الرجل تاخذ منه الف درهم فيعلم لك فان هذا غلام
يدي عليك العتق فاذا قال المولى لعتقه اد ابي الف درهم وانت
حر فيشهد عليه بذلك ثم يبي العبد الي رجل يتق به فيستقرض
منه الف درهم ويشهد له بذلك على نفسه ثم يودي الي مولاة منها
الف درهم بحضرة الشهود فيعتق بها العبد ويعيب القاتلا
يظهر بها واذا استشهد الشهود على المولى بقبض الالف من العبد
عتقها ثم يبي الرجل الذي اقرض العبد الالف درهم الي المولى فيقول
له قد استقرض عبدك مني الف درهم وقد ادي اليك منها الف
درهم فادفعها الي فاني احق بها منك لانه عدي ما ذون له في
التجارة فيحكم له القاضي باخذ هذه الالف درهم من المولى فاذا
اخذها قال له ايضا لي على عبدك الف درهم اخري وقد اعتقته
قبل ان اضمنك قيمته لانك قد منعتك بالعتق قيل ان يبايعني
من ديني فيضمنه الف درهم اخري فياخذها منه فيدفعها الي
العبد سر فيكون قد استوفي منه قيمته ان كان المولى ظلمه حين
عتقه ثم حجة العتق وان شا العبد ان يستقرض الالف درهم
من الرجل فيدفعها الي المولى فيعتق بها ثم يبي الرجل فياخذها
من المولى قلت فاذا فعل هذا ليس يرجع المولى عليه بالالف مكان
هذه الالف فياخذها بها قال نعم اجل هذا قلنا يستقرض الغني
فيعمل فيها بما وصفت لك قلت رجل له عبد واراد ان يدبره واراد
ان لا تجب سعاية لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح ليس
فالوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دبره ويكتب له بذلك كتابا
ويكتب له كتابا اخر يقر فيه المولى ان رجلا اخر احايرو امر اودع
عبده هذه الالف وانه قد اذن له في قبول هذه الالف بوجه
من الرجل الحر فيقبل الالف وقبضها وهي الف درهم وصارت
في يديه للرجل الحر الذي اودعه اياها ويقر المولى بانه اخذها

وه

المالك درهم من عبده واستهلكها وانفقها وصارت ديناً عليه
 يجب لعهده اخذها منه لتكون في يديه لذلك الرجل الذي
 اودعه اياها ويشهد له بذلك قال حدثني المولى حدثني عتيق
 المدبر ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا هو
 دين على المولى ولا يجب على العبد ان يسعى فيه فيكون سعائته
 ياخذها العبد فتكون في يديه وديعه للرجل الحر فان شاء
 ان يقر لرجل يثق به بدين الف يشتري بها ثوباً من الرجل
 لكني استخلف الرجل ان هذه المالك واجبة فخلف لا ياخذ
 بالالف للرجل كتاباً على نفسه ويقرب في الكتف انه رهن عبده
 هذا من هذا الرجل بهذه المالك وانه دين العبد بعد ذلك
 فيصير العبد مديراً فان حدث الموت بالمولى سعى العبد
 في قيمته لصاحب المالك ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الرجل
 ممن يثق به العبد بهذا اذا كانت قيمة العبد الف درهم فان
 كانت اكثر من الف درهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة وله
ابواب الشفعة رجل اراد ان يشتري داراً من رجل فخاف ان
 يشتريها فلزمه الشفعة للشفيع قال فالوجه في هذا ان
 يقر صاحب الدار لهذا الذي يريد يشتريها بان الدار له
 بامر حق واجب عرفه له ويشهد على ذلك شهوداً ثم يبيع الذي
 يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع بينهما بيع ولا لزوم
 الشفعة ويختمه الدرك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك وفيها
 وجه آخر من الشفعة فيما يريد ان تلزمه قلت فان ادعى ان
 المال لابن له صغير وانها في يدي هذا الرجل بتمس صالح الذي
 هي في يديه على ان يدفع اليه مائة دينار ولم يقل ايها من مال
 ابنه على ان يسلم الذي في يديه الدار لابن هذا الرجل قال هذا
 جائز ولا شفعة بينهما ولا يمين على الاب في ذلك قلت فان
 في هذا امر يكرهه من هذه الدعوى فمثل في هذا الباب كما يتخلص
 قال نعم قلت وما هو قال ان امر الاب مملوكاً ان يشتريها لابنه

في كتاب

قوله في شرط الشفعة

من

من صاحبها بالثمن الذي يتفق فان عليه ويكون ذلك سرّاً
 فاذا باعها صاحبها في الثمن بهذا المملوك لابن الرجل جازاً لا بعد
 ذلك وادعى ان هذا الدار لاهله ولا يقول اشتريه احد
 فيكون صادقاً في دعواه ان انكر صاحب الدار ان تكون لابن
 بهذا المدعي ثم صالح الاب عن ابنه بهذا المال على ان يسلم الدار
 لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار
 في الشفعة ايضا قلت ارأيت الرجل اذا اراد ان يشتري داراً
 فخاف ان تؤخذ منه بالشفعة هل يحل له ان يحتال في الشفعة
 قال فذكره ذلك بعض اصحابنا ورخص بعضهم فيه فقال انما
 تحب الشفعة بعد البيع فلا بأس بذلك قبل ان تحب لانه
 المأيد في المأثم عن نفسه فلا يجب عليه حق الشفعة قلت فما
 الحيلة في ذلك قال اذا اراد ان يشتري داراً وخاف ان تؤخذ
 منه بالشفعة ان يشتري سمهاً واحداً من مائة يسلم منها
 بثلاث الثمن الذي يريد ان يشتري به او ربحه ثم يشتري
 بعد ذلك في عقد ثانياً مائة من الدار يباقي الثمن قال اراد
 الشفيع ان ياخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له
 شفعة في الباقي منها فتقبل عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك
 الثمن قال المشتري لست آمن ان ياخذ الشفيع السهم الاول
 الثمن بالمضايقة لي قال فيجعل عن ذلك السهم الف درهم ثم يدفع
 اليه بالف درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بثمن
 ديناراً قلت فان قال المشتري ولا آمن اذا اشتريت منه
 هذا السهم بهذا الثمن الكثير من ان يمنع من ان يبيعني
 ما بقي من الدار يباقي الثمن الذي كنت اضعنا عليه قال فان
 خاف هذا فليقل له الذي يريد ان يبيع الدار يسلم واحداً من
 الف سهم من هذه الدار شاعاً فيها ثم يشتري منه ما بقي من الدار
 بالثمن فان فعل هذا لم يكن للشفيع ان ياخذ منها شيئاً بالشفعة
 قال فان قال البائع اني اكره ان اقر لهذا السهم من داري

في المأثم

قوله في شرط الشفعة

توف

شركي في الدار ثم لا يشتري مني باقي الدار قال يدخلان بينهما رحلا
 يتقان به جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذا المصغر له باسم
 باقي الدار فيأمر كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجهان فمنها
 ان يتصدق صاحب الدار بيت من الدار ثم يبيع باقي الدار بعد
 ذلك فلا يكون للشفيع فيها شفعة لانه قد صار شريكا في الدار
 بذلك البيت ومن اراد ان يشتري الدار عناية دينارا اشتراها بخمسة
 آلاف درهم ثم يعطيه ~~للمشتري~~ ^{للمشتري} الف درهم مائة دينار وان
 خلفه انه وفاء الخمسة آلاف خلف على ذلك لم يجز وجه آخر
 هذا الباب قال ان وهب صاحب الدار هذه الدار كحدودها
 لهذا الذي اراد شراها ثم عوض الموهوب له من ذلك اوصاف
 فهذا اجاب ولا شفعة للشفيع في هذه الدار قلت لما تقول ان
 فعل هذا انما قال الشفع للشافعي خلفه انه لم يحتمل بهذا الابطال
 شفيعي قال لا يجب عليه ان يخلف على هذا اقلت وكذلك ان خلف
 ما و الت و لا الت قال نعم قلت وكذلك ان خلفه حين اشتراها
 فخلق على ذلك قال يخلف ما را ولا يجزى قلت وكذلك اذا اراد
 ان يشتريها بعشرة آلاف درهم فلم يواجه البيع حتى اشتراها
 منه بعشرين الف درهم ودفع اليه العشرين الف درهم دنانير
 يكون قيمتها عشرة آلاف درهم فخلف على ذلك قال لا يخلف قلت
 فان قال البياع قلت انما ان شتق الدار ويجمع على بعشرين الف
 درهم وينقده من الثمن تسعة آلاف درهم وخمسمائة درهم
 يدفع اليه بالعشرة الف والخمسمائة الباقية عشرة دنانير او
 عشرين دينارا فاذا استحققت الدار رجع المشتري على البياع بالشفعة
 الف درهم والخمسمائة الدرهم التي دفعها اليه وبالعشرة
 الدنانير والعشرين الدينارا لانه اذا استحققت الدار بطل العرف
 الذي كان بينهما ولم يرجع المشتري على البياع الا بما دفع اليه
 اما في الشفعة فليس له ان ياخذها الا بعشرين الف درهم قلت
 فان دفع اليه بدل الدنانير فبا عشرة الف درهم والخمسمائة

فت
وجوه انفا الشفعة

بالخمسة

الاشعة في الشفعة

درهم

دوهم او عرضا من العروض غير الثوب قلت هذا ان استحققت
 الدار رجع المشتري على البياع بالعشرين الف كلها قلت فان كره
 المشتري اليمن واجب الخلف حتى لا يلزمه اليمن للشفيع قال
 يشتريها لاس له صغير بعشرين الف درهم وينقده تسعة الاف
 وخمسمائة درهم ويدفع تمام العشرين الف عشرين دينارا ويكون
 الشرا بعشرين الف درهم ويشاهدان على ذلك ويكتب الشاهدان
 ما اشتري فلان لابنه فلان بماله وهو يومئذ صغير في حجر
 يتولي على امره فلا يكون على الاب عيين في ذلك قلت ولم لا يكون
 على الاب عيين قال من قبل انه اذا علم انه اشتراها لابنه لم يكن
 عليه ان يخلف لابنه ومن قبل انه قد دفع الاقرار منه في
 الشرا بعشرين الف درهم فلما قرء هو بعد هذا انه اشتراها لابنه
 بعشرة الاف درهم لم يصدق على ابنه ان يبطل من ثمن داره
 عشرة الاف درهم وجه آخر ايضا ان امر هذا الرجل امراته
 فاشتريت هذه الدار او امر رجلا بجمولا لا يعرف فاشتراها
 و شاهد البيع ثم يدفع المشتري الدار الى هذا الرجل الذي
 اراد شراها وكله بحفظها ويشهد على الدفعية اليه والتوكيل
 حتى لا يكون بينه وبين الشفع خصومة في هذه الدار وكذلك
 لا يكون بينه وبين ابنه ان ادعاها خصومة ثم ان اراد ان
 يشهد له المشتري بشهود اية الشراة اشتراها له بامره وانه
 وتوثق له من ذلك وجه آخر تبطل فيه اليمن عن المشتري
 قلت وهو قال يجي رجل كل الذي يريد شراها بان يشتريها له ويقول
 له قد اجزت امرك في شراها ويشهد على ذلك شهود اعدوا
 بذلك ويقبل منه الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا
 ما اشتراه فلان لفلان بامره وماله ويزيد في الثمن ما اراد
 ويشاهدان على الشرا فان طلبها الشفع بالشفعة قال
 انما يرفعها لفلان بكذا او كذا فاما محمد بن الحسن فقال ليس
 بين هذا المشتري وبين الشفع خصومة في الشفعة وقال

فمن
سكنه المشتري اليمن واجب الخلف

تق
وجوه الشفعة تبطل في اليمن على الشراة

ابو يوسف هو خصم ما دامت الدار في يديه فاذا سلمها الى المشتري
 له كان المشتري له هو الخصم في ذلك ثم جعل خصما للشفعين لم يبر
 الثمن لانه لما قال اشترى بها فلان بعشرين الف درهم لم يجز
 قوله بعد ذلك لو قال اشترى بها بعشرة الاف فاذا كنت لا تقبل
 قوله ان ينقض من الثمن لم اخلقه على ذلك ولكنه يحتاج ان يكون
 على الوكالة شهود عدل وانما اذا علم القاضي انه اشترى بها
 لغيره لم يوجب عليه في ذلك عينا فان شأنا سمي في الوكالة الثمن
 فزاد فقال اشترى بها الى بعشرين الف درهم وان شأنا لم يسم
 فاذا قال اجزت امرك في هذا الثمن هذه الدار قال ووجه اخر
 قلت وما هو قال يركل البائع الشفعين يبيع هذه الدار ويقول
 ان الحبيب فتولي لي بيع هذه الدار فاذا قيل الوكالة اشترى بها
 الذي يريد شراها من الشفعين فتبطل شفقه حين باعها والى
 له ان ياخذها بالشفعة قال ووجه اخر ايضا قال ان باع صاحب
 الدار هذه الدار من الرجل الذي يريد شراها على ان يضمن الشفعين
 من البائع المدرك للمشتري لم يكن للشفعين ان ياخذوا بالشفعة
 قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على ان يجيز لك
 البيع فلان هذا فاشترى بها على ان اجاز له شراها هذا المجيز
 هو الشفعين ان شفقه تبطل ايضا ولا يكون له ان ياخذها ايضا
 قلت ارايت ان اشترى بها هذا المشتري على ان ضمن الشفعين عن
 الثمن للبائع قال له الشفعة قلت فان امر المشتري الشفعين ان
 له فاشترى بها له قال فللشفعة ان ياخذها بالشفعة قال ووجه
 اخر تبطل به شفعة الشفعين على رجل الى الشفعين فيشتري منه
 دارا الى جانب هذه الدار ويزيده في الثمن ويرغبه في شراها
 على ان المشتري فيها بالخيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان سمي
 ويشاهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي يريد
 شرا الدار من صاحبها فاذا انفا قد البيع عليها وتساها ابا
 الرجل الذي كان اشترى الدار فيبيع منه بالخيار فينا قصه

بقت
 ما تبطل الشفعة

الشفعين

الشفعين الشفعة في داره بخياره الذي له فيه فتراجع داره
 اليه بالمناقضة ولا يكون له شفعة الدار الاخرى لان مشتريها
 اشترىها وقد زال ملك الشفعين عن داره التي كان له ان
 ياخذها بالشفعة **باب** ما تبطل به الشفعة بعد الشرا
 قلت ارايت رجلا اشترى دارا ونقد الثمن وقبضها فطلبها
 الشفعين منه بشفعة فقال له المشتري ان احببت ان اوليكها
 بما اشتريتها به فقال الشفعين نعم توليها قال تبطل الشفعة
 بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود تشهد
 عليه ان خاف المشتري ان يحلف على ذلك قلت وكذلك ان كان
 دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل فلان
 اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول ان احببت ان اوليكها
 بما اشتريتها به وليتها بما اشتريتها به فقال نعم توليها فانه
 تبطل شفقه بهذا قلت فان اجمع البائع والمشتري ان هذا
 البيع فاسدا قال لا شفعة للشفعين في هذه الدار قلت وكذلك
 لو اجمعوا ان البيع كان تلجيه ولم يكن بيعا صحيحا قال نعم لا شفعة
 للشفعين في هذه الدار اذا انضاد قايما على هذا قلت وكذلك لو اجمعوا
 على ان البائع بالخيار في هذا المبيع قال لا شفعة للشفعين ايضا
 فيها قلت فما يقول لودس المشتري الى الشفعين رجلا فقال له قد
 كنت انت اشتريت هذا الدار من فلان بن فلان يعني البائع
 قبل ان يشتريها هذا المشتري وقال نعم قد كنت اشتريتها
 قال تبطل الشفعة ايضا قلت وكذلك لو قال له ان هذا الدار
 لك وليت فلان هذا البائع فقال نعم هذه الدار داري قال
 فلا شفعة له فيها ايضا قلت فان قال له المشتري قد اشتريت
 هذه الدار بماه دينار ونقدت الثمن فاذا احببت جعلتها لك
 بما بين دينار فقال نعم او قال قد احببت ذلك قال فلا شفعة
 له ايضا فيها وقد تبطل شفقه بهذا القول قلت وكذلك لو
 قال قد اشتريتها بماه دينار فان احببت ان احط لك من

ما تبطل به الشفعة

قبل ان يشتريها فلان

عشرة دنانير قال تبطل شفعة بهذا ايضا وما يكون له فيها شفعة
قلت ولم تبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة انما تجب للشفيع
ياخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا اخرج عن هذا المعنى
صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع وكذلك ان قال المشتري
للمشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار سلم لي نصفها
وادفع اليك نصفها فقال نعم ان قال قد فعلت ذلك قال فهذا
التسليم منه للشفعة قلت فان قال المشتري للمشفيع قد اشتريت
هذه الدار بمائة وانت راعب فيها وخريص على اخذها فارجعني
فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال قد فعلت هذا
بهذا التسليم منه للشفعة قلت وكذلك ان قال ذلك انسان غير
المشتري فقال للشفيع قد فعلت وحضر ذلك الشهود قال فهذا
تسليم منه للشفعة ووجب اخر قال ان جاء انسان الى الشفيع
فاشتري منه على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام او عشرة ايام
فباعه الشفيع هذه الدار ثم ان المشتري البطل البيع الذي كان
بينه وبين الشفيع فيها قال تبطل الشفعة لانه قد اخرج داره
من ملكه فلا يجوز له ان يطالب بشفعة في دار كان قد باعها وارجعها
عن ملكه قلت ارأيت الرجل اذا اشترى دارا فقبضها فظان
الشفيع شفعة فضا لم من ذلك على بيت من الدار بعينه
يدفعه اليه بحصته من الثمن قال لا يجوز هذا قلت فما الحيلة
حتى يسلم للشفيع هذا البيت ويسلم باقي الدار للمشتري قال الحيلة
في ذلك ان يجي رجل من قبل الشفيع فيشترى هذا البيت من المشتري
بمن معلوم ثم يسلم بعد ذلك للشفيع للمشتري شفعة فيما بقي من
الدار فيسلم لكل واحد منهما ما اراد من ذلك قلت فان اشترى
الشفيع هذا البيت قال هذا تسليم منه للشفعة والمساومة
بينهما تبطل الشفعة قلت فما تقول ان لم يكن للشفيع من
بهذا او اراد ان يتولى ذلك بنفسه قال الحيلة في ذلك ان
يبد المشتري فيقول للشفيع يا فلان قد بعثت هذا البيت

وكذا

وكذا ان يقول الشفيع قد قبلت ذلك فيجب البيع له في البيت
وتبطل شفعة بعد قبوله فيما بقي من الدار **باب** منها
ايضا قلت البيوع قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض
الفقهاء قد حصر الحيلة في باب الشفعة قبل ان يقع البيع
بلى وهذا بمنزلة قلت رجل كانت عنده مائة دينار وهم فلان
كان قبل الحول بيوم تصدق منها بدرهمين على امكهم وقد
نقصت الدراهم عن مائة درهم فلم تجب عليه الزكاة قال
وكذلك رجل له الف دينار فلما كان قبل الحول وهبها لابن
له صغير قال قد صارت في ملك الابن ولا يجب على الاب زكاة
قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار فزكوا بينهم
وذهب لكل واحد منهم شيئا من المال معلوما فزكوا وعزله
قال يخرج عن ملكه ويصير في ملك اولاده ولا تجب على احد منهم
زكاة قلت فهل على احد منهم انتم فيما فعل قال لا انتم عليه في هذا
النسالة قلت ارأيت رجلا اراد ان يشترى دارا فلم يامن
ان ياخذها الشفيع قال الوجه في ذلك ان يواجر هذا الذي
يريد الشراء لمالكه او ثوبا من صاحب الدار سنة او شهر ابعد
الدار ويقتضونها من صاحبها فلا يكون فيها شفعة قلت فان
قال صاحبها ادري يتاوى مائة دينار واجوز هذا المملوك
هو عتري دينار ولا اسلم ادري في خدمته هذا العبد او ليس
الثوب سنة قال يواجر العبد شهر او يقتضها منه ويهت له
المائة دينار فلا يلزمه شفعة قال هذا اجاز على ما قلت ولكن
على الذي ياخذ الدار في هذا بعض ما فيه قلت وما هو قال ارأيت
ان استخقت الدار من يديه هل يرجع الابا جرم مثل المملوك لذلك
المدة قال اجل لا يرجع الا بذلك قلت فما الحيلة لهما جميعا قال
ان اجرة العبد شهر البسهم واحد من الف سهم منها فادرا
مضى يوم او يومان اشترى من باقي الدار وهو سبعة وتسعون
وتسعون سهما بالمائة الدينار ولا يلزمه شفعة قلت فان كان

فصل في احوال الزكاة

كانت الصيغة نفيسة تآوي عشرة آلاف دينار قال هذا اجاز مستقيم
 في الصيغة والدار اذا فعل هذا لم تلزمه شفاعة قلت فان كان
 صيغة لرجل فيها سهام مشاعة فادرجل ان يشترى السهام
 الباقية التي للزك فلا يكون لصاحب السهام شفاعة في ذلك قال
 قال ادعاهما لابنه كما قلنا في الابواب المتقدمة وتجه صاحب
 السهام دعوى الاب بذلك فضا لم الاب عن ابنه على خمسة آلاف
 دينار عي ان يسلم هذا السهام لابنه قال فهذا اجاز ولا شفاعة
 للشفيع في ذلك قلت فنل في الدار خلية ان كان يريد ان يشترىها
 بمائة دينار فقد قلت ان اشجرت بالدار يملوكا للذي كان يريد
 شرا منه بهذا الدار واحزجهما منه لم يكن فيها شفاعة فان قال
 الذي في بده الدار فان اشجرت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع
 بل باجر مثل العبد وقد دفعت الي صاحبها مائة دينار قال الوجه
 في هذا ان يقر صاحب الدار انه كان اشجرت من هذا الرجل دار
 له ببعد ادي في موضع كذا عشرة سنين بعد ودها بهذا الزاد
 الذي اشجرتها من هذا الرجل صارت في يده هذه السن فوجت
 هذه الدار لفلان باجرة هذه السن فان اجرة تلك الدار
 التي هي الاجر رجوع على صاحبها باجر مثل الدار التي كان اشجرت
 وذلك مائة دينار **باب** في النكاح قلت ارايت رجلا
 اراد ان يتزوج امرأة فخافت المروءة ان يخرجها من ذلك البلد
 فارادت التوفيق منه بغير عي قال الجيلة في ذلك ان تزوجه
 نفسها على مهر مسمى عي ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخذها
 من البلد فلها تمام مهر نسايتها ويقر الزوج ان مهر نسايتها كذا
 كذا فيسمى انقل من هذا مما ينقل عي الزوج ويشهد عي نفسه بذلك
 قال هو عزم عي اخذها من ذلك البلد اخذته تمام مهر نسايتها
 عي ما اقرب قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها ويقر
 عليها ففعلت هذا قال نعم هذا او ذاك سواء ان اشترى ذلك
 الزمته ما اشترطت عليه في سوا المهر قلت فان زوجته نفسها لم

ان اشجرتها بنفسه الدار ومن اشجرت
 مائة دينار فان اشجرت الدار التي

تزوجته وخافت ان يخرجها من ذلك
 البلد

تزوجت ان يتزوج عليها او يقر

يشترط

يشترط ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد ان
 اضرا رايها ففعل في هذا خيلة قال نعم قلت وسامع قال تقر لبعض
 ممن يتق به اما والدها او امها او اخوها او عينهم ممن
 يتق به بما يشهد به عليها فان اراد الزوج اخراجها اخذها
 ذلك الرجل الذي اقرب له بالمال بذلك المال ومنعها من الخروج
 قلت فان خاف الذي يشهد بالمال له ان يتخلف عي ذلك ويقول لم الزوج
 احلف ان لك عليها هذا المال ولم يامن ان يبارعه الزوج الي قاضي
 يري استخلافه عي ذلك قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عبدا او عوضا
 من العروضة فان حلف لم يكن عليه ما ثم قلت فرجل اراد ان يتزوج
 ابنته من عبده وخاف ان يفسخ النكاح بموته لما الخيلة في ذلك
 قال يكتب العبد عي المال فان مات لم يفسخ النكاح بموته قلت فهل
 في هذا عي هذا اقال نعم ان باعه ممن يتق به ثم مات المولى لم يفسخ
 النكاح فان كره بيعه فذره فانه يعتق بموته ولا يفسخ النكاح
 فرجل حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة قال يخرج الزوج والولي من
 الكوفة ويعقدان النكاح بامرهما خارج الكوفة فلا يجتنب في عي
 قلت وكذلك ان وكلت رجلا ان يتزوجها وكل الزوج رجلا ان
 يتزوجها اياه فخرج الوكيلان جميعا فعقد النكاح خارج الكوفة قال
 لا يجتنب الزوج قلت ارايت رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق
 ثم اراد ان يتزوجها ما الخيلة في ذلك قال يتزوجها وتقع عليه بطلقة
 ويلزمه نصف المصداق ثم يتزوجها ثانيا عي النصف الذي بطل
 عنه فيعود امراته ويعود المصداق عليه عي ما كان قلت ارايت
 رجلا له جارية فاراد ان يبايتها وان يطاها في المكاتب هل له
 في ذلك ان يطاها قال لا قلت لما الخيلة حتى تكون له ان يطاها
 يبيعها لابن له صغير ثم يتزوجها وفي عي ذلك ابنته ثم يبايتها
 لابنه بعد التزوج فتكون امراته وهي مكاتبه ابنته وله ان يطاها
 بالنكاح قلت فان فعل في اثم ولدت الجارية منه ولد امال لها
 قال هم احرا لان مولاهما اخوهم فيعتقون بقرابته منه قلت

فانه ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم اراد
 ان يتزوجها ما الخيلة في ذلك

تزوجت ان يتزوج عليها او يقر

حاضر

فان عجزت بعد ذلك من مال الكتابه هل تكون ام ولد له قال هي
 عا ملك ابنه الصغير يبيعها وهما ذلك النكاح عا ما كان عليه
 قلت ارايت رجلا خطب امرأة الى نفسها ان تزوجه نفسها
 فلهذا ان تعلم بذلك اولياها فجلت امرها في تزويجها اليها
 هي يجوز هذا النكاح قال اما في قول الشراعيين فان تزوجها
 الرجل واشهد عليه بذلك وكان كفوا لها فالنكاح جائز حلال قلت
 فان كره الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها
 اليه في تزويجها ووافقها عا المهر فقال الزوج للشهود اني قد
 خطبت امرأة الى نفسها وقد جعلت امرها الي في ان تزوجها
 فاشهد كم ابي قد تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي عا ما
 كذا وكذا فينقصد النكاح بينهما اذا كان كفوا لها قلت رجل له امرأة
 ولها ابنة فحلف بالطلاق فبانت فاراد ان يحد لها نكاحا
 غير ان يعلم اهلها ولم يجب ان يعلم اهلها ولم يجب ان يعلم الشهود
 انها امراته التي كانت عند ذلك قال يقول لها ان تجعل امرها اليه
 في ان تزوجها فاذا فعلت ذلك وقيل ما جعلت اليه خرج الى الشهود
 فاشهد هم عا ما وصفت لك قلت فزجل له امرأة فبانت منه يمين
 فاراد ان يحد نكاحا من غير ان يعلمها انها بانت منه لانه
 لا يامنها ان علمت انها قد بانت منه ان لا تزوجه نفسها هل
 في هذا حيلة قال يقول لها اني قد طفت بيمين وقد سالت الفقهاء
 فقالوا اجد دلا من نكاحا ان كان قد وقع عليها هذا الطلاق
 الذي تزعم فالنكاح يجلها لك وان كان الطلاق لم يقع به عليها
 لم يضرك هذا النكاح فاذا اجابته قال اجعل الامر ابي في تزويجك
 ثم يشهد الشهود عا عقد النكاح فيصير امراته ولم تعلم بالبينة
 قلت فان خاف ان قال لها هذا لا يجيبه الي تجديد النكاح قال
 يظهر انه يريد سخر او يقول لها اني ورتة لا اسمع عليك
 ولعلم ان لا ينصفوك واري ان اجعل اري هذه اوضعتي
 لك واري ان اشهد لك بما لي فان حدث لي حدث الموت كان ذلك

تف
 واشهد

تف
 الزوج ان يسميها عند الشهود

تف
 بانت فاما او حدة النكاح بغير علم

لك

لك وقد قيل يا ان اوثق الاشياء ان اجعل لك صدقا فاريد ان
 لك عا ذلك فاجعل امرك الي في ان اجد نكاحا بهذا الصدق
 فان جعلت الامر اليه اشهد عا عقد نكاحها على الدار او على
 الضعة او على المال الذي فارقتها عليه قلت فان تمارض واقام
 منزله وقال لها اريد ان اجعل لك هذا الشيء وانا مريض وليس
 يجوز اقراي لك بذلك اذ كنت مريضا الا ان اجعل مهر لك
 وهكذا افتانا الفقهاء فاريد اوثق لك من هذا الشيء في هذا
 الطوب فاجعل امرك الي في ان تزوجك واري ولك فدان ان يحضر
 ذلك حتى يجوز هذا النكاح فاذا فعلت ذلك جاز النكاح قلت قل
 ببيعة ما بينه وبين الله تعالى مع انه لم يعلمها انها قد بنت
 منه قال نعم انما يريد جواز النكاح وتحد يد فاذا احدثت
 النكاح فقد تم الذي يريد فيما بينه وبينها الا ترى الي انه جاز
 النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حدهن جد وهن لهن حد النكاح
 والطلاق والعتاق فاذا كان المهر في النكاح يلزم فالقصد فيه
 الزم واصح لان هذا انما قصد الي تجديد النكاح قلت ان الرجل
 انما يقصد الي النكاح الذي لم يقصد المرأة قلت ليس الامر عا ما قلت
 بل المرأة قصدت الي تجديد النكاح ليتم لها الامر الذي قد
 جعله لها الا ترى ان رجلا لو قال لامرأة تزوجيني نفسك عا ما
 درهم وهو يظهر لها ان ذلك مزاح فقالت قد تزوجتك نفسي
 عا ذلك وقيل الزوج النكاح وحضرهما الشهود فشهد واعمل
 ذلك انها صارت امراته وانقصد النكاح بينهما ووطبها له خلا
 ونزجها حرام على غيره قلت رجل له جارية يطها فخاف ان تأتي
 بولد فنصير ام ولد له ما الحيلة في ذلك قال يبيعها من ابنه له
 او من شقيق به ثم يتزوجها فيكون اولاده احرا ومنها ان كان
 باعها من ابنه له او من شقيقه ثم يحرم منه فيعتق اولادها فيعتقها
 من المالك واما في فانها يكون ملكا الذي باعها منه له ان يبيعها
 ويخرجها من ملكه **باب** النكاح الفاسد قال ابو بكر قال

تف
 لرجلها واو يحاف ان يكون ام ولد

اصحابنا يكون النكاح فاسدا من وجوه منها ان رجلا لو تزوج
امراة في حيلة من روج قد طلقها او مات عنها فهذا النكاح
فاسد ومنها ان رجلا لو تزوج امرأة بغير شهود ان هذا
النكاح فاسد ومنها ان رجلا لو تزوج امرأة متعة فقال
ان زوجك على مائة درهم او على عشرة دراهم خمسة ايام او شهر
اتممت بك ان هذا النكاح فاسد ومن ذلك ان رجلا لو تزوج امرأة
لها روج وهو لا يعلم ان النكاح فاسد والمات عنه موضوع في ذلك
ان كان لا يعلم ومنها لو غاب عن امرأته فغيب اليها فاعدت ثم تزوجت
ان نكاحها فاسد والمات عنه في ذلك موضوع ومن ذلك ان رجلا
لو تزوج امرأة قد كان ابنه او ابنته ويطهرها بنكاح او غيره ولم يعلم
هو بذلك قال النكاح باطل قال وكذلك لو ان رجلا تزوج اخته
من الرضاع وهو لا يعلم قال الزوج باطل وهذا اليك بعد الله
وكذلك ان تزوج ذات محرم محرم منه فالنكاح فاسد قلت ارايت
رجلا حلف بطلاق امرأته ليتزوج من اليوم اخته من الرضاع
او امرأة ذات محرم فترجى المرأة التي حلف ان يتزوجها
فان نكاحها فاسد ويرى يمينه ولا تطلق امرأته من قبل الله
قد حلف على نكاح علم انه لا يجوز واذا عقد بينها وبينه على معرفة
منه بذلك يرى يمينه ولم تطلق امرأته قلت وكذلك لو حلف ان
يتزوج فلانة امرأته لها زوج قد دخل لها قال ان تزوجها
في يومه ذلك يرى يمينه قلت فان كان الزوج لم يكن دخل بها
قال فهذا اني النكاح صحيح من قبل الله قد يجوز ان يطلقها زوجها
في ذلك اليوم فلا يكون عليها عدة منه فبترجى زوجها نكاحا صحيحا
فان تزوجها من غير ان يطلقها زوجها في ذلك اليوم حلت
في يمينه ولم يبرأ **باب** الخلع قلت ارايت الرجل اذا اراد
ان يخلع ابنه من زوجها وهي صغيرة يجوز ذلك قال ان
خلعها بشئ من ماله جاز ذلك قلت فان اراد ان يخلعها
صدقتها قال الحيلة في ذلك ان يخلعها على صداقتها وليضمن

رحم

الزوج

الزوج ما ادركه من درك في ذلك من قبل ابنته فاذا خلعها هذا جاز
الخلع قلت وكذلك اذا اراد ان يخلع ابنته الكبيرة بعد اذنها
فخلعها على صداقتها وضمن الدرك قال يقع الخلع وتطلق من زوجها
فان قالت لا ارضى بهذا الخلع كان لها ان ترجع على الزوج بصدقتها
ويرجع الزوج بذلك على الاب لانه قد ضمن الدرك في ذلك قال
وكذلك ان خلعها رجل اجنبي قال اذا ضمن الدرك كان بهذه
المنزلة قلت رجل له ام وهو وارثها وله عصبة وله اموال وعقارات
فخلعها قال ان حدث به حدث الموت ان يشاركها امه في ذلك فاد
حيلة ان يكون ذلك لأمه خاصة قال يبيع جميع عقاراته من امه
في حياته وصحته ويقبض منها الثمن ثم يهبه لها ويكون البيع
على انه بالخيار في ذلك عشرين سنة او اكثر فان مات جاز البيع
عليه وبطل خياره وكان ذلك لأمه وان حدث بالام رجوع ذلك اليه
قلت ارايت ان كان للام ورثة يورثونها مع ابنتها هذا واراد الاب
ان يملكها **باب** ذلك الميراث ان حدث به حدث الموت ان يصير
ماله لأمه وارث الام ان حدث بها حدث الموت ان يكون مالها
لا ينفق بعد اخاصة ما الحيلة في ذلك قال يبيعها الابن جميع ما يملك بمن
قليل في صحته ويقبض منها الثمن على انه بالخيار في البيع ثلاثين سنة
او اكثر من ذلك ثم يتصدق بالثمن عليها وتبيعه الام جميع ما يملك على
انها بالخيار على مثل ما صنع الابن فاذا ماتت الام وجب للابن ما كان
لها وبطل خيارها في ذلك موتها ويقبض الابن البيع فيها كان باع
منها بالخيار الذي له في البيع ويصير ذلك للابن وان مات الابن
صار للام ما كان باعها منها وبطل الام البيع الذي كانت باعته من ابنتها
بالحيار الذي كان لها فيصير جميع مالها لابنتها وجميع ما كانت باعته
من ابنتها لها قلت ارايت دار ابن رجل واخوته فارادت الاخت
ان تجعل نفسها الدار لا ينفقها **باب** ان يموت قبلها فيصير ذلك
لولده فارادت ان حدث به حدث الموت ان يكون ذلك لها قال تبوعه
نصيبها من الدار بدراهم وهو الثلث بمن معلوم وتقبض ميراثه

ابن جنيها والدار في

الف من ثم فبقي له وبقية من ثمنها ثم بوي لها بثلاث الدار فان مات قبلها
 رجع الثلث اليها بالوصية لها وان مات في بطلت الوصية لها وكان ذلك
 على ملك المالك **باب** الحجر رجل له عقارات وصناع واموال فارد
 القاضي ان يحجر عليه فشهد على حجره عليه فقال الرجل بحضرة القاضي
 امراته طالق ومما ليك احرار وجميع ما يملك صدقة على المساكين على الشئ
 بيت الله الحرام ثلاثين حجة ان حجرت علي قال لا ينبغي للقاضي ان يحجر عليه
 قبل ان ياتي بحجر عليه ماله فاذا كان يتلف ماله وتطلق امراته
 ويعتق رقيقه وتلزمه ثلاثون حجة بالحجر فلا ينبغي للقاضي ان يلزمه
 ذلك ولا يحجر عليه قلت رجل في يديه ضبعة او دار وغير ذلك فادعي عليه
 رجل والمدعي ظالم له وهو يكره اليمين فارد حيله ان نزول عنه
 اليمين لانه يكره ان يحلف عاقل او باطل قال الجبل في ذلك ان يحضر
 ابنه صغيرا اذا قدمه المدعي فاذا قال المدعي في يدي بقدر الضعة
 كذا او دار كذا او الشئ الذي يكرهه فاذا سأل القاضي عن ذلك
 قال للقاضي هذا الشئ لا ينبغي فنزول عنه اليمين لانه قد اقر بملك
 الشئ لغيره فهو لو اقر بعد هذا الاقرار للمدعي بذلك الشئ لم يقبل
 منه قوله ولم يلزمه باقراره شئ فان لم يكن ابن صغير فاحضر اسنانا
 فقال بحضرة القاضي هذا الشئ لهذا اصرار الحكم في ذلك للذي احضره
 ولم يلزمه يمين في ذلك فان خاف ان يقول المدعي للقاضي ان هذا انما
 اقر به هذا الشئ لهذا الذي احضره معه فوار من اليمين فاذا
 قال حلفه بالنزول على ما لي عليك قيمة هذا الشئ وهو كذا وكذا
 قال ان كان الشئ الذي يدعيه صغرة او عقارا لم يكن عليه يمين في
 قول المجتنب والي يوسف وان كان عرضا من المعروض او من غير
 ذلك حلفه القاضي واما في قول محمد بن الحسن فان اليمين تلزمه في العقار
 وفي غيره فقلت فما تقول ان كان الشئ الذي يدعيه غلاما او جارية
 او عرضا من المعروض غير العقار فوضعه على هذا المدعي ليدفعه
 مساومة به ولم يتفق فيه سمعنا بيع المثل تبطل دعواه قال لا تبطل
 دعواه ويلزمه في ذلك يمين قلت فان خاف ان يعرف المدعي ذلك الشئ فلا

بن ضابط

مساومة

مساومة به قال ان دسه اليه مع غيره حتى عرض عليه قال اذا ساق
 بطلت دعواه قلت وكذلك لو عني عن الحالة التي هو عليها كان ذلك
 يوما فشفعتني اشرك امره على المدعي ثم عرضه عليه ومساومة به
 قال تبطل دعواه قال ووجد اخر ان باع المدعي الذي هو في يده من
 بعض من يتق به واشهد على ذلك شهودا في السر ثم ان الذي هو في يده
 وهبه بعد ذلك للمدعي وقال قد وهبت لك هذا الشئ من قبل
 المدعي الهبة قال فاذا قبل المدعي الهبة فقد تبطل دعواه وتجي
 الذي كان اشتراجه من الذي كان في يده فيقيم البينة على المشترا
 فيأخذ منه ويكون احق به من الموهوب له وتبطل دعوى المدعي
 ولا يكون على الذي كان ذلك في يده يمين في ذلك قلت رجل له مال
 من وقف وقف عليه وغيره فلزمه دين فارد ان يوكل غيره بقبض
 ما يصير اليه في كل سنة من غلة هذا الوقف قصاصا من دينه فقال
 الغريم لست آمن ان يخرجني من الوكالة فارد ان يوكلني وكالة لا تقدر
 على اخرجي منها حتى استوفي مالي عليك قال ان اقر هذا الرجل الذي
 عليه الدين للمدين ان الرجل الذي وقف عليه هذا الوقف وجعل له
 من غلة في كل سنة كذا وكذا اما عاشره اشترط في اصل هذا الوقف
 بان له ان ينفق على نفسه وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف مادام حيا
 وان يقضى من ذلك ديونه التي عليه وان يبدل ذلك في حياته وبعد
 وفاته ثم تصير غلة هذا الوقف بعد ذلك لمن وقف عليهم وانه وهب لفلان
 وفلان فيسمى غريمه هذا اعني فلان الموقوف لهذه الصيغة من الدين
 هكذا وكذا درهمين صحيحا وانه هو ضمن جميع المال المسمى في هذا
 عن فلان لفلان بن فلان ضمانا صحيحا جائزا تاما وان فلانا جعل
 ولاية هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب الى فلان بن
 فلان يعني هذا الغريم في حياته وبعد وفاته وجعل هذه الصيغة
 في يده يقبض غلها فيبيع ذلك حتى يستوفي ماله المسمى في هذه الكفا
 فاذا استوفي ماله فلائق له في هذه الصدقة ولا ولاية له عليها
 وهو خارج من ولايتها ومن القيام بامرها وان فلانا قبض هذه

ثم قاله وقت

٨ وفيه المسمى في هذا الكتاب وحله وصيه
 في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا
 الكتاب حتى يستوفي ماله

الصغيرة من فلان الواقف لها وصارت في يده على ما سمي في هذا الكتاب
وليس له ان يعترض على فلان في هذه الصدقة الموصوفة امرها في هذا
الكتاب ولا شيء منها ولا من ولا يتصل حتى يتوفي فلان دينه المسمى في
هذا الكتاب وان قاضيا من قضاة المسلمين قضى لفلان بوسايتها هذه
الصدقة الموصوفة امرها في هذا الكتاب وامر في يده على ما سمي
ووصفه في هذه الكتاب وحكم جميع ذلك كله وانفذ على الشروط
الموصوفة في هذا الكتاب ويكتب في الكتاب وانه سوف وكل فلان
ايضا يقبض جميع ما يصبه من غلة هذه السنة الموصوفة امرها في
هذا الكتاب واقامه في ذلك مقامه حتى يستوفي المال الذي ضمنه له
عن فلان وقيل فلان بن فلان جميع ذلك كله على ما سمي ووصف في هذا
الكتاب قلت فاذا اقر بهذا لم يكن له اخراجه قال انه قد اقر ان قاضيا قد
قضى بذلك قلت رجل لم يجر مال ولا الذي عليه المال عقار في يدي غريمه
يستغله ويقبض غلته من دينه حتى يستوفي دينه ذلك فقال الغريم
لا امن ان تجعلها في يدي فتوكلني بذلك ثم تحزبها من يدي ولكن
اريد ان تجعل ذلك في يدي ثم لا يملكك خواجه من يدي حتى استوفي
ديني قال يرهنه ذلك ويدفعه اليه ويكون في يده فان الرهن لا ينقل
وانما يعلق يابه ويترك وان كان صبيحة لم تزج قال يبيعها منه على
ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم ينقض البيع بخياره الذي له قال
ابوبكر فان كان العقار كثيرا لقيمة ودينه قليل قال يبيعه منه
بمقدار دينه وينقض البيع فيه ويدفع الباقي فيكون في يده مع
ما نقض البيع واما ما ينقض البيع فيه فانه لا يمكن اخراجه من يده
حتى يوفيه دينه قال فيكتب كتاب قرا منها جميعا ان لفلان المسمى
في هذا الكتاب على فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب كذا وكذا وان
رجلا قد عرفاه جميعا بعينه واسم ونسبه من لفلان المسمى في هذا الكتاب
عن فلان المسمى في هذا الكتاب جميع المال المسمى في هذا الكتاب وهو كذا
وكذا وان الرجل الذي ضمن لفلان هذا المال دفع جميع هذا العقار
بحدوده الى فلان المسمى في هذا الكتاب واقربجارته واستغلا له بيع

غلاية

غلاية وقبض اثمان ذلك من الدين الذي ضمنه له عن فلان وقد دفع
فلان هذا العقار الى فلان المسمى في هذا الكتاب وسلم اليه واخرج
يد نفسه منه وان فلان وكيل ذلك الرجل في هذا العقار وفي قبضه
من فلان جازي في هذا العقار ويكتب مع هذا الكتاب مواضعة
بما يتفقان عليه وبعد ان ذلك على يدي من يتقان به فان قال
صاحب العقار لمست من هذا على العقار ان يعلق عقاره هذا في
يد يه ويسقي فلا يمكن تخلصه قال فيكتب كتاب العقار لفلان
هذا او في ملكه لاحق له فيه على ما تكتب الاقرارات وبعد ان ذلك
الكتاب الاول على يدي العدل فاذا استوفي الغريم دينه فان سلم
العقار الى صاحبه وامدفع العدل هذا الكتاب الذي فيه اقرار
الغريم الى صاحب العقار فيطالبه به ويكون في هذا الكتاب ان
هذا العقار صار في يدي فلان هذا الغريم بغير حق له فيه وكما في
رقبته وان تسليم ذلك واجب على فلان بن فلان حتى يسلم ذلك
اليه ويقبضه اياه ويدفع اليه وانه ممن ذلك لفلان ضمنا
صحيحا جازي بامره واجب به ضمان ذلك لفلان عليه ولزمه لو
يؤكد على ما تؤكد الاقرارات **باب** المراه تكون عند الرجل
فتكثر ايمانه عليها بالطلاق وتعلم المراه انه قد حثت ووقع عليها
الطلاق الثلاث هل لها حيلة في التخلص منه وهو محدد الطلاق
ويحلف قال اذا كان الامر على ما وصفت انكرت حق قالت ما هو
زوجي وتحلف له على ذلك ولا تقول كان زوجي فطلقني فان
قالت قد طلقني وقد كان زوجي الزمها القاضي الكفاح وقال
لها احضري بشهود انه كان ذلك على ما تاتي من الطلاق قلت
فما تقول ان انكرت ان يكون زوجها ولها منه ولد فقدّمها
الى القاضي فقال له حلفها ما هي امراتي ولا هذا الولد ولدي منها
قال اما حلفها له انها ليست امراته في يارة في عيها على
ذلك ما جوزه اذا كان الامر على ما تحلف عليه قلت فما تقول في تحلف
على الولد قال اذا كان يريد ما على الفجر فلتحلف ولتعارض على

قف
مصر المعاصرة في الزمان

اليحيى قلت فكيف تعارضه قال اذا قال لها القاي قولي والله
لحلفها ما هذا الولد ولده منها فليقل هو الله الذي لا اله الا
هو وتدغم الواو فلا يسمع القاي ويكون في خلاصها قلت اليس
اصحابنا اذا كان صبي في يدي رجل وامرأة يقول هو ابني من
هذه المرأة او من امرأة اخري والمرأة تقول هو ابني منه
او من غيره انك تجعله ابها وهو يدعي نكاحها فحلفها
امرأته قال لا اجعلها امرأته لانها تنكر ان يكون ابها منه
وانما اجعلها امرأته اذا قالت هذا ابني منه وفي هذا الوجه
انما جعل منها لكونه في ايديها **باب** الرجل يتزوج الصبية
التي لم تدرك فيز وجها اباه او عمها قال لها الخمار في
قول ابجيفة قلت فما الخيلة حتى يبطل خيارها قال انما الخمار
لها في الخيل التي تدرك فيه فان لم تختر من النكاح حتى تقوم
من مجلسها ذلك يبطل خيارها فان كان الزوج راعيا فيها فالوجه
في ذلك ان يدس اليها امرأة تكون عندها ساعة تدرك
فتستغلها في وقت ادراكها عن فتح النكاح وتأخذها في كلام
امر النكاح والخمار حتى يبطل خيارها قلت ارايت ان قالت لها
المرأة في المجلس الذي ادركت فيه لا تختاري حتى ادعواي
اليك رجلا تشهد بسم علي فتح النكاح فقالت نعم فقالت لها
والسبي يتاك واجلسي في بيت اخو فقامتها من ذلك الموضع
الذي كانت فيه الى موضع اخر فلما دخل الشهود عليها قالت
لهم المرأة انها كانت في ذلك البيت فتولت الي ههنا لتشهد
على فتح النكاح فساوا الحاربه عن ذلك فارتدت واستشهدت بها
قد نكحت النكاح قال قد بطلت خيارها قلت ارايت رجلا جعل
امرأته بيدها او خبرها فخاف ان تختار نفسها وقال لها
اذا كان غذا قامر كيبلك فخاف ان تختار نفسها في ذلك الوقت
وندم على ما كان منه قال يدس اليها جاربه او امرأته من اهله
او من غيرهم فتقاولها وتخاصمها في ذلك الوقت فاذا اجابتها

قف
ما يبطل خيار الصفة الزوجه

وخاصتها

وخاصتها وتشاغلته بحضوتها يبطل ما جعل اليها قلت وكذا ان
اليها جاربه فقالت لها غيريني فوبكذا او حلي كذا فقالت نعم
اذ تشاغلته بضرب من الضروب عن ان تختار نفسها فقد يبطل
ما جعل اليها وكذلك ان شامتت جاربه وقاوتها فتشاغلته
بحضوتها يبطل ما جعل اليها **مسألة** في الطلاق رجل طلق
امرأته ثلاثا فارادت الزوج والرجوع اليه وهي تكرة ان يتزوج
رجلا لا يامن ان يقيم معها ولا يفرقتها او تشهر نفسها بانها
قد استحلت فما الخيلة في ذلك قال ان كان لها مال وبهت لمن
به عن مملوك فيشترى الموهوب له مملوكا صغيرا امرأته فبطل
بجامع النساء ثم يزوجه منها بشاهدين فيدخل بها الغلام فيطهر
ثم يهب المشتري هذه المملوك للمرأة وتقبله وتقبضه فيبطل
النكاح اذا ملكته فاذا اعتدت رجعت الي زوجها الاول بغير
اخر ثم تبعت بهذه المملوك الي بلد من البلاد ان فيباع هناك حتى
لا يشبه امرها قلت فلم قلت يشتري مملوكا صغيرا يتباع مع مثله
النساء قال كيلا يكون كبير قد عرف الامر قلت هب الذي اشتراه
لها فتملكه بالهبة فيفتح النكاح من قبل ان الصغير لا يطلق له فان
اشترى الموهوب له غلاما كبيرا فلا بأس به قلت رجل طلق امرأته
ثلاثا ثم حجه الطلاق فزادها عا نفسها قال يهرب منه قلت
فان ظن بها قال لا يفر بابها كانت امرأته قلت فما الخيلة في
ذلك وليس تقدر عا الهرب قال الخيلة في ذلك ان تخرج من منزله
فتصير الي دار اخري فقدس اليه من يباظرون في امرها بحضرة
من شهود عدول ويكون مناظرة الذي يباظرون في امرها بحضرة
صاحب هذه الدار التي هي فيها ولا يعلم الزوج ان المرأة في
تلك الدار ثم يقول له الذي يباظرون ان زوجتك فلانة قد تزوجت
لك انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار ويؤدي الي الدار
التي هي فيها وقد دخل الشهود قبل ذلك الي الدار فنظروا الي المرأة
فيها فاذا قال الرجل ما تزوجت ولا يالي في هذه الدار زوجة فيقول

قف
طلقت امرأته ثلاثا فارادت الزوج والرجوع اليه

قف
طلقت امرأته ثلاثا ثم حجه الطلاق

له الرجل المناظر له كل امراته لكي في هذه الدار طالق ثلاثا فاذا قال ذلك دخل الشهود فنظروا اليها في هذه الدار وشهدوا عليه بذلك قال وان اقام بعض اليهود اثنين منهم في الدار معها جماعة من النساء وبعضهم يكون بحضرة المناظر له فواجب قلت رجل طلق امراته ثلاثا ولها عليه دين فخذها ذلك وحلف لها عليه فارادت ان تاتى بنفقة عدتها وتجعل ما اخذت منه بسبب نفقة العدة قصاصا عما لها عليه من الدين هل يسعها ذلك قال ابو يوسف في كتاب الجمل لها ذلك قلت ارايت ان حلفها عند القاضي بالله ما انقضت عدتها وقد كانت العدة قد انقضت قال لها ان تخلف عاذ لك تنوي شيئا غير ذلك ويسعها هذا ولا شيء عليها وفي المسئلة التي قبل هذه فان اسكن المناظر له ان يقول قد تزوجت عليها وان المرأة التي تزوجها في هذه الدار وقد نفق عليها منك فاذا قال ما فعلت هذا قال له فتخرج المرأة التي ذكرها انك تزوج اليك فاذا قال نعم اخبروا امراته منكورة مع جماعة من النساء حتى لا يعرفنها ثم يقول له قل كل امراتي في هذه الدار طالق ثلاثا فاذا قال ذلك طلقت امراته ويشهد عليه بذلك وتسفر المرأة بحجر قال وسئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن رجل قال لامراته انت طالق ثلاثا ان سالتني الخلع ان لم اخلك فخلعت المرأة بعق مما ليكها وبصدقها ان تساله الخلع قبل الليل فما لي بالخيفة فقال ابو حنيفة للمرأة سلية الخلع فقالت المرأة لزوجها اني اسمالك الخلع فقال ابو حنيفة لزوجها قل خلعتك على الف درهم تعطينها فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا اقبل فقال لا اقبل ما قلت فقال ابو حنيفة قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما في عينه ولم يحنث قلت فلو كان امر المرأة ان يقع جميع ما تمك من آسان فيمضي ذلك اليوم وليس ملكها شيء مما كانت احنث قال لا ولكن كان في اليوم كل شيء تمكله الى ثلاثين سنة فلو لم يكن فلم يكن لها في ذلك حيلة وسئل ابو حنيفة رضي الله

ت

سيد الامام العظيم

اللعنة عن رجلين اخبرني تزوجا اثنين فنقضت امراته كل واحد منهما الى الاخرن وطبها ولم يعلموا بذلك حتى اصحوا فقالوا ذلك لابي حنيفة وسالوه الحيلة في ذلك قال ابو حنيفة يطلق كل واحد منهما امراته تطليقه واحدة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي وطبها ساعة يطلقها زوجها فتصير كل واحدة منهما امراته الرجل الذي وطبها وسئل ابو حنيفة عن رجل دخل عليه للصوم فاخذ وامساعه وخلفوه بالطلاق والعاق ان لا يجير عنهم بانهم سرقوا منه شيئا ابد افسا ذلك ابي حنيفة فارسل ابو حنيفة الى نفر من رجال الحي الذي هو فيه فقال لهم ان الصوم دخلوا على هذا الرجل وقد حلفوه ان لا يدركهم فان اردتم ان توجروا فيه وتردوا عليه ماله فلا يحنث فلا تنزكو احد من رجال الحي الذي انتم فيه الا اذا خلتهموا المتحد معكم او دارا ثم يخرجون واحدا واحدا ثم يقول للمسروق منه هذا منهم قال ابو حنيفة للمسروق منه كلما مر بك واحد من القوم فسالك القول هذا منهم فان كان منهم فاسكت وان لم يكن منهم فقل ليس منهم ففعلوا ذلك فظهر الرجل بماله ولم يحنث ذكره انه اناه رجل في الليل فقال له قد حنثت في امر لم يني وانا مستغفرك بك فقال وما هو قال قد وقع بيني وبين اهل بيتي شرفا ولتتها فاسكت عن ان تكلمني فخلعت عليها بالطلاق ان لي لم تكلمني قبل الصبح قد جمعت عليها اهلها وعيبرهم فكلوها في ذلك وسالوها ان تكلمني فابتت قال ولست اسمن ان اصح فنطلق امراتي فقال ابو حنيفة اذهب الى منزلك فقل لاوليك الدين سالوها ان تكلمك تكلموها وكلامها آهون عيبر من التراب هذه المبدلة بنت المبدلة واسمها في نفسها وفي ايها كلاما فانها سوف تحببك فان قالت لك بل انت المبدل وابوك وامك فقد بررت وسقطت عني اليمين فذهب فقال لها ما قال ابو حنيفة فزدت عليه الكلام فقالت له انت المبدل وابوك ونحو هذا فعاد الى ابو حنيفة فاخبره فقال له قد كلمتك وسقطت عني اليمين وهذه مسائل من الشرك وقد يقدم بعضها قلت ارايت شريكين يقال لاحد

رسيد الامام العظيم

قصة لطيفة

واحدة حال الشخص الى الامام الرضا عليه السلام

سيد الامام العظيم

عبد الله وللآخر زيد فادان يقسمان رجل ما بامر علي انه
 ان ادي المال عبد الله يرجع به علي زيد وعلي الذي ضمنا عنوان
 ادي المال زيد يرجع به علي صاحبه الاصل ولم يرجع علي شريكه عبد الله
 شيئا مما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقسم زيد هذا المال
 عن الذي علي اصله بالاصل بامرهم ثم يجي عبد الله بعد ذلك فيقسم عن زيد
 وعن الذي علي اصله المال بامرهم فان اداه عبد الله يرجع علي صاحب
 الاصل ويرجع هو علي شريكه زيد وان رجع علي زيد يرجع علي صاحب الاصل
 قلت فكيف يرجع عليهما قال يرجع علي كل واحد منهما بنصف المال من
 قبل انهما ضمنا عنهما جميعا قلت فاذا اراد ان يرجع بما يروي عليهما
 قال فالوجه في ذلك ان يقسم عن زيد بامرهم جميع المال ثم يقسم اليهم
 عن هذا الاصل بامرهم جميع المال فان اداه يرجع علي كل واحد منهما قال
 اخذ بذلك من احد هما لم يكن له علي الاخر سبيل قلت فان كانا ضمنا الا
 جميعا عن هذا الاصل ضمنا واحدا واراد عبد الله ان يكون ان اداه
 يرجع به علي زيد قال يقول زيد بعد هذا الضمان لعبد الله كلما لمزمك
 من غنوم يسب هذا الضمان بنوكي عا وهذا المال عا ذلك فيرجع بما
 من عزم علي زيد قلت شريكتي بينهما دار وصورة باع ادهما بامر صاحبه
 من رجل ثم انا المشتري اراد ان يصالح البائع من جميع الثمن علي نصفه
 علي ان يقسم له البائع ما ادركه من درك من قبل شريكه حتي يخلصه
 منه او يبرد علي جميع الثمن قال لا يجوز هذا قلت ولم قال من قبل انه
 انما يقبض منه النصف قلت فما الحيلة في ذلك قال ان يحط هذا البائع
 عن المشتري حصته من الثمن فقبض حصته شريكه علي ان ضمن عنه ما ادرك
 المشتري من درك من قبل شريكه فان ادركه من قبل شريكه ذلك
 يرجع علي نصف الثمن الذي دفع اليه قلت فما تقول ان اشترى البائع
 منه حصته من الثمن فباو قبض الثوب ثم يقبض منه حصته شريكه من الثمن
 فان ادركه درك من قبل شريكه قال يرجع علي نصف الثمن وان ادركه
 من قبل انسان اخذ في جميع الذي باعه يرجع علي جميع الثمن قال هذا
 مستقيم **باب** حيل المريض قلت ارأيت مريضا اقرب لبعض

بدني

لم يزل

بدني عليه قال لا يجوز اقوار المريض لو ارث بدني اذ امانت في
 مرضه ذلك قلت فهل في هذا حيلة حتي يصل الي الوارث دينه
 قال ان اقرب هذا المريض بهذا الدين لرجل اجنبي يثق به وامره
 ان يقبض ذلك من ماله ويدفعه الي وارثه هذا صاحب
 الدين فهذا اجاب قال فان قال الاجنبي اخاف ان تلزمي اليمن
 بالتمه ان هذا الدين واجبك علي الميت وما ابرأته منه وما من
 شيء منه علي ما يستخلف عزما الميت الرجل فلا يجوز له ان احلف
 علي ذلك قال ينظر الوارث الي رجل يثق به فيجزي الي المريض فيقبض
 له المريض بغير عيذك هذا او جاريك هذه او دارك هذه
 من فلان بهذا الدين الذي له علي فيبيع الاجنبي ذلك من الوارث
 بدنية وقبيل الوارث ذلك فيصير دينه للاجنبي علي المريض
 وان لم يمتد يمين بعد هذا كله فحلف حلف علي امر صحيح قلت
 فان لم يكن للاجنبي ما يبيعه من الوارث فان وهب له الوارث
 عبد او امه وقبض ذلك ثم قال له المريض بع هذا العبد او هذه
 الامه من فلان بالدين الذي له علي جاز ذلك فاذا فعل ذلك
 تحول الدين الي الوارث لهذا الاجنبي فاذا قبضه او صلبه
 الي الوارث قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال
 يحضر هذا الوارث متاعا او شيئا يكون قيمته بعد هذا المال الذي
 يكون له قبل هذا المريض ويبيعه من المريض بخضه جماعة من
 الشهود يذكرون كذا انسله اليه ويقبضه المريض فيصير الوارث
 ببنية ثم يهب المريض ذلك المتاع للاجنبي ان لا يعرف شراجه ويقبضه
 من المريض ثم يهبه الوارث فيرجع اليه المتاع ويصير ما يبيعه
 قلت ارأيت رجلا جعل لابنة له صغيرة شيئا اما متاعا واما
 حليا او اما صيغة واما دار مرض ولم يكن استشهد لها بذلك
 ولم يامن ان لا يسلها هذا ذلك قال اما ما كان من حيل ومتاع فانه
 ينبغي له ان يخرج ذلك سرا ويدفعه الي من يثق به ويعلمه ان
 ذلك لابنته فلانه ويوصي اليه ان يحفظ ذلك فاذا اكبرت دفعه

منه لا يجوز اقوار المريض لو ارث بدني عليه اذ امانت
 من ذلك المرض

الحيلة في اقوار المريض لو ارث بدني عليه
 فقه

خان الاجنبي ان يحلف

فقر

فقر

اليها قال واما الدار والصيغة فانه ينبغي له ان ياتوا انسانا يشترى
ذلك منه لا يبيعه ولا يظهر ان ذلك لا يبيعه ولكن يقول له في الشراء
اشتر ذلك لا يبيعه فلا تلهمني ويدفع المهر مما فيقول له هذا
مال ابني فاشتر لها مني هذه الصيغة بهذا المال ويحضر الشهود
فيشهد لهم انه قد باع ذلك من هذا الرجل ولا يقول لا يبيعه بل
وكذا ويقبض منه الثمن كحضرة الشهود فيتم الشراء لها فانها
الحاجتي ان تترحم اليه فان كان المريض اصرح الثمن من غيره
ووهبه لا يبيعه ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها ودفعه اليه
فينقذه اياه ثم لما اشترى منه فليس عليه بميمية شئ وكذلك
ان كان المريض استقرضه من انسان وقبضه منه ثم وهبه لا يبيعه
ودفعه الى الرجل فاشترى منه لا يبيعه بذلك المال الصيغة ونقذه
اياه فليس عليه بميمية شئ فاذا انقذه المريض ثم لما ابتاعه
للا يبيعه فليورد المريض عيالا الذي استقرضه منه قلت ارأيت
مريضا له ضياع ودود واموال وليس لوارث واراد ان يولي
بجميع ماله في ابواب البر والاحسان وطربا من ان يرفع الي حاكم
يرى ان ينفذه الثلث من ماله ويرد الثلثين الى بيت المال
فارا رجلا في ذلك حتى يجوز له جميع ماله قال ان كان لرجل
يتق به فاقتر له مديي يحبط بماله كله كان اقراة جايوا
يتقدم اليه ان ياخذ هذا المال الذي يقوله به فيضوعه الموضع
الذي اراد ان يوصي بماله فيه فان خاف ذلك الرجل الذي تولى
ميمين في ذلك باع عرضا من العروض بذلك المال ودفعه اليه
ولم يكن عليه بميمية شئ ان هو خلف ويكون من المولى ذلك
العرض منه على ان المريض بالخيار في ذلك سنة فان مات في سنة
بطل خياره وشم هذا البيع للرجل وان برى من مرضه فاراد
ان يبطل البيع بطله واما الضياع والدور والعقارات
والمستغلات فان اقربها قوم واشهد اليها لهم كان ذلك
لهم وحكم الحاكم لهم به ولم يكن لبيت المال فيه شئ قلت فان لم يرد

ان

ان يملكهم ذلك ولكنه اراد ان يوقف عليهم ويأخذون غلته
يكون اصله محبوسا قال ان اقوان رجلا من الناس ولم يسمعه وقف
ذلك وقفا صحيحا عيلا فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان
بن فلان وعلما او كل واحد منهم واولاد واولادهم وسلم
واعقابهم ابد امانا سلوا او كلما توفي منهم احد كان ذلك عيالا
يبقى منهم ابد فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين بحري ذلك
عليهم ابد عيالا فاذا افعل هذا صار وقفا عيالا مسماة عيالا
على الشرف التي ذكرها ولو كان لهذا الرجل ورثة فافعل هذا الذي
ذكرنا لغير وارثه كان اقراة بهذا اجابوا ولم يكن لورثته
شئ منه صار ذلك وقفا عيالا هذا السبيل الذي وصفناها
ويقول فيما اقر به من ذلك ان الرجل الواقف لذلك دفع تلك
اليه وجعل في يده وقفا عيالا هذا السبيل فاذا اقر بذلك لم يكن
لورثته عيالا شئ من ذلك سبيل قلت لما تقول ان كان هذا
المريض الذي في يده هذه الدار لا يبيعه او هذه
الصيغة يخاف ان اقتر لا يبيعه بذلك لم يجز اقراة لها فقال
للرجل يا فلان هذه الدار ادرك او هذه الصيغة ضعفتك
فقال الرجل المقر له هذه الدار لا يبيعه فلا تلهمني
او قال هذه الصيغة لا يبيعه فلا تلهمني وليت يا فلان تكون
الدار والصيغة لا يبيعه ويخلص لها ولا يكون لورثته فيها
شئ قلت ويحكم بذلك القاضي لا يبيعه قال نعم وهو قول ابن
يوسف ولا أعلم لاحد من اصحابنا في هذا قول غير قد اقلت
لما تقول ان كان لامرأة هذا المريض عليه دين مائة دينار او
اكثر وكان هذا الدين لوارث من ورثة غير المرأة فخاف
ان يقر بذلك للمرأة او للوارث فلا يجوز اقراة لورثته
بذلك بما الحمل في ذلك قال الحمل في ذلك ان ياتي المرأة او هذا
الوارث الى رجل يتق به فيقر المريض ويشهد على نفسه ان امرأته
كانت وكيلة بقبض مائة دينار كانت لها عيالا فلان هذا وان

لما كان في يده
الدار والصيغة
لا يبيعه
فان كان
لورثته
دين
فلا يجوز
اقراة
لورثته
بذلك

من

قبض ذلك من فلان فاذا شهد على نفسه بذلك لم يقبل اقراره
للمرأة بهذا المأخذ من ماله ولكن للمرأة ان ترجع بذلك
على الرجل الذي اقر المريض انه قبض ذلك منه ويرجع الرجل
في مال المبيت بما تاخذ منه المرأة لانه يقول قد اقر المبيت انه
قبض مني مالا كان لهذه المرأة على ولم ابرأ بقوله وقد رجعت
به المرأة على فلي ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له قلت فان
خاف هذا الرجل ان تلزمه بميم في ذلك قال فينبغي للمرأة
ان يتبع من هذا الرجل ثوبا بهذه المائة الدينار فان لم يمتعه
بميم كان قد اخذ بالثقة قلت فان جازت المرأة برجل ثققت به
فاقر المريض بماية دينار انها له عليه اليس هذا اجازير وفيسلمون
لهذا الرجل عليه المائة الدينار فاذا اخذها من مال المبيت رجعا
الي المرأة قال بلى هذا اجازير ايضا قلت اليس يلزم هذا الرجل
ميمين بالدين ان هذا المال له على المبيت قال بلى قلت فان قال
الرجل لا يجوز لي ان احلف ان هذا المال دين يا على المبيت ما
المجلة في ذلك قال تدفع المرأة الى الرجل ثوبا فيتم له ثم يقبض
من الرجل من المريض بماية دينار فتصح له المائة الدينار والله
اعلم **باب** في الدين قلت ارايت الرجل الذي يكون
له على الرجل المال فيريد المطلوب ان يحيل الطالب على رجل فقال
الطالب لا آمن ان يقوي ما يا على هذا الرجل وانت اوثق منه
عندي ما الوجه في ذلك قال الوجه في ذلك ان يوكل المطلوب
الطالب بقبض هذا المال من هذا الرجل ويجعله قصاصا
من ماله قلت فان قال المطلوب لا آمن ان يقبض الطالب المال
فيضيع في يده قبل ان يجعله قصاصا ويرجع على ماله و
اراد الطالب الثقة لنفسه ايضا قال الوجه في هذا ان يامر
المطلوب غير ميم هذا ان يقبض عنه هذا المال للطالب
ان لم يمان ياخذ بذلك ايما شئ يصير ماله عليهما جميعا فان
ادى عزيم المطلوب شئيا الى الطالب كان ذلك قصاصا بما

ضمنه

ضمن له قلت فان كره المطلوب ايضا عنه عزيمه هذا المال و
غير هذا اقال فحيال الطالب بالمال على عزيم المطلوب على ان
هذا العزيم ان لم يوف الطالب هذا المال اليه كذا وكذا
فالمطلوب غارم لهذا حاله وللطالب اخذ به ذلك
فتقع الجواز على هذا الشرط فان وفاه العزيم الى الرجل
الذي شرطه ولم يرجع الي المطلوب فبأخذه بالمال قلت
فهذا اجازير قال نعم قلت ارايت الرجل يكون له المال على الرجل
والمال حال فكل ان ينجه عليه فقال لست آمن ان انجده فلا
تفي لي باداء الجحوم فاراد جيلة في ذلك قال ينجه عليه الى الجحوم
التي يفارقها اليها الى انه ان اخذ اذاما يجب عليه ادائه
بكل كل نجم من هذه الجحوم فجميع المال حال عليه فاذا انجسه
على هذا الشرط كان له **اذا اراد ان يكون دينه باقيا وان قل**
اقرض ما اشترط من ذلك قلت رجل له على رجل مال فاراد المظلو
ان يرهنه بذلك عبد فقال الطالب لا آمن ان يموت بقدا
العبد في الدين يموت بالدين قال فالوجه في ذلك ان يبتزك
العبد منه بهذا الدين ولا يقبضه منه فان حدث بالعبد
حدث كان المال حاله وان اعطاه المال اقاله البيع في العبد
قلت وكذلك ان ساله ان يقرضه مالا على الرهن فتفعل مثل
ما وصفت قال نعم هذا اجازير قلت فزجل له على رجل مال فاراد
ان يرهنه بذلك صغيرا او دارا فقال الطالب لا آمن ان
تسحق مني هذه الصغيرة او **تحقق بعض الرهن** **باب**
الدار مني فيبطل الرهن فما بقى منها قال الوجه في ذلك ان يشرها
بهذا المال على ان المشتري بالخيار الى وقت معلوم فيكون
هذا اجازير فان استحق منها شئ كان المشتري بالخيار ان يشرها
اجاز البيع فيه وكان ذلك بخصه من الثمن وان سئلا احببت
في يده ان تقض البيع فيه حتى يودي اليه المطلوب المال
الذي عليه قلت فزجل له على رجل مائة دينار منها خمسون دينار

شاهدا

بصك ومنون دينار بعير صك وقد حجه المطلوب الطالب ماله
 الحيلة في ذلك حتى يقبض هذا المال قال الحيلة في ذلك ان
 يوكل الطالب رجلا غريباً يقبض منه هذه الخمين الدينار
 اليه بالصك ويشهد له على الوكالة بذلك شهود اعد وكافي
 العلانية ثم يشهد شاهدين آخرين محض من الوكيل انه قد
 اخذ منه من الوكالة والطلها ثم يطالب الوكيل المطلوب بذلك
 المال ويثبت شهود وكالة فاذا قبض الخمين الدينار دفعها
 الى الطالب وغاب ثم يطالبه الطالب بهذا المال قال قال
 قد دفعته الي وكيالك اقام الطالب البيعة على اخراجه من الالة
 فان القاضي يحكم له بالمال على المطلوب ويقول للطالب ابيع
 الوكيل وطالبه بالمال الذي قبض منك فيكون قد وصل اليك
 الطالب ماله كله **في الزكاة** قلت ارأيت رجلاً
 على رجل فقير مال فاذا ان يصدقه بماله على غريمه ويحتسب
 ذلك من زكوة قال لا تجزيه ذلك عن الزكاة قلت فما الوجه في
 ذلك قل الوجه في ذلك ان يعطيه من ماله **تقدم** مقدار
 ماله ويحتسب بذلك من زكاته فاذا قبض الغريم فان اقضاه اياه
 عما عليه من الدين فلا بأس بذلك ويجزيه ما دفع الى الغريم ان
 يحتسب به من زكوة قلت قال كان الطالب له شريك في هذا المال
 فجاذا ان يشركه فيما يقبض من الغريم من الدين قال فالوجه في
 ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه ويقبضه
 ثم يدفعه اليه ويحتسب به من زكوة ويجزيه ذلك عن الزكاة
 ثم يريه من حصته من الدين فيبرأ ولا يشركه شريكه في ذلك قلت
 فوجله عليه زكاة فاذا ان يعطيه منه في كف من بيت فهل تجزيه ذلك
 قال لا ولكن يهب لاهل البيت من زكوة ما شاء ويقول هذه
 صدقة عليكم فاذا اراد ان يكون اميتهم به فذاك ثم قلت
 ارأيت هذا الرجل الذي يجب عليه الزكاة ان كان له قرابة محتاج
 او اخ او اخت او غيرهم فهل له ان يجري عليهم من زكوة ماله السنة
 كلها

عليه

كلها ما يكفيهم قال نعم وهو ما جرد في ذلك مما ان يكون القايض قد
 عليه نفقة كما حد منهم فان اراد ان يعطيه ما فرض عليه القايض
 ويحسب ذلك من زكات ماله لم تجزيه ذلك عن الزكاة قلت
 فان كل قوم في بنامجد لهم وعليه زكاة قال لا تجزيه ان يعطيه
 من زكاة ماله في بنائه ولكن ان نظر الي قوم هم من فقر تلك
 الحيلة فاعطاهم من زكوة ما شاء فاخذوه وبنوا به المسجد
 فلا بأس بذلك ولا يدفعه اليهم في البناء ولكن يقول لا وليك القايض
 الفقراء هذه صدقة عليكم فيجزيه والله اعلم **باب** من الوكالة
 قلت ارأيت رجلاً وكل رجلاً يبيع ضياء له ثم خاف ان يبيع الوكيل
 ذلك ويدخل فيه واراد نسخ وكالة حتى لا يجوز البيع هل من
 حيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع هذا الرجل ضياءه بقدر
 من يتق به مثل ما يباوي ويشهد على البيع شهود اعد وسما
 فاذا فعل ذلك خرج الوكيل من الوكالة في هذا البيع ولم يكن له بيع
 ذلك ثم مستقبل هذا البائع المشتري منه البيع الذي كان بينه
 وبينه يشهد على ما قاله فيعود الى الصانع التي كان ملكها وكان
 للوكيل بيعها من قبل انه قال انما هو انما صاحبها بملك مستقبل
 غير الملك الاول وهذا ان كان الوكيل غائباً عن الموضع الذي
 فيه الموكل ولم يكن للموكل اخراجه من الوكالة ان كانت غيبته
 عن البلد لانه لو كان حاضراً كان له ان يخرج به محضته ويشهد
 على اخراجه فلا يقدر على البيع قلت وكذلك ان وكله ببيع
 عبيد له او تجارية او دار او عرض من العروض وغاب الوكيل
 عن البلد الذي فيه الموكل فلم **يتبين** الوكيل ان يبيع ذلك
 فاذا اخراجه من الوكالة وهو غائب قال الوجه في هذا انما
 شريطة ذلك قلت فان كان وكيله يتقاضي ديناً له او لغيره اضعفه
 او غيرهما ثم كره وكالة الوكيل غائب فاذا اخراجه
 من الوكالة وهو غائب مسألة في ان قرار رجل له ضياء وله او كاد
 فاذا ان يفرد بعض اولاده بمقدار ما يصيبه من ميراثه ويترك

مسألة في الاقرار

سائر ضياعه لولد الباقي ولا يشهد لهم بها وليكنها تكون عيا
ملكه فان حدث له ولد دخل في ميراثه مع ولد الباقي وعيا
ان لا يكون لولد الباقي ازيد من شيء من هذه الضياع دون
الباقي ولا يدخلون في ميراثه ما الحيلة في ذلك وكان اوها
خمسة بنين وابنتين فاراد ان يعزدا بنين منهم بضعة ويترك
سائر ضياعه لبنين وبناته الباقي وان حدث له ولد دخل
معهم قال الوجه في هذا ان يشهد على نفسه كالبنيه بضعة و
يكتب لها بها او يكتب لها بذلك شرا عيا نفسه ويرث لها بذلك
ويكتب على هذين البنين كتاب اقرار يقران فيه بان ضياعه
الباقيتين ويسميها ويحدد لها صارت لا وولد الباقيين وهم
ثلاثة بنين وابنتان بما تكتب في اقرارات ويشهد عليهما
بذلك فان حدث به حدث الموت كان سائر ضياعه لولد الباقيين
وان حدث له ولد دخل معهم في الميراث لانه لا يصدق هذين
على ما بين من ضياعه واما يجوز اقرارهما على انفسهما بما اقراسيه
ولا يكون لهما في ميراثه حق لانهما ان عرضا في ذلك اخرج هذا
الكتاب الذي فيه اقرارهما فاذا قامت عليهما البينة لم يكن لهما
سائر الضياع حق **باب** من البيوع رجل باع رجلا
صغيرا او دارا وقبض الثمن ولم يمكنه ان يسلم ذلك الى المشتري
لغايق عاقبه عن ذلك فقال البايع المشتري ان يوجهه ليشتم
ذلك الى سنة فاجابه المشتري الى ذلك قال لا يجوز التاجيل
والمشتري ان ياخذ به بالتسليم لان هذا التاجيل باطل قلت فهل
في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال يقول البايع للمشتري جميعا
ان البايع كان اجر هذه الضيعة او هذه الدار من رجل
من المسلمين سنة او لها عترة شهر كذا من سنة كذا ثم
انه باعها بعد ان اجرها من فلان هذا ان كان او قبض منه
الثمن فعلم المشتري بالامارة الموصوفة في هذا الكتاب فاخبر
ان يقيم على شرايه ولا ينقصه الى ان تنقضي مدة الاجارة ثم
يقبضها

يقبضها

يقبضها من فلان البايع ورضي له بذلك فليس له مطالبة فلان البايع
بان يسلمها اليه حتى تنقضي هذه السنة الموصوفة في هذا الكتاب
ويؤكد الكتاب بذلك فيجوز هذا قلت فما نقول ان قال المشتري
للبايع اقم ضمينا ليضمن لي تسليم هذا الشيء عند انقضاء هذه
الاجارة قال الضمان جائز ان اقام له ضمينا قلت فان لم يسلم له
الضمين ذلك في الوقت معلية قال قد اختلف اصحابنا في ضمان
التسليم فقال بعضهم يوجب الضامن بالتسليم ويجوز بذلك وقال
بعضهم ان لم يسلم كان عليه الثمن قال ولا حياطة في ذلك ان يقول
في كتاب الضمان ان سلمت الى هذه الارض في وقت كذا وكذا
ولا فانت ضامن الثمن وهو كذا وكذا فاذا فعل ذلك كان عليه
الثمن في القولين جميعا قلت فما يقول ان قال المشتري لا اوجله البايع
بالتسليم ولكن اخذ منه كعند ذلك عيا ان يكون الكفيل بالتسليم
هو الموجه بذلك ولا يكون البايع موجه لانه لعله ان يمكنه تسليم
ذلك قبل السنة قال هذا اجاب ويكتب المشتري عيا الضامن كتابا
بانه قد ضمن له تسليم هذا الشيء عن بايع باع اياه ولا يسميه
عيا ان يسلم ذلك الى المشتري في عترة كذا من سنة كذا ويؤكد
الكتاب بذلك فيكون التاجيل للضامن ولا يكون ذلك تاجيلا
للبايع قلت فيجوز الضمان عيا هذا قال نعم هو جائز مسيلة من الوكالة
قلت رجل وكل رجلا يبيع عبده واشهد له بالوكالة وغاب الوكيل
عن الموكل واراد الموكل ان يخرج الوكيل عن الوكالة حتى لا يبيع العبد
قال لا يجوز اخراجه اياه من الوكالة الا ان يشهد عيا اخراجه ويكتب
بذلك ويصل الكتاب اليه او يبعث اليه بذلك رسولا فيعلمه بانه لم يعلم
بأخراجه اياه من الوكالة فهو عيا وكالة وله ان يبيع العبد قلت او في
هذا حيلة حتى لا يكون له ان يبيع العبد قال نعم يبيع الموالي العبد
من يريه ويشهد عليه بذلك ويدفعه للمشتري ثم يشترطه الموالي
بعد البيع فلا يكون للوكيل ان يبيعه بعد هذا لان وكالة الوكيل
يبيع العبد انما كان عيا ذلك الملك وهو الان ملك حاد قد خرج

اختلف الاصحاب في ضمان التسليم

مسألة من الوكالة

الوكيل من الوكالة في بيع العبد قلت فما تقول ان كان اموره ان يشري
 له عبد فلان فوكله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والوكيل
 غائب لا يمكنه ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتابا
 قال الحيلة في اخراج الوكيل ان يشتري العبد او يوكل من يشتره
 له على انه في ذلك بالخيار ثلاثة ايام فاذا اشتراه عجز ذلك فقد
 ملكه وخرج الوكيل من وكالة بالشرع ينقض البيع بالخيار
 الذي اشترطه فيبطل البيع ولا يجوز للوكيل الذي كان وكاله
 بشرائه ان يشتريه له بعد هذا **باب** من الصلح
 قلت ارايت رجلا خرج رجلا جراحه خطا ففقي عنه المخرج ثم
 مات من تلك الجراحة يجوز العفو قال العفو جائز من التلث
 فان كان المخرج مال يخرج الدية من ثلث ماله جاز المعفو ولو لم يكن
 للمخرج غير الدية التي وجبت على عاقلة الجراح كان لهم ثلث
 ذلك وقال لهم ادوا التلث فقلت فما الحيلة حتى يجوز العفو
 قال ان اقر المخرج ان فلانا لم يخرج هذه الجراحة كان قوله
 جائزا ودرته ولم تقبل بينهم على الجراح لان المخرج قد اذنه
 قلت وكذلك ان صالح المخرج الجراح من الجراحة على مال دون
 الدية قال اما في قول ابي حنيفة فان على العاقلة الدية يحسب
 من ذلك المال الذي صالح عليه الجراح وعليم ان يود وما سبق واما
 في قول ابي يوسف فلان الصلح جائز ويدفع عن العاقلة ما صالح عليه
 الجراح من التلث ويودون ما سبق قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح
 قال ان صالح من الجراحة وما حدث منها فقول ابي حنيفة واتي
 يوسف بذلك واحد ويحسب لهم المال الذي صالح عليه والتلث
 واما في قول ابي يوسف فقوله قد صالحتك عن الجراحة وقوله
 قد صالحتك من الجراحة وما حدث منها واحد وسواهما هو
 صلحهما جميعا قلت ارايت رجلا له عيال الف درهم فصالحه
 منها عيا مائة درهم يورثها المني في هذا شهر كذا من سنة كذا قال
 لم يفعل فعليه ما ابتاد درهم قال هذا اجاب في قول ابي يوسف وقولنا

ولكن

ولكن من خالفنا يبطل ذلك قلت فما الحيلة حتى يجوز هذا في
 قولكم وقول غيركم قال الحيلة في ذلك ان يحطرب المال عن المطلوب
 ثمانية درهم فيبقى ما يتاد درهم فصالحه عيا مائة درهم
 ما يورثها المني في هذا شهر كذا من سنة كذا فان
 لم يفعل قال صلح بينهما يجوز هذا على هذا الشرط قلت فارجل
 كاتب عبد ع على الف درهم يورثها من الكتابه اليه في سنة
 فان لم يفعل فعليه الف اخوي قال لا يجوز هذا قلت فما الحيلة
 في ذلك حتى يجوز قال يكاتب العبد على الف درهم ثم يصالح المولى
 المكاتب بعد ذلك عما كاتبه عليه الف درهم ويورثها المني
 في سنة كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون هذا اجاب في
 هذا الشرط قلت فان كان المولى قد كاتب العبد على الف درهم
 فاراد المكاتب ان يصالح مولاة عيا النصف من ذلك معهما قال هذا
 جائز في قول اصحابنا ولا يمنع ان يفسده عينا ولا من الحيلة
 في ذلك حتى يجوز في قولنا ويجوز ان يصالح المكاتب مولاة
 من الف درهم على عرض من العوض يجوز ذلك في قولنا وقول
 غيرنا **باب** خالفنا قلت ارايت رجلا ادعى من الدعوى في داد
 دعوى والمدعي عليه الذي في يده الدار بتكرار دعواه هل يجوز
 ان يصالح من دعواه على شئ وهو منكر لها قال نعم هذا جائز في
 قياس قولنا ولكن من خالفنا يفسد هذا الصلح اذ لم يكن عن
 اقرار قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح في قولنا وقول من خالفنا
 والذي في يده الدار ما يضمن ان يقرب دعواه فيكون المدعي قد
 اقر بذلك ثم ان كان يصالح فيجوز المقول في اخذ ذلك من يد المدعي
 الذي في يده الدار او يجي شريك للمدعي فيجوز بهن المأثور
 على الذي في يده الدار قلت الحيلة في ذلك ان يصالح الرجل
 المأخوذ عن الذي في يده الدار من هذا الحق على مال معلوم و
 يقرب هذا المأخوذ للمدعي هذا الحق الذي يدعيه فيصالح
 على ما يدعي غير عيا ان يسلم هذا الحق الذي في يده الدار ويضمنه

قد
 سئل في الدعوى

ما ادر كه في ذلك من درك فيجوز ذلك قلنا ارايت اذا صالح المصالح عينا
 عينا ما ذكرتم استحق الانسان بعض هذا الدار هل يرجع المصالح عينا المدي
 بشئ مما يصالحه قال اذ انفق في يدي الذي الدار في يديه مقدار
 دعوي المدي لم يرجع بشئ قلت فما الحيلة حتى يرجع المصالح بقسطه
 مما صالح عليه قال الحيلة في ذلك ان يقول المدي لي ثلث هذه الدار
 والثلاث الباقيات منها للذي في يديه الدار ثم يصالح الاجنبي
 بعد ذلك عينا هذا فيقول في كتاب الصلح اني ذكرت لك ان ثلث جميع
 هذه الدار في ملكي وان لفلان بن فلان يعني الذي في يديه الدار
 واني سألتك ان تصالحني عن دعوي هذه عينا كذا وكذا فاذا
 صالح عينا هذا ارجع المصالح عينا المدي بقسطه مما عليه اذا استحق من
 هذه الدار شي قلت ارايت ان كانت دار في يدي اصل مات وتركها
 في يدي ابني وامرته فادعاهما رجل فصالح المدي عينا غير اقرار فمال
 عليهما عينا ثمانية اسهم عينا المواتة الثمن من ذلك ويكون الدار بينهما
 عينا ذلك فان كان صالحا عينا اقرار كان المال عليهما نصفين والدار بينهما
 نصفين قلت فما الحيلة في ذلك قال يصالح عينا اقرار حتى ان يسلم للموت
 الثمن وللأبن سبعة اثمان فاذا وقع الصلح عينا هذا اجاز وكانت الدار
 بين الابن والموتة عينا ثمانية اسهم قلت ارايت رجلا توفي وترك مالا
 وعرضا فاراد الورثة ان يصالح المواتة من ذلك عينا دراهم او دينار
 والذي ترك الميت من الدراهم والدنانير مجهول لا يعرف قدره قال
 لا يجوز هذا الصلح قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الصلح قال يصالحونها
 من حصتها من ذلك عينا دراهم ودنانير ويدفعون ذلك اليها من حصتها
 من الدراهم ومن بعض العروض التي تركها الميت وتكون الدراهم
 صالحا عن حصتها من الدنانير ومن بعض العروض عينا قدر قيمته
 ذلك وان صالحها عينا عرض من العروض فينوبو قلت فان كان
 للميت ديون على الناس وله عروض ومال الحيلة في ذلك ان يصالحها
 من جميع ما تركه الميت الا الدين عينا كذا وكذا او دراهم او كذا وكذا
 دينار او عينا عرض من العروض اما حصتها من الدين فانهم ينظرون

صلح المرأة والكر

وإذا كان المصالح عينا المدي بقسطه مما عليه اذا استحق من هذه الدار شي قلت ارايت ان كانت دار في يدي اصل مات وتركها في يدي ابني وامرته فادعاهما رجل فصالح المدي عينا غير اقرار فمال عليهما عينا ثمانية اسهم عينا المواتة الثمن من ذلك ويكون الدار بينهما عينا ذلك فان كان صالحا عينا اقرار كان المال عليهما نصفين والدار بينهما نصفين قلت فما الحيلة في ذلك قال يصالح عينا اقرار حتى ان يسلم للموت الثمن وللأبن سبعة اثمان فاذا وقع الصلح عينا هذا اجاز وكانت الدار بين الابن والموتة عينا ثمانية اسهم قلت ارايت رجلا توفي وترك مالا وعرضا فاراد الورثة ان يصالح المواتة من ذلك عينا دراهم او دينار والذي ترك الميت من الدراهم والدنانير مجهول لا يعرف قدره قال لا يجوز هذا الصلح قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الصلح قال يصالحونها من حصتها من ذلك عينا دراهم ودنانير ويدفعون ذلك اليها من حصتها من الدراهم ومن بعض العروض التي تركها الميت وتكون الدراهم صالحا عن حصتها من الدنانير ومن بعض العروض عينا قدر قيمته ذلك وان صالحها عينا عرض من العروض فينوبو قلت فان كان للميت ديون على الناس وله عروض ومال الحيلة في ذلك ان يصالحها من جميع ما تركه الميت الا الدين عينا كذا وكذا او دراهم او كذا وكذا دينار او عينا عرض من العروض اما حصتها من الدين فانهم ينظرون

مقدار

مقدار ذلك فيفقر صونها اياه فيكون لهم عليها وتوكلهم بقبض جميع
 ذلك وان يتعاصرونها به مما لهم عنها لانهم ان ادخلوا الدين في الصلح
 برا العزما من مقدار حصتها من الدين قلت في هذا شي غير
 هذا اقول نعم قلت وما هو قال يصالحونها من حقها من تركت الميت
 من المال العنبر والورق والضياع والدور والمستغلات المتناهية
 وغير ذلك ما خلا ما هو باسم زوجها فلان من الديون عينا ما قلنا
 ثم يقر في اسفل الكتب ان جميع ما باسم زوجها فلان من الديون
 هو عينا فلان كذا وعينا فلان كذا فان جميع ذلك كله لفلان وفلان
 يعني سائر الورثة في ملكهم دونها ودون الناس وان اسم زوجها
 فلان من ذلك عارية ومعونه لهم قلت ارايت رجلا او صبي لرجل
 بخدمة عبيده مدة معلومة واوصي بخدمته ماعاش فازايت
 الورثة ان تبطل هذه الوصية ويسلم لهم العبد فلا يكون للموت
 له فيه حق قال الحيلة في ذلك ان يصالحوا من خدمته العبد عينا
 شي يدفعونه اليه فيجوز ذلك ويبطل حق صاحب الخدمة فيصير
 العبد للوارث يصنع به ما شاء من بيع وعينة قلت وكذا لك
 لو اوصي له بخا في بطن جاريته من ولد قال السبيل فيبر عينا ما
 لك في الصلح في ذلك جازي وسلم ذلك للوارث **باب** من الكفالة
 قلت ارايت رجلا له عينا رجل مال ففجعه عليه واخذ منه كفلا
 بفنائه عينا انه ان لم يواف به عند محل كل نجم من هذه النجوم فاللفل
 ضامن لجميع المال عينا النجوم قال هذا جازي في قولنا ولست آمن ان
 يبطل ذلك غيرنا قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان
 يضمن الكفيل المال عينا انه كلما دفع الذي عليه المال الى الطالب عند محل
 كل نجم من هذه النجوم فهو بري من مال ذلك النجم فاذا ضمن ذلك
 هذا جازي في قولنا وفول غيرنا قلت ارايت رجلا له عينا رجل مال
 فصالحه عينا ان يوهبه عنه عينا ان يضمن له عند فلان هذا المال فان
 لم يضمن فلان فليس فلا يصح بينهما والمال حان قال هذا جازي عندنا
 ولست آمن ان يبطل ذلك بعض من خالفنا قلت فكيف الحيلة

تقضي حكمه من حرج وارادوا بطار
 وكذا

لم

رجل الى راس الشهر فليس هذا تأجيل ولكن كما قال تد كلفت لك
بفئة ما بين هذا اليوم وراس الشهر فان الكفالة عليه اي راس
الشهر قال وليس هذا بمنزلة المال اذا قال صمت لك الف درهم
التي لك عينا فلان الى راس الشهر قال وليس هذا بمنزلة المال
قال فلهذا اجل في المال وليس تأجيل الكفالة بالنفس قال فاذا
مضت الليلة التي اهل فيها المال وذلك اليوم وغابت الشمس
بري الكعيل قلت ارايت رجلا له عيال رجل مال فاعطاه المطلوب
ضميما بهذا المال قال فالمال عيال المطلوب وعيال الضمين وللطالب
ان ياخذ هما بذلك جميعا او ياخذ ايها شيئا قول اصحابنا وقال
بعض المفتي الضمان مثل الحوالة وليس للطالب ان ياخذ الذي
عليه اصل المال قلت فما الحيلة حتى يكون له ان ياخذ ايهمما
شأنه القولين جميعا قال ان يضمن هذا الضمين المال عن
المطلوب عيال ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه له عن صاحبه
بذلك وعيال له ان ياخذ جميع هذا المال ايها شيئا فاذا ضمنه
عيا هذا كان له ان ياخذ بذلك ايها شيئا قلت ارايت رجلا له عيال
رجل مال حال وله به ضمين فتواري الرطل الذي عليه الدين وقال
لا اظهر او يوجلي بالمال والطالب يكون ان يضيئ عيال الضمين
كيف الى حال في ذلك حتى يوجه به هذا المال حتى يظهر فاذا اظهر
اخذه قال الحيلة في ذلك ان كان للطالب من يتيق به بالضمين
ان يقربانه قد قبض المال من الضمين وليشهد له بذلك استهوا
عد ولا يوفيه عيال هذا الوقت الذي يشهد لهم فيه ثم يشهد
بعد ذلك للمطلوب بانه قد اجماله فاذا اظهر كان للضمين ان
يطالبه بالمال باقرانه الطالب له يقبض المال منه ولا يجوز
تأجيل الطالب اياه الى اجماله به بعدة اقاربه يقبض المال من
الضمين قلت ارايت ان لم يكن بالمال ضمين ما الحيلة في ذلك
قال اذا سأل المطلوب التأجيل قال عيال عيال ان او جملة حتى
اخذ منه كفيل بهذا المال ثم يقول انا اتي برجل من قبلي يضمن

منه
القولين جميعا الكفالة مثل
الحوالة في

لا

الي عنه هذا المال بعد ما اخرج من يميني ثم اتي برجل من قبلي يثق
به ويشهد له المطلوب بانه قد امره ان يضمن لفلان عنه هذا
المال الذي له عليه وهو كذا وكذا وانه قد ضمن ذلك لفلان عنه
بامره فاذا اتفق الطالب من ذلك استشهد للضمين بانه قد قبض
المال منه ثم استشهد بعد ذلك انه قد اجمل المطلوب الى وقت كذا
وكذا فلا يلزمه التأجيل ومتى ظهر اخذه الضمين بالمال
باب الوصايا قلت ارايت رجلا جعل رجلا وصيه
في ماله بالكوفة وجعل فلانا وصية في ماله بالبصرة وفلاننا في ماله
بعفاد قال ابو حنيفة هو لا كلم او وصيا للميت في جميع تركته
بالكوفة والبصرة ويخداد وليس لواحد منهم ان يبيع شيئا
من تركته الميت ولا يشتري ولا يقبض دين الا ان يكونوا جميعا
وهو قول زفر وقال ابو يوسف كل واحد منهم وصي فيما اوصى
اليه خاصة قلت فكيف يكون الحيلة حتى يكونوا جميعا
في جميع التركة في ما قاويل كلها قال الحيلة في ذلك ان يجعلهم
اوصيا في جميع تركته عيال انه من حضر منهم فهو وصيه في جميع
تركته وعيال ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصية وينفذ امره
فيها وفعله فاذا فعل الامر عيال هذا كان لكل واحد منهم ان يعمل
في ذلك وجاز امره قلت فان اباد الوصي ان يكون كل واحد
منهم وصيا فيما يوصي به اليه خاصة ولا يدخل مع امره في شيء من
المقاويل قال يقول الموصي قد اوصيت ايا فلان فيما لا يبعد
خاصة دون ما يبعداها من البلدان والامصار وليس لواحد منهم
يدخل يده في شيء مما اوصى به الا غيره فاذا قال هذا لم يكن لواحد
منهم يد في شيء مما اوصى به الا غيره قلت وكذلك اذا قال
فلان وصي في قضاء ديني فلان وفلان وصي في قضاء ديني وفلان
وصي في انفاذ وصاياي وفلان وصي في داري والقيام بامرهم
قلت هذا قاويل في هذا مثل ما قاويل فيما ترحم من البلدان
عيا ما فرت لك قلت ارايت رجلا اراد ان يوصي الى رجل عيال انه

ان لم يقبل وصية فلان وصية قال هو جائز في قول اصحابنا
 وبعض الفقهاء لا يري ذلك جائزا قلت فما الجمل حتى يجوز
 قال الجمل في ذلك ان يقول اوصيت الى فلان وفلان على انه
 ان لم يقبل واحد منهما هذه الوصية قبلها لم اجز فلهذا في
 وحده في جميع تركاته قلت ارايت ان قبل الذي اراد ان يوصي
 اليه يكون له اوصي وصيائه مع قال لي قلت فكيف الجمل حتى
 لم يكون له اوصي وصيائه ان قبل هذا قال يقول قد اوصيت الى
 فلان وفلان على انه قبل فلان فهو وصي خاصة في جميع تركاتي
 وليس الى فلان من وصيتي شيء مع فلان وان لم يقبل فلان
 ففلان وصي في جميع تركاتي فيكون الامر على ما قال قلت ارايت
 الرجل اذا اوصى بوصايا واوصى الى رجل ثم مات زمانا ثم
 اوصى بوصايا واوصى الى رجل اخر قال هما وصيان جميعا وما
 اوصى في الوصية لم يورث الوصية الثانية ثابت بنفذ ذلك
 كله قال ويشهد انه قد اوصى بهذه الوصية الثانية الى فلان
 هذا وان قد ابطال كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية
 واخرج كل اوصى اليه عن فلان هذه من وصية ولم يجعل
 اليه من وصية شيئا وفلان هذا اوصى له في جميع تركاته خاصة
 دون كل من اوصى اليه متقد ما قلت ارايت الوصي اذا خاف
 بعض القضاة ان يباله عما كان وكل اليه وتركه الميت وباله
 البنية على ما انفد من ذلك وما انفق على الورثة وما قضى من الدين
 وما يقبل قوله فيما يقبل فيه قول الوصي كيف الوجه قال يكون غيره
 متولي بيع تركت الميت ويقضى الدين وما يقبل بشيئا ويشهد
 على نفسه بشيئا غير هذا قال نعم قلت وما هو قال يقول ما لورثة
 فلان في يدي مما كذا او كذا ولا يقربه كذا وما قضاه يبايقت
 قال قال له القاضي اخطف انه ما وصل اليه من تركت الميت شيء
 غير هذا الذي اقربته به ولا قبضت شيئا مما له قال اذا كان
 مظلوما فيما عليه وقيما يدعي هو كان قد عمل في الوصية بما يجب

تف

تف

تف فان الدهر من الغناه السالك
 عما وصل اليه من الدين

بجمل

عليه

عليه فليخلف ولا يصرف نيته الى غير ما استخلفه عليه ويقصد
 الى شيء بعينه يبيى انه لم يصل اليه من تركت الميت متاعا سوى
 كذا انما لم يكن في تركت الميت او هو كذا او نوعا من انواع
 اهل متعة مما لم يكن في تركت الميت فاذا خلف على هذا لم يكن
 عليه شيء قلت فما تقول في هذه اليمين التي يبيى بها قال
 فينظر الى شيء من متاع الصبي او متاع الهند او متاع الروم
 مما لم يكن في تركت الميت فيبيى ان ذلك المتاع لم يصل اليه
 هذا اذا كان مظلوما واما اذا كان ظالما لم يبيعه ان يخلف
 على ذلك قلت ارايت رجلا له على رجل دين فاراد ان يوصي لهما
 الدين بما عليه من الدين وله مال يخرج ذلك من ثلثه ولم يكن
 ان يحدد الورثة تركته ففقدت عليه بالثلثين قال
 الجمل في ذلك ان يشتري صاحب الدين ان لم يكن مريضا
 من الرجل الذي عليه الدين ثوبا مقدرا الدين على اثنى
 المشتري في ذلك بالخيار عشر سنين او اقل من ذلك او
 اكثر على ما يريد ويقضى الثوب فاذا مات الذي عليه الدين
 جاز البيع عليه ولزمه الثمن وكان الثمن قصاصا وان نشأ
 قال قد اشتريته منك بديني الذي يملكك وهو كذا كذا
 على ان بالخيار فيه الى غير ذلك من سنة كذا فان مات ثم البيع
 وبني الغريم من الدين وان اراد ان ينقض البيع مادام
 حيا كان له ذلك ويكون دينه على حاله قلت ارايت رجل دفع
 الى رجل الف درهم واوصى اليه ان يشتري بالالف عبدا ويعتقه
 عنه ولم يشهد على ذلك ثم مات وقد صار في ايدي ورثة من المال
 اضعاف هذه الف فاشتري الوصي بالالف عبدا واراها
 يعتقه عن الموصي فخاف الوصي ان يقول له دفع الي فلان الف
 درهم وامرني ان اشتري بها عبدا واعتقه عنه يجوز فحدد
 الورثة ذلك ويأخذون الف منه وكره ان يقول قد اغتقت
 هذا العبد عن فلان ولا بد كمال فيكون وما العبد له ولا يكون

تف

مر

يكون كونه للميت وادخله يعتق بها العبد ويكون كونه للميت
 قال الخليل فيه ان يقر هذا الوصي ان رجلا اخر من المسلمين جاز
 له امر اقران فلان ابن فلان الفلاني دفع اليه الف درهم
 اوصي اليه ان يشتري بها عبدا ويعتقه عن ذم الرجل الذي
 قبل من فلان ما اوصاه اليه من ذلك وقبض منه الف درهم
 فلان الوصي توفي بعد ذلك وان الرجل الذي اوصي اليه فلان
 اشترى بعد وفاة فلان ابن فلان عبدا ووثقه فلان
 وهو هذا العبد واعتقه عن فلان بن فلان الرجل الذي اوصي
 اليه فقد صار فلان الوصي حرا بالعتق الموصوف في هذا الكتاب
 عن فلان بن فلان فلا سبيل لاحد عليه لاسبيل الوفا فان ولاة
 لم يجب بذلك لمن ورثه فلان بن فلان الفلاني ويشهد بخا
 هذا الكتاب فيعتق العبد ويكون كونه للميت الذي اوصي
 الى هذا الرجل ثم شهد له قلت فهل يكون لورثة الميت سبيل
 على المقربين هذا اقرار وعلما العبد المعتق قال لا سبيل لهم
 على واحد منهما لان المقر لم يقر راته قبض من كمال الميت شيئا
 فيلزمه ذلك من قبل ان اقرار هذا الذي يزعم ان الرجل الحر
 اشترى هذا العبد بماله التي دفعها اليه الميت ولا يقول
 ان الميت اوصي اليه في ان يشترى بذلك عبدا ويعتقه عنه
 قلت فما يقول ان اقر هذا الوصي ان الميت اوصي اليه في صحة
 من عقله وجواز من امره ان يشترى عبدا بعد موته بالف
 درهم ويعتقه عنه ولم يدفع المالف ولا قبضها من ماله بعد
 موته وانه قبل من فلان بن فلان ما اوصي اليه مما سمي ووصف
 في هذا الكتاب ثم انه اشترى بعد ذلك ماله عبدا بالف
 درهم وهو فلان الوصي ليعتقه عن فلان بن فلان
 ليرجع بماله درهم التي اشترى بها فلان في مال فلان فان
 اعتق فلان الوصي عن فلان بن فلان على ما اوصي به اليه
 فقد صار فلان بن فلان حرا عن فلان بن فلان فلا سبيل لاحد
 عليه

Copying University

عليه لاسبيل للموالات فان ولاة لم يجب له ذلك من ورثه فلان
 فلان قال هذا اجاز قلت فهل يكون لورثة الميت سبيل على الوصي
 او على المعتق قال لا سبيل لهم على واحد منهما من قبل انهم ان صدقوا
 هذا الوصي فيما اقر جاز العتق ووجب عليهم ان يردوا اليه الف
 درهم وكان الولاة للميت قال ابو بكر فان لم يصدق قومه فيما اتوا به
 فالعبد حرا باقرار هذا المدعي للوصية ولا شيء عليه لانه لم يقر
 بانه قبض من الميت ولا من ماله شيئا قلت ارايت رجلا
 باع دارا له من رجل فلم يقبضها منه المشتري حتى يباعها
 البائع من رجل اخر ودفعها اليه قال قد اتم البائع ودخل
 في ما لم يبعه حين باعها من الآخر قلت فان طالب المشتري
 الاول الثاني بالدار فادار المشتري الثاني ان يعلم له وقال
 المشتري في المشتري الاول ان يصح له عنها فاجابة بالذلك
 ما الخليل في ذلك قال ان اقر المشتري الاول ان البائع كان
 باعته هذه الدار ولم يقبضها منه حتى يباها البائع ان يقبل
 البيع فيها فاقاله وكتب بذلك كتابا قد شهد عليه فيه
 قال هذا اجاز ولا يكون للمشتري الاول على الدار سبيل
 ولكن للبائع ان ياخذ الدار من المشتري الثاني لان المشتري
 الاول اقر ايضا بالاقالة بعد بيع البائع اياها من المشتري
 الثاني فان اراد المشتري الثاني ان لا يرجع عليه البائع فيها
 ان اقر البائع ان المشتري الاول كان اقاله البيع مما قبل
 ان يبيعها من المشتري الثاني فاقار به بذلك جاز على نفسه
 ولا يكون له على الدار سبيل قلت ارايت رجلا قال لامرأته
 انت طالق ثلثا ثانيا وطنتك ولم يطاها قال تطلقت ثلاثا ولا
 تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان تركها اربعة اشهر
 لم يطاها بانك منه بتطليقك بانك قلت فما تقول ان القصص
 عند ثلثها ثم تركها فاسدا فوطيها بعد ما تركها
 بغير شهوة و قال اكره ان يطاها في النكاح الفاسد وان

نسخة من بيع

نسخة من كتاب ان وطنتك

هو وطبها لم يقع عليها الطلاق الذي خلف به الا تلك
 التي بان بها فقد خنت في البهيم من قبل انه وطبها
 حال لا يقع عليها طلاقه قلت فان تزوجها بعد وطبها
 اياها بها كما صححنا قال تكون امراته بانها على تطليقتين
 قلت فما الذي يجب عليه وطبها اياها قال عليه الاقل مما سمي
 لهما من الصداق ومن مهر مثلها قلت فما يقول في هذا
 الوطى الذي كان منه قال هو ووطى حرام الا انه لا حد من قبل
 الشهادة التي دخلت فيه قلت فان خجلت من هذا الوطى فجات
 بولد لزمه نفيه وكان الولد والدة قلت فان وقعت
 عليها تطليقة بغير بلائتم اعتدت والنقض عدتها اليقين
 ان يتزوجها لكانا فاسدا ثم وطبها فقد زعمت ان هذا
 الوطى حرام ولكن لا حد عليه فيه قال نعم قلت فما النكاح الفاسد
 قال يتزوجها بشهادة عديدين او بشهادة صبيين فهذا
 النكاح فاسد لان هذا النكاح بغير شهود وهو فاسد لا
 يلزم الطلاق الذي كان خلف به قلت فما يقول ان زوجه
 ولها قد دخل عليها الزوج فوطبها وهي لا تعلم ان زوجها
 منه فلم تمتنع من وطبه اياها هل يكون تركها اياها لها
 اجازة للنكاح قال لا يكون اجازة للنكاح الذي لا تعلمه
 ولا يقع عليها بهذا الوطى الطلاق هذا اذا زوجها الولي
 بغير امرها بعد النقصا عن ثمانية اشادة الشهود قلت فما يقول
 ان كانت لما وقعت عليها تطليقة بالايلا زوجها الولي منه
 بغير امرها قبل ان تنقض عدتها قد دخل عليها الزوج فوطبها
 ولم تعلم ان زوجها منه فلم تمتنع عليه من الوطى هل يقع
 تمام الثلاث التطليقات فلا تحل له حتى تنفذ زوجها عترة
 الا ترى انه لو وطبها في العدة من غير ان يزوجه اياها
 انها تطلق تمام الثلاث التطليقات وهذا الرجل قال لا يه
 انت طالق ثلاثا ان دخلت هذا الدار ثم طلقها واحدة

حاصل ما مر من طرية
 في حق النكاح

تفصيل النكاح الفاسد

لا

على جعل ثم دخلت الدار ووطي في العدة انه يقع عليها كتابا
 الطلاق حتي تبين بثلاث تطليقات قال وكذا لك المسئلة
 التي قبل هذه قلت ارايت رجلا اوصى الى رجل ولم يبين
 اليه بالوصية ودفع اليه ماله وقال لفلان على كذا وكذا ولفلان
 بن فلان على كذا وكذا ولفلان بن فلان على كذا وكذا فادفع
 اليهم بعد وفاتي او قال قد اوصيت لفلان بكذا ولفلان
 بكذا فادفع ذلك اليهم من هذا الذي دفعته اليك وشهد
 له عياشي من ذلك ثم مات فجا العزما والموصي لهم الى هذا
 الرجل الذي قبض المال فسالوه ان يدفع اليهم ما اوصى به
 لهم فكمروا رجل ان يدفع ذلك اليهم وكره ايضا العزما والموصي
 لهم ان يقولوا بانهم قبضوا ذلك من هذا الرجل ان يدفع ذلك
 اليهم من مال فلان فالحيلة في ذلك قال ان يكتب عياش عتريه
 كتابا فيقول العتريه هذا المكتب لفلان بن فلان كتب له فلان
 بن فلان واقوله جميع ما فيه واشهد له عياش نفسه بذلك شهودا
 سموا آخر هذا المكتب اني ذكرت لك ان عياش فلان بن فلان انفلان
 مالا مبلغ كذا وكذا وان فلانا توفي واوصى اليك واني سالتك
 ان تدفع جميع الذي ذكرت لك انه عياش فلان من هذا المال المسمى
 هذا المكتب عياش فلان نابوي من ذلك وعياش الى ضامن مجمع
 الذي يدرك فلانا واحد من الورثة في ذلك وذكر من قبل
 وليستني ان اخلص فلان وورثته من جميع ذلك كله واسلمهم
 منه او ارد عليك ما يلزمني ويجب عياش ردة عليك فاجبني الى
 جميع الذي يسألك مما وصفيه هذا المكتب ووقعت الى جميع
 هذا المكتب او كذا قصاص فلان بن فلان وقبضها منك
 ثلثة وافنية وابرت فلان من جميع ورثته من ذلك ولا يقول
 من مال من دفعها فلا يكون عليه ولا عياش قبض ذلك عيلا
 لو ارث ولا غيره وكذا لك الموصي لهم يكتب عياش كل رجل منهم هذا
 ولا يقول دفع لك من مال فلان فاذا فعل ذلك لم يكن لو ارث

عليه ولا يحيا الموصي له سبيل فيما قبضوا بسبب الوصية ويؤكد ذلك
الكتاب على الغرما وعلى الموصي لهم وانما كتبت حمل الكتب ولم استقص
فيتنفي للذي يكتب الكتب ان يكتب ذلك ويحيط فيه قلت ارايت
رجلا له عبد وامه فتسلاهما ان يزوج واحد منهما من صاحبه فحلف
بحريتهما ان لا يزوجهما ما الحيلة في ذلك حتى يزوجهما قال الحيلة
في عينه ان يبيعهما بغير من يثني به من دله او غيرهم ثم يزوج
قال الحيلة في عينه ان يبيعهما بغير المشتري فاذا عقد النكاح اشترا
هما المولي الذي يارهما فيعود الى ملكه ولا يحنث في عينه قلت ارايت
رجلين لهما على امرأة مائة دينار فزوجها لهما فاحصه من المال
الذي عليه هل يشركه ان يشركه فيضمة نصف حصته من المال الذي عليه
قال اياي قولنا فليله ذلك ولست اسن ان يضمنه بعض الفقهاء قلت
ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يعيب الذي تزوج المرأة
للمراة حصته من هذا المال ثم يزوجها عا عشرة دراهم ثم يعيب
لله المرأة العشرة دراهم التي تزوجها لهما فلا يكون عليها
في ذلك سبيل **ابواب** الايمان قلت ارايت رجلا
تزوج امرأة على مائة دينار فدفع المهر اليها او الى الولي الذي
يجوز قبضه عليها وحلفت ان تكون قبضته منه ولا تقبض لهما فاقبض
يجوز قبضه عليها وخذ الزوج **ابواب** ان يهرما المهر عند القاضي
فيلزمه آياته ويجعل القول قول المرأة ما الحيلة في ذلك قال اذا كانت
طالمة وسعة ان يحلف لهما وينوي شيئا اخر قلت فينبغي ما ينوي قال
القاضي يستخلفه بالله ما تزوجها على مائة دينار على ما ادعت قال
ينوي انه تزوجها اليوم على مائة دينار فيكون له شتر قلت
في هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان كان ببعها
وقد منه آية القاضي فيبعد ادخالها بالله وينوي انه لم يزوجها
بالكوفة على مائة دينار قلت وكذلك ان نوي انه لم يزوجها
بالبصرة على مائة دينار وكذلك ان نوي بالمدائن غير
البلد الذي تزوجها فيه قال نعم قلت وكذلك ان حلف انه لم

يزوجها

يزوجها بالبصرة على مائة دينار وكذلك ان نوي بالمدائن غير
ونوي انه لم يزوجها على مائة دينار ونوي انه لم يزوجها
شهر رمضان قال نعم وكذلك ان نوي شهر ربيع الشهر وغير
الشهر الذي كان تزوجها فيه قال لا حنث عليه ذلك وكذلك
ان نوي انه لم يزوجها في مسجد الجامع على ما ادعت وكذلك
ان نوي انه لم يزوجها في دار فلان على مائة دينار قلت ارايت
ان كانت قبضت منه نصف المهر او قبض ذلك لها ولها
ثم انكروا لك لهما الولي واراد استخلافه وادعت المرأة المائة
دينار قال يعلمها بما بقي لها عليه قال فكيف يحلف لهما انه لم يزوجها
على مائة دينار على ما قلنا ذلك قلت اليس يستخلفه القاضي بآيته
بما تزوجها على مائة دينار وانك تزوجتها على خمسين دينار
قال بل قلت فكيف ينوي فيما يستخلفه بانه تزوجها على خمسين
دينار قال ينوي انه تزوجها على هذه الخمسين التي اقربها
وعلى الخمسين دينار التي قبضتها لهما الولي فلا يكون عليه بمسرة
قلت ارايت ان كان تزوجها على خمسين دينار بالشهود ثم
اظهروا المائة دينار بعد ذلك قال المهر هو الذي عندك او على
خمسين دينار اقلت قال ادعت المائة دينار التي كانت في القلانية
واستخلفه على ذلك قال يحلف انه لم يزوجها على مائة دينار في
النكاح السرا الذي عقدته او قال كذلك ان نوي انه لم يزوجها
اليوم على مائة دينار او في الكوفة او في بلد من البلدان او في
يوم فصد له او غير اليوم الذي تزوجها فيه قال نعم وله بنته
في ذلك وكذلك ان نوي شهر ربيع غير الشهر الذي كان تزوجها
فيه قال نعم قلت رجل طلق امرأته ثلاثا وحلف ذلك فاداد المقام
معه قال لا تحذف النكاح ولا يقول كتب امرأته وحلفتني فانها
ان اقربت بهذا وادعت الطلاق الزمها الحاكم بالنكاح وكلها
ان تأتي بالدية على ما يدعي من الطلاق قلت فان كان لها مائة
ولد فقال للحاكم استخلفها بالله ما هي امرأتي وما هذا الولد ابي

خف

منها وهو ظالم لها في دعواه انها امراته ما الحيلة لها في هذه
 اليمين قلت ان يحلفها على الفجر فحلف له فاذا قال لها القاضي
 قولي والله قالت هو وتدعي قولها هو والله حتى لا يقطن
 القاضي الي ما قالت فانها ان قالت هو والله وموت في اليمين
 لم يكن عليها شيء قلت ارأيت ان كان طلقها الزوج مثلا
 ثم تزوجت زوجا غيره ثم دخل بها وانقضت عدتها ثم ردت
 اليه فتر وجهها ثم ادعت عليه انه طلقها ثلاثا وارادت ذلك
 ذلك الطلاق الذي كان وقدمته الي القاضي يري استحلافه مطلقا
 ثلاثا ولا يستحلفه والله ما هي طالق منك ثلاثا عما ادعت قال
 يحلف لها بالله ما طلقها ثلاثا عما ادعت ويتوي في هذا النكاح
 الذي تزوجها العترة فيكون له بنية ولا يات في عيمته قلت ارأيت
 رجلا كان عليه مال لرجل يتيمة فيبيعه منه ولم يشهد عليه بقبض
 ذلك او كان تزوج امرأة عايلة دينار وهذا او في الحلية
 دينار ولم يشهد عليه او كان دفع ذلك الي ولها ولم يشهد
 عليه وطالبة المروءة او طالبة ذلك الرجل فازدت المروءة
 اخلافا في ذلك واراد الرجل ان يحلف على عاين وهو ظالم له
 فيها قال اذا استحلفه القاضي عليه فقال له قل والله قال هو
 ويدعي قوله هو والله حتى لا يعرف القاضي قوله هو والله وكذلك
 كل يمين يستحلف فيها بالله وهو مظلوم في ذلك فليقل هو والله
 ويدعي قوله هو ويمضي في اليمين على هذا فانه لا اثم عليه في ذلك
 وكذلك رجل له عايل ماله فطالبه به قبل الاجل واراد اخلافه
 ذلك قال اذا قال له قل والله الذي لا اله الا هو قال هو والله الذي
 لا اله الا هو حتى يتم اليمين على هذا فاذا فعل هذا لم يكن هذه يمين
 لانه انما يقول هو والله الذي لا اله الا هو عالم العيوب والشهادة فهذا
 ليس على كعب عليه فيها ما ثم قلت رجل قال ان بعثت عبدي هذا فهو
 حر قال طالع ان باعه لم يقع عليه عتق لانه قال ان بعته فهو حر فوقع
 العتق عليه بعد بيعه وبعد حروجه عن ملكه وكذلك لم يعتق

قف
 قالت بوا

قف
 كل يمين يستحلف فيها بالله
 فظلوم قتل

قف
 ان بعثت عبدي هذا فهو حر

قد

قلت لما يقول ان باعه بيعا فاسدا او باعه عيانه بالخيار قال
 يعتق عليه قلت فان باعه عيانه بالخيار قال يعتق قلت فان باعه
 بيعا فاسدا وهو في يد المشتري قال لا يعتق **باب اليمين**
 في الشراء قلت ارأيت ان اشتري من رجل دارا او صغيرا او غيره ذلك
 ثم انتقص البيع الذي كان بينهما باع او بعير ذلك ثم ان البائع
 ادعي على المشتري انه اشترى ذلك منه وقدمه الى القاضي وهو يري
 استحلافه بالله ما اشترى ذلك منه والبائع ظالم له في هذه
 اليمين والدعوى قال يحلف بالله ما اشترى ذلك منه ومنه الضعيف
 بالف دينار ويحلف انه لم يبتئ بها مئة باليمن وبكلمة او بالدينار
 او بدين من البلدان غير البلد الذي وقع البيع بينه وبينه
 فيها قلت وكذلك انه لو حلف انه لم يبتئ ذلك منه ونوي في شهر
 رمضان او في شهر من الشهور غير الشهر الذي كان اشترىها
 فيه قال نعم قلت وكذلك ان حلف انه لم يبتئ بها مئة في يوم الاخي
 او يوم الفطر او في يوم من الايام غير اليوم الذي كان اشترىها
 فيه قال نعم اذا قصد الى شيء ونواه وهو مظلوم فلا اثم عليه في ذلك
 قلت ارأيت ان كان المشتري هذا الذي ادعي على البائع هذا البيع
 الذي كان انتقص وهو ظالم للبائع في دعواه وقدمه الى قاضي يري
 استحلافه بالله ما بعث من هذا هذا الشيء الذي يري عليه قال
 يحلف ويتوي انه لم يبعه ذلك ايضا في بلد من البلدان وله ان
 يتوي في ذلك ما قلنا ان للمشتري ان يتوي في عيمته ما اشترى ذلك
 قلت رجل باع من رجل جارية بمائة درهم ويري اليه من عيوبها
 فجاء المشتري بعد ذلك يريد ان يردّها عليه يعيب وليس للبائع
 بينة على البرائة من العيوب وليس يمين انه ان اقترانه باع الى الجارية
 منه ان يردّها بالعيوب الذي بها قال ان قال ما بعته هذه الجارية
 ونوي انه ما باعه اياها في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او في
 مسجد الجامع او في بلد من البلدان ان نواه وقصد غير البلد الذي
 كان باعه اياها فيه فلا اثم عليه بذلك قلت فلو حلف بالطلاق

والبيع

قف

قف
 لا اثم عليه

ان لا يبيع هذه الجارية بمائة دينار حتى يزداد واحتاج
 الى بيعها ولتجد لها الزيادة التي حلفت عليها قال ان باعها
 بتسعين دينار او مائة درهم او مائتي درهم قال لا يحنت
 قلت وكذلك بان باعها بتسعين دينار او ثوب او عبد او
 من العروص قال لا يحنت الا ان يبيعها بمائة دينار قلت
 كذلك ان كان باعها بتسعين دينار او له حنطرة قال نعم
 لا يحنت في يمينه قلت فزجل حلف ان لا يبيع هذه الجارية
 من فلان ثم اراد ان يبيعها منه ما الحيلة في ذلك قال ان
 باعها منه ومن غيره لم يحنت قال وان باعه تسعة وتسعين
 ستمائة وذهب له السهم الباقي لا يحنت ايضا في يمينه قلت
 فان باعها من رجل اشترىها للمخلوق عليه قال لا يحنت قلت
 فان باعها رجل من المخلوق عليه بغير امر المالك ثم احاز الخالف
 البيع قال يجوز البيع ولا يحنت في يمينه قلت فزجل قال عدي
 هذا حوان بغيره ثم باعه بعد يمينه قال لا يعتق العبد من قبل
 ان العتق انما يقع بعد خروجه عن ملكه فلا يعتق بهذا القول
 قلت فان حلف ان لا يبيع جاريته هذه فباعها ببيع فاسدا
 قال ان كانت في يديه حين باعها او قبضها المشتري ثم باعها
 منه ببيع فاسد لم يعتق من قبل ان البيع وقع عليها وخروجت
 عن ملكه وصارت للمشتري فلم يعتق قلت فان حلف ان لا يبيعها
 فباعها على انه بالخيار بينها ثلاثة ايام قال تعتق لانهما على ملكه
 قلت فزجل قال ان اشتريت هذا العبد فزوجته ثم اراد ان يشتريه
 ما الحيلة في ذلك حتى لا يحنت قال ان اشترته ثم فاسدا وهو
 في يد البائع ولم يقبض منه انحلت اليمين وليس العبد في ملكه وسقطت
 اليمين ولم يعتق العبد ثم يشتري العبد بعد ذلك شر اصحح
 فلما يلزمه حنت قال وان اشترته على ان البائع فيه بالخيار ثلاثة
 ايام ثم ناقضه البيع فيه ثم اشترته بعد ذلك شر اصحح امتقبلا
 لم يلزمه حنت ولم يعتق العبد من قبل انه يلزمه الحنت فيه حين

قوله لا يبيعها من فلان ثم اراد ان يبيعها منه ما الحيلة في ذلك قال ان

قوله ان اشتريت هذا العبد فزوجته ثم اراد ان يشتريه ما الحيلة في ذلك حتى لا يحنت قال ان اشترته ثم فاسدا وهو في يد البائع ولم يقبض منه انحلت اليمين وليس العبد في ملكه وسقطت اليمين ولم يعتق العبد ثم يشتري العبد بعد ذلك شر اصحح

اشترته

اشترته على ان البائع بالخيار وليس هو في وقت الخيار ملك قلت
 فان اشترى منه تسعة وتسعين ستمائة سهم وذهب له
 البائع السهم الباقي قال لا يحنت ولا يعتق العبد قلت فاذا حلف
 لا يشتري هذه الدار فاراد ان لا يشتريها قال ان اشترى
 غيره فاشترىها او اشترىها هو وغيره اما ابنة او زوجة
 او امرأة ممن يثق بها لم يحنت قلت فما يقول ان اشترى منها
 تسعة وتسعين ستمائة سهم وافرله بالسهم الباقي
 انه صار له بحق عرقه له فابصر الدار ولم يحنت في يمينه
 قلت لما معني بهذا السهم الذي افرله به قال يجعله على سبيل
 الهبة ان كانت مما يمتنع قلت فزجل قال امراته طالق ان ملك
 هذه الدار قال الحيلة في ذلك ان اراد شراؤها ان يطلق
 امراته تطليقه واحدة ثم يدعيها حتى تنقضي عدتها
 ثم يشتري الدار ثم يتزوج المرأة التي كان طلقها بعد
 ما اشترى فلا يقع على امراته الا التطليقة التي كان طلقها
 قلت وكذلك ان كان حلف بعقده فاليك ان ملك هذه الدار
 قال الحيلة في ان يملكها ان يبيع مما يليك ممن يثق به فاذا اوجب
 البيع عمل في ملك الدار حتى يملكها اما بشر او اما بعينه
 ثم يستقبل البيع في مما يليك وقد صارت الدار في ملكه قلت
 فان اشترى منه تسعة وتسعين ستمائة سهم لنفسه و
 اشترى السهم الباقي لزوجته باسمها قال لا يحنت لان ملك
 الدار كلها ليس له قلت وكذلك ان اشترى السهم الباقي لولد
 له صغير قال لا يحنت فان اشترى ذلك ابن له كغيره لم يحنت
 ايضا قلت ارايت رجلا له على غريم له مائة درهم فحلف
 ان لا يأخذ ماله عليه اليوم الا جملة فاخذ جميع منه ماله عليه
 في ذلك اليوم فوجد منه مائة درهم فاستبد له منه قال ان
 استبد له في ذلك اليوم حنت واستبد له من العبد لم يحنت
 قال فان لم يستبد له منه اصلا قال لا يحنت من قبل انه قد

قوله امراته طالق ان ملك هذه الدار

مما كان عليه درهما وهو الدرهم المستوفى الذي كان اخذه في الدرهم
قلت الرجل يحلف عينا امراته ان لا ياكل من كسبها ولا ياكل من كدها
واليمين بالطلاق قال فاراد الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك
ان ينظر كل كسب من شئ جات به فو ذقيمة لعيرة امام ولد
او بعض من تنق به ويعتدل الموهوب له ويقبضها فينفق الموهوب
له ما وهب له وياكل من ذلك فلا يكون عليه حنث فاذا وهبت كسب
لزوجها فقبيل البتة وقبض ذلك فالفقر والحلم منه قال لا يحنث لان ذلك
قد صار كسبا له حين وهبته له كذلك لو حلف بالطلاق ثلاثا ان
لا ياكل من كده ففعل مثل هذا قال نعم قال ان نظر الى ما كسب فاشترى به
من امراته شيئا ودفعه اليها فالنقطة منه لم يحنث في يمينه قال فان
طلقها تطليقة وتركها حتى تنقض عدتها فلم يقربها ولم ياكل من كده
ولا من كسبه ثم اكلت من كده ومن كسبه القضاء عدتها ثم تزوجها
بعد اكلها تزويجا مستقلا لم يحنث في تلك اليمين حنثا يقع به
عليها الطلاق الذي حلف به من قبلها انما اكلت من كده وكسبه
بعد القضاء عدتها وخروجت من العدة وليست بامرته قال وان شاور
متهما تويا او شيئا غير ذلك متاهة كل شهر بشئ سمي او بها ومه كل يوم
بكذا وكذا درهم فلزم منه الكرا عا ما قد انكرى وكلما جاشئ من كوه
او من كسبه دفعه اليها من كرا الشئ الذي قد انكره منها ثم تنفق في
وباكل الرجل معها وعياله فلا يحنث في يمينه **باب** اليمين
في الكسوة قلت ارأيت رجلا طلق عينا امراته بالطلاق ثلاثا ان لا ياكلها
قال الحيلة في ذلك ان يهب لها دراهم فكل شئ المرادة بها فلا يحنث
في يمينه قلت وكذلك ان وهب لها دراهم وقال لها اكسي بها
فانه لا يحنث اذا كان فيما مضى يقبض لها الكسوة كما تقطع النكاح
النسايهم وعيالاتهم وان كان من يدفع الى عياله من كسوتهم ليكسوا
هم فانه يحنث في يمينه اذا دفع اليهم دراهم لتكسي بها فان وهب
لها دراهم وقبضها واشترى بها كسوة لم يحنث قلت فبطل هذا
غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان اشترت المرأة ثيابا من

خلف المالك اذا لا كسوة

ثم ان الزوج قضا البزاز عنده من ذلك لم يحنث في يمينه قال
وان اخذت المرأة من مال زوجها شيئا فاكست به من غير
امر لم يحنث في يمينه قلت فان باعها متاعا لكسوتها فاكست
بها قال لا يحنث قال وان باعته المرأة ثوبا يساو عشرين
عمامة واكست بالمائة لم يحنث قال وان اشترى متاعا مما يصح
لكسوتها فوهبه لولدها فاخذته فاكست به لم يحنث قلت و
كذلك ان كانت اليمين على ولد له وعياله من ثيابه او احد
من عياله قال الامر فيها وفي غيرها سواء على عياله او صفت ذلك
باب اليمين في النفقة قلت ارأيت رجلا حلف
ان لا ينفق عينا امراته بالطلاق ثلاثا او حلف ان لا ينفق عياله
او عياله ولده او عياله رحم محرم ما الحيلة في ذلك حتى ينفق عياله
عليه قال ان وهب للمخلوق عليه مالا وقبضه وانفق المخلوق عليه
من ذلك المال على نفسه لم يحنث الخالف في يمينه قال وان اشترى
الخالف من المخلوق عليه ثوبا او عرضا من العروص وزاد في
نفق ذلك العروص على ما يشاء ويملك كثير او قبض المال فانفق
منه المخلوق عليه لم يحنث الخالف في يمينه قال وكذلك ان اشاور
الخالف من المخلوق عليه ثوبا او اشاور شيئا كثيرا ورفع اليه
الاجر فكان ينفق لم يحنث الخالف في يمينه وان كره الخالف
ان يهب ذلك للمخلوق عليه فاجز ذلك منه وقبض المخلوق عليه فا
ستفضل من اجرتها فانفق لم يحنث الخالف قلت فان كان رجلا
كان ينفق في من له وياكل المخلوق عليه منزله كاحد العيال فاراد
ان يكون الامر كما كان فان حلف بالطلاق ثلاثا فالحيلة له ان يطلق
امراته تطليقة واحدة ويدعها لا يقربها حتى تنقض عدتها
ياكل المخلوق عليه من مال الخالف ولا ينفق عليه شيئا حتى تنقض عدت
المرأة فاذا انقضت عدتها انفق الخالف على المخلوق عليه ما كان
ينفق عليه قبل ان يحلف فيحنث وليست المرأة امراته ولا يقع
عليها الطلاق ثم يزوجها ساهدين ومهر جديد وتصير امرته

ثم

ولا يقع عليها وتسقط اليمين قلت ارايت ان كان هو طلق امراته
 تطليقتين قبل هذه اليمين ولم يكن يمكن ان يطلقها واحدا
 فتبين ثلاث تطليقات فلا تخل له حتى تنكح زوجا غيره فحل
 له جيله في يمينه هذه قال ان استاجرت امراته في كل سنة
 بكذا وكذا عيلا ان يجزى لها في تجارة نفسها وفي اي التجارات شافكون
 كسبه لها ويكون له عليها اجرة الذي استاجرت به وتأخذ كسبه
 فتتفق عليه ويحلفها وعياله فلهما فلهذا لا حنث عليه في يمينه
 قلت فما تقول ان كان الرجل صانعا ببدن مثل صانع او خياط او غير
 ذلك من الصناعات قال ان استاجرت عيلا ان يخطب لها مشاهرة
 يتقبل العمل في كل شهر باجر معلوم فان هذا جائز ويكون الكسب لها
 ويكون له عليها الاجر الذي استاجرت به وينفق المراتة كسبه
 ولا يكون هو المنفق ولا يمينه قلت ارايت ان كان الرجل اعمالا
 ان لا يتفق عيلا ولده وهم صغار فخاف من المراتة ان تطالبه
 بالنفقة عليهم فالوجه في ذلك ان يعمل ببعض هذه الوجوه التي
 فسرناها **باب** في المساكنة والدخول والخروج قلت
 ارايت رجلا يحلف ان لا يسكن رجلا ولا يخل له جيله في المساكنة قال
 ان يسكن كل واحد منهم في مقصورة في دار واحدة لم يحنث الخالف
 قلت ارايت رجلا يسكن كائنا ساكنين في دار تحلف احدهما ان لا يسكن
 الاخر ولا يخل له جيله في المساكنة قال لا يسكن الاخر ولا يخل له جيله
 قال الحليم ان يخرج وهو عياله وينبع ساعه كله ممن يتقرب
 فان تركه المشرقي في الدار لم يحنث الخالف في يمينه قلت ارايت
 ان كان المتناع لزوجته وقد حلف ان لا يسكن الساكن فامتنعت
 المراتة من التحول معه قال ابو بكر وكذلك ان حلف ان لا يسكن
 هذه الدار فامتنعت المراتة من التحول معه قال اذا تحولت
 هو وامتنعت المراتة من التحول معه لم يحنث في يمينه قال لدا
 رجلا حلف ان لا يسكن دار فلان ما الحيلة قال ان يبيع داره
 من داره ستمائة الف سهم من ابن له او ممن يتقرب به فكن الخالف

قالوا انهم لو لم يكن له زوجة لم يخل له جيله
 وقول ما كان له خاصة فليس له حنث في
 يمينه ان امتنع المرأة من التحول معه

حلف لا يسكن دار فلان

ذكر

ذلك في هذه الدار لم يحنث في يمينه قلت وكذلك لو حلف
 ان لا يسكن هذه الدار ما دامت فلان فخرج فلان من ذلك
 ستمائة الف سهم من هذه الدار من ملكه فكن الخالف بعد
 ذلك هذه الدار لم يحنث قلت ارايت رجلا حلف ان لا يسكن
 هذه البيت او هذا الحانوت قال ان هدم البيت ثم بني
 او هدم الحانوت ثم بني ثم سكنه الخالف بعد ذلك لم يحنث
 في يمينه قلت فان حلف ان لا يسكن هذه الدار قال ان منعه
 مانع من التحول منها فلم يحنث التحول لم يحنث في يمينه قلت فرجل
 حلف بعد ادعاء عابرسيل الحيلة في ذلك قال ان كان الخالف
 بناحية الموصل افتاه المفتي ان يقصد اليه المدايين فيكون ممره
 بعد ادعاء عابرسيل ويقول هذا المفتي لبعض من مع هذا المستفتي
 اذا صار الخالف الى بغداد وهو يريد ان يمر فيها حتى يصير الى المدائن
 فمره بالمقام بها ولا تعلمه هذا حتى يصير الى بغداد ان يكون دخوله
 الى بغداد ادعاء ما حلف عليه عابرسيل وان كان الخالف بناحية البصرة او
 واسط يقصد بخروجه الموصل فيدخل بغداد عابرسيل ثم يقول
 له الذي معه اتم ببغداد فاذا اقام بها على هذا الوجه لم يحنث
 في يمينه قلت ارايت رجلا حلف كل واحد منهما قال الحليم في ذلك
 ان يدخل جميعا معا لا يتفق واحد منهما صاحبه بالدخول فاذا دخل
 جميعا لم يحنث واحد منهما قلت وكذلك ان حلف كل واحد منهما
 ان لا يبدأ صاحبه بكلام قال اذا تكلما جميعا معا وكلم كل واحد منهما
 صاحبه وكان الكلام منهما جميعا معا لم يمتنع واحد منهما صاحبه
 لم يحنث واحد منهما في يمينه قلت ارايت رجلا حلف لا يدخل
 دار فلان قال ان حل فادخل مكرها لا يطاوع من يحمله لم يحنث
 في يمينه قلت فرجل حلف على امراته ان لا تدخل عيلا او عيلا
 امها او عيلا غيرهما قال الحليم في ذلك ان تدخل المرأة الموضع
 الذي تريد ثم يجي الخلق فدخل عليها اذا كان اخوها
 او غيره فاذا فعل المخلوق عليها لم يحنث الخالف قلت فرجل

من

من دخول

ان لا يدخل هذه الدار رجل صاحب
 الحيلة

من

تحت
حلف ان لا يخرج المرأة

وهو سفياد ما كملته في ذكره فاستول
المفتي اخرج في يومه ذكره تاسدا
الالكوفة

تحت
انته طالق ثلاثا ان سعدت وطالت
الامانة انزلت

حلف على امرائه ان لا يخرج من منزله الا باذنه منه قال هذا
يحتاج ان ياذن لها الزوج في كل مرة يخرج قلت فما الجملة
في ذلك قال الجملة في ذلك ان يقول لها قد اذنت لك ان تخرجي
فما شئت فاذا قال لها ذلك فخرجت ولم تستاذنه بعد ذلك
لم يحث الزوج في يمينه قلت ارايت رجلا حلف بايمان شديد
ان يخرج في يومه ذلك الى الكوفة ويقول لبعض من مع المستفي
اذا خرج يريد الكوفة فجاوز ابيات بعد اد وتشارف من سحر
نحوه قال له يرجع ولا يعلم بهذا حتى يخرج من بعد اذ فاذا فعل
هذا لم يحث الحالف في يمينه قلت ارايت رجلا حلف على امرته
ان لا يخرج من باب هذه الدار ما الجملة في ذلك قال الجملة
ان تفتح لتلك الدار بابا من غير ذلك الباب فتخرج منه او تخرج
من السطح الى دار بعض الجيران فاذا افعلت ذلك لم يحث الحالف
في يمينه قلت ارايت ان نظرت الى امرائه وطى تريد ان يصعد
السطح فقال لها انت طالق ثلاثا ان صعدت وانت طالق ثلاثا
ان نزلت قال الجملة حتى لا يحث ان تحمل فتتزل فلا يكون
هي التي نزلت فلا يحث في يمينه قلت ارايت رجلا في مصر
في شهر رمضان حلف على امراته بالطلاق ثلاثا ان يجامعها في
يومه ذلك وحلف على حابلية ان يجامعها في يومه ذلك ما الجملة
له في ذلك والتخلص من يمينه قال الجملة في ذلك ان يوافق هو
والمراته التي يجامعها فاذا خرج يريد سفر ثلاثة ايام كان
له ان يطأها في يومه ولا يحث قلت فان اراد الرجوع الى مصر
من يومه قال انها انت نيتي وخر وجهي يريد السفر ثلاثة ايام
فقص ذلك فخرج من يومه ذلك لم يكن عليه حث ويحتاج
ان يقول المفتي لبعض من معه اخرج معه فاذا اجاوز بيت
مصر وخرج عنه فوقع على امراته ووطئها امرته بالرجوع ولا
تعلم ذلك الا بعد ان يطأ المرأة فهذه الاجود قلت ارايت
رجلا قال لامرته انت طالق ثلاثا ان فعلت كذا وكذا

ان

ان النبي اوصي النبي فشي مرة ففعل ذلك الشيء ثم بعد ذلك المدة
فعله لا يحث ولا تطلق امراته وان كان ذلك ذكرا **باب**
اليمن في التقاضي قلت ارايت رجلا حلف لا ياخذ ماله على
فلان الا جملة او قال جميعا او قال لا اخذ حتى الذي على فلان الا
جميعا او قال الا جملة ما الجملة حتى ياخذ تفارقا ولا يحث
قال الجملة في ذلك ان يدع ماله الذي على فلان درهم فلا
ياخذ وان كان حقه دنانيرا ان يدع منه قنطارا او قنطارين
وياخذ الباقي تفارق فلا يحث في يمينه لانه لم ياخذ ما لم كله قال
ولا حقه كله قال وان كان حقه طواما فترك كيله ونحو ذلك فلا
يحث في يمينه قال اخذ من فلان جميع حقه تفارقا فكان فيما
اخذ منه قنطارا سموقه قال لا يحث قلت فان حلف لا ياخذ شيئا
دون شيء ما الجملة في ذلك قال الجملة في ذلك ان لا ياخذ حقه
من فلان لكن ياخذ من غيره فلان قضا عن فلان فلا يحث
في يمينه قلت فان لم يكن لفلان احد يودي عنه قال فان كان للطالب
من يقبض ذلك له اما ابن او ام او اخ فقبض ذلك للمطالب فلا
يحث الطالب في يمينه لانه لم يقبض ذلك بنفسه فحث في يمينه
قلت فان كان الذي عليه الحق هو الذي حلف ان لا يدفع الى فلان
حقه درهما دون درهم فاراد ان يدفع ذلك تفارقا ما الجملة
حتى لا يحث في يمينه قال الجملة في ذلك ان يحبس من الحق
الذي عليه درهم فلا يدفع ويعطى الباقي تفارقا فلا يحث
في يمينه قلت ارايت رجلا حلف ان لا يفارق فلانا عن يمينه حتى
ليستوي ماله عليه ما الجملة في ذلك قال ان قبض قوم على الطالب منقو
من ملازمة المطلوب حتى يهرب المطلوب عنه لم يحث الطالب في
يمينه قال وكذلك ان شغل انسان بالحدوث والكلام حتى غفل
عن ملازمة المطلوب فهرب المطلوب منه قال لا يحث الطالب
في يمينه قلت وكذلك ان قام الطالب فربى المطلوب قال نعم لا يحث
الحالف في يمينه قلت وكذلك لو ان سلطانا منع الطالب من ملازمة

وصناع ورقيق ومتاع وغير ذلك قال الحيلة ان يبيع جميع ما يملكه من
 يتوق به العرض من العروض ثم يفعل ذلك الشيء الذي حلف عليه
 ان لم يكن في ذلك الشيء معصية الله اذا فعل ذلك حيث وليس ملكه
 شيء مما كان ملكه يوم حلف ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء ثم يستقبل
 الذي كان اشترى منه ملكه فاذا اقاله البيع في ذلك رجوع ما كان
 يملكه الي يملكه وسقطت عنه اليمين قلت ولم قال يبيع ذلك بعوض
 من العروض قال من قبل انك ذكرت ان له ما لا عين تلمس ولا
 له ان يبيع امواله العين والعروض التي له الا بالكثر من امواله
 الغير هذا او هو ان يبيع ذلك بعوض من العروض جاز قلت فلم
 لا يتصدق بالعروض الذي يبيع منه ما يملكه به قال من قبل ان العرض
 لم يكن في ملكه يوم حلف قال فان كانت له ايضا ديون على الناس وله
 هذه الامور التي ذكرت من العين والصناع والرقيق والاموال
 وغير ذلك قال الحيلة فيما يملكه من قليل وكثير سواء الديون ما ذكرت
 لك واما الدين فان الحيلة فيه ان يجي رجل ممن يتوق به فيضاح من جميع
 الديون الذي له على الناس وهو ما يحافلان وهو كذا وما يحافلان
 وهو كذا او قد صاغت عن هيو لا القوم الذين سميتهم مما لك عليهم
 من هذه الديون المسماة في هذه الكتب على هذا التوب وبجي
 بتوب مديح في سند بل لا يراة الخالف فيضاح عليه ويدفع التوب
 اليه ولا ينظر اليه فاذا فعل ذلك كان الطمحين ويبيع ما يبيع
 ما يملكه بالعروض التي وصفت لك ثم يفعل الشيء الذي حلف
 عليه بعد ذلك كله فيحنت وليس ملكه شيء مما كان يملكه من مال عيش
 لا عقار ولا عرض ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء ثم ينظر بعد
 بعد ذلك الى التوب الذي صاغت عليه من الديون فيرده على الرجل
 المصالح له بختيار روية فتعور دونه التي كانت ملكه الى ما كانت
 فيستقبل الذي اشترى منه ما يملكه فاذا اقاله البيع في
 ذلك عاد اليه ما كان يملكه الي ملكه وسقطت اليمين عنه
 رجل اتم غلاما او جارية بشيء فقال للغلام انت حران لم تصد في

تف

سيد زكاته

عنه

عن كذا او كذا اما الحيلة في ذلك حتى لا يحنت قال ان كان انتهم هذا
 الغلام والجارية باخذ مال فالوجه في ذلك ان يقول للغلام
 او الجارية قد اخذت هذا المال لم اخذ هذا المال فلا يحنت
 ان يكون قد صدقه في احد القولين فيبر المولى في ماله ولا يحنت
 وان سأل عن غيره فقال المولى قد كان كذا ثم قال لم يكن كذا افعله
 صدقه وبرقلت ارايت اوليا من الولاة اخذ رجلا بشيء اتمه
 فجعل يضربه ويحلف ان لا يقطع عنه الضرب او لا يرفع الضرب عنه
 حتى يصدقه الحينة في ذلك الامر ما الحيلة في ذلك حتى يرفع
 عنه الضرب قال ان كان ذلك الامر شيئا ادعى عليه انه فعله فليقل
 قد فعلت هذا الشيء ويقول بعد ذلك لم افعل هذا الشيء فلا
 يحل من ان يكون قد صدقه في احد القولين وتسقط اليمين
 وكذا ان بدا فقال لم افعل هذا ثم قال بعد هذا قد فعلته
 قال نعم الامر فيه واحد اي القولين قدم صاحبه فان الوالي يبر
 في يمينه قلت ارايت رجلا حلف على مملوك له فقال انت حران
 ذقت طعاما ولا شربت شرايا حتى اضربك فلما سمع ذلك المملوك
 تنحى عنه وابتقى ما الحيلة في يمين المولى قال الحيلة في ذلك ان يهب
 المولى المملوك لولد له صغير فاذا هب المملوك لولد له الصغير
 صار المملوك لولد له الصغير ثم ياكل المولى بعد ذلك ويشرب فيحنت
 في اليمين وليس المملوك في ملكه فلا يعتق المملوك قلت فان لم يكن له
 ولد صغير فوهبه لولد له الكبير ثم اكل وشرب قال يحنت ويعتق
 العبد من قبل ان اليمين لا تجوز للمقبوضة والكبير يحتاج
 الى ان يقبض المملوك والام تم اليمين واما الولد الصغير فان
 قبض الاب له قبض والمملوك في قبض الاب وان كان ابنا قلت فما
 يقول ان باع العبد من ابنة الكبير قال يعتق العبد من قبل
 ان يبيع الاب عزرو وقد نفى عنه وهو يبيع فابعد والبيع الفاسد
 يحتاج الى ان يقبض ثم يملك المشتري بعد القبض قلت فان لم يكن
 له ولد صغير وكان في عياله صبي صغير قرابة له يكفله او لقيط

قد
والعام الولاية

قبض الاب قبض الصغير

يكلفه قلت اذا وهب لهذا الصبي الذي في عياله جازت
 فاذا اكل وشرب بعد ذلك لم يعتق العبد لما تري ان انسان
 لو وهب لهذا الصبي هبة فقبضها له الرجل جاز قبضه
 عليه **باب** اليقين في الطعام قلت ارأيت رجلا
 حلف ان لا يأكل طعاما فلان ما الحيلة في ذلك ان دعاه الخلق
 عليه الى طعامه قال الحيلة في ذلك ان تشتري طعاما للخلق عليه
 فيقول قد بعثتكم طعامي هذا الذي قد هبته بكذا وكذا فاذا
 اوجب له البيع صار الطعام للمخالف ثم ياذن المخالف لمن كان معه
 في الدعوة في اكل هذا الطعام فلا يحث المخالف في عينة قلت
 فان اشترى الطعام ولم يره ولم يعرفه جاز شراؤه قال نعم لا
 تري ان الرجل قد يشتري الطعام في البيت ولم يره والمشتري
 يشتري الطعام في القرية وفي البادية وهو المصير فيتم
 يجوز الشرا قلت لما يقول ان اهدي اليه الخلق طعاما قال
 ان اكله المخالف لم يحث لانه قد ملكه حين اهداه اليه قلت
 ارأيت رجلا اخذ لقمه فوضعتها في فيه ليدكلها فحلفت عليه
 رجل فقال ان اكلتها فامراته طالق ثلاثا وقال اخوان القيتها
 فامراته طالق ثلاثا قال الحيلة في ذلك حتى لا يحث واحد منهما
 ان يأكل بعضهما ويلقي بعضهما فلا يحث واحد منهما من قبل انه
 لم يأكلها كلها ولم يلقيها كلها قلت فهل في هذا شيء غير هذا
 قال نعم ان اخبرها انسان من فيه وهو قاهر له لا يمكنه الامتناع
 من ذلك لا يحث واحد منهما فاما الذي حلف بالطلاق ان لا
 فقد بر في عينة لانه لم يلقيها وانما قصده على اخراجها واما الذي
 حلف ان لا يأكل طعاما فلان ولا يشرب شرابه وانما عارض في عينة
 واراد لا يأكل طعاما فلان كله ولا يشرب شرابه كله فله نية في ذلك
 وان اكل طعاما فلان او شرب شرابه فلان لم يحث في ذلك
 عليه شيء اذا كان نوي طعامه كله وكذلك رجل عارض في عينة وادام

في حقه

من حضره انه حلف فحلف بايمان مغلفة انه لا يأكل الطعام
 ولا يشرب الشراب حتى يفعل كذا او كذا او حتى يقدم فلانا او حتى
 يكون كذا الشيء من الاشياء ونوي ان لا يأكل الطعام كله قال فله
 نية في ذلك **باب** اليقين في المعارضات قلت
 ارأيت رجلا اراد ان يخلف على امراته ان لا تخرج من داره و
 اراد ان يعارض في عينة لتقرب فلا تخرج ولا يكون عليه عي
 اراد ان يخلف بالطلاق قال الحيلة في ذلك ان يقول لها انت
 طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار وينوي طلاقا من عمل
 كذا او ينوي بالثلاث ثلاثة ايام فيكون له نية فان خرجت
 لم يكن عليه شيء ولم تطلق امراته قال وان نوي ان خرجت من هذه
 الدار خروجا ونوي ان خرجت من هذه الدار وعليك خوار
 وكذا ثانيا قال وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من
 هذه الدار ونوي ان خرجت عا دابة قال نعم له نية قلت
 وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خرو
 ونوي ان خرجت ذاكبة عا فرس او نوي عا بزود او عا
 بعلى او عا حمار قلت وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان
 خرجت من هذه الدار خروجا ونوي عا دابة قال نعم له
 نية فان خرجت على غير الحالة التي نوي لم تطلق في شيء من هذا
 وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار
 خروجا ونوي الى منزل فلان فخرجت الى غير منزل فلان قال
 له نية ولا تطلق قلت وكذلك ان قال ان خرجت من هذه
 الدار ونوي ان خرجت الى المسجد الجامع او الى الكوفة او الى البصرة
 او الى فارس او الى خراسان قال نعم لا تطلق في شيء من هذا اقلت
 فان ادخل في عينة ان خرجت خروجا ولم يدخل في عينة خروجا
 قال الامر في ذلك واحد ولا يحث وان اراد ان يخلف عليه
 ان لا يدخل الى دار رجل بعينه فعارض في عينة فقال لها انت طالق
 ثلاثا ان دخلت دار فلان ونوي من الكعبة او عريانه او عليك

ان طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار
 وينوي طلاقا فخرجت كذا

في حقه كان له نية في ذلك قال نعم
 وكذا اذا قال انت طالق ثلاثا ان
 ان خرجت

ان يعارض المحلف في هذه اليمين حتى لا يلزمه هذه اليمين
 كيف الوجه في ذلك قال ابو بكر ان حلفه بالطلاق فتوي بالطلاق
 ما قلنا من امرأة يهودية او نصرانية او مجوسية او عجمية او
 غير ذلك مثل عرجا او حرسا او صما او حلفه بالعقوق فتوي
 في العتق شيئا من هذه الاشياء فله نيته فان اراد ان يحلفه
 ان لا يدخلها مع فلان او توي ان لا يدخلها عريا فله نيته
 في ذلك فان دخلها عيا خلاف ما توي لم يكن عليه شيء وان حلفه
 عيا دخول هذه الدار فقال لتدخلن هذه الدار اليوم او قال
 الى شهر او الى سنة وهو يريد ان لا يدخلها قال احلف عيا ذلك
 بالطلاق او بالعقاق وتوي في الطلاق ما قلناه من النار
 والماليك فله نيته في ذلك وتوي في الصدقة ما قلناه فتكون
 له نيته فيما بينه وبين الله ثم قلت فهل يجوز له ان يتوي في حوله
 الدار شيئا قال الدخول ليس مثل قوله لا ادخلها لان قوله لا ادخلها
 هذه الدار اليوم لا بد له من دخولها فليس ينفذ الحيلة ان توي
 في عيونه ان يدخلها راكبا فلا بد له من ان يدخلها راكبا وان
 توي ان يدخلها وعليه ثياب حرقة او لا بد له ان يدخلها عيا
 الوجه الذي نواه ولكن اليه تجوز فيما يحلف من الطلاق والعقاق
 والصدقة والمشي الى بيت الله ثم يتوي ذلك عيا ما وصفناه فلا
 يكون عليه ذلك شيء ولكن له نيته في ذلك قلت ارايت ان قال
 امراته طالق ثلاثا ان لم يدخل هذه الدار اليوم وتوي
 ان يقدم فلان الغان غايب في موضع بعينه لا يقدم في ذلك
 اليوم ان قدم ~~والتوي في ذلك عيا~~ ما قال اذا حلف ببعد اد فقال
 امراته طالق ثلاثا ان لم تذهب الدار اليوم ان ~~والتوي في ذلك~~
 مكر او الى حراسان او غيرهما يعني بعد ومه ان قدم في ذلك
 اليوم وكذلك لو حلف بالطلاق ان لا يدخل هذه الدار الى سنة
 ان قدم فلان في هذا اليوم يعني حامل مكة او عامل حراسان في
 هذا اليوم قال فله نيته في هذا قلت وكذلك ان حلف ليدخلها

ان لا يدخل دار فلان من غير النسيم او راكبا
 او عليه ثياب حر او ثياب وسي
 او توي

الى سنة وتوي ان امره بدخوله واما حراسان او والي اليمن
 قال فله نيته في ذلك وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ان حلف فلا
 يعني رجلا غائبا قال نعم هذا وذاك سواء فله نيته قلت ارايت
 ان احلفه عيا شي ماض فقال احلف بالطلاق انك لم تفعل
 كذا الله وكذا قال ان حلف وتوي في الطلاق ما قلناه فله نيته
 في ذلك فان توي انه لم يفعل لكذا وكذا وعنى انه لم يفعل بهذا
 القول بمكته او بالمدية او بحراسان او بالسند او بالهبة
 او باليمن او بالصين فله نيته في ذلك قلت وكذلك ان قال له
 احلف بالطلاق انك لم تدخل هذه الدار من حلف له بالطلاق
 وتوي امراته اليهودية او النصرانية او العجمية او العصابة او
 الحراسانية او الصما او الكوفية او الحمينية او الاسدية
 او توي قبيلة من قبائل العرب قال له نيته قال وكذلك ان حلف
 بعقاق وتوي عتق المملوك الكذا قال له نيته قال فان حلف انه لم يدخل
 هذه الدار وتوي انه لم يدخلها راكبا او لم يدخلها عريا
 او عليه ثوب كذا قال فله نيته في ذلك قلت فان قال له احلف
 بالطلاق لتوطين فلانا ماله عليك وهو الف درهم ما بينك
 وبين عذرة شهر كذا احلف له وتوي في الطلاق ما قدره وصفا
 له في الطلاق قال له نيته قلت فان لم يتو في الطلاق والعقاق
 ما قلناه ولكن حلف توي ان توفي فلانا الالف التي له عليه ما بينه
 وبين عذرة شهر كذا من سنة كذا وتوي ان قدم فلان في يومه
 ذلك يعني قدوم رجل غائب بعيد العينة او ان امره فلان يعني
 امره والي مكة بذلك قال فله نيته في ذلك قلت فان قال له احلف
 بالطلاق ما قلنا عليك الف درهم فحلف وتوي معارضة ما
 لفلان عيا الف درهم متا قبل معلية او ماله عيا الف درهم طرية
 او عني هو فامس الصروف قال له نيته في ذلك قلت وان قال
 له احلف بالطلاق ما هذه الدار لفلان كيف يجيب النية في الدار
 قال اما الطلاق والعقاق والمشي والصدقة فقد فرضنا النية في ذلك

منه

وكيف ينبغي له ان يعقد نيته واما الدار فان قال ما هذا الدار
يعني دار اخرى غير الدار التي ذكرها المستخلف فله نيته في
ذلك قلت فان قال له ان لا يعطي فلانا شيئا من حقه الذي
عليك الى سنة فحلف ونوى ان لا يعطي فلانا شيئا الى سنة من
يده الى يده قال فله نيته في ذلك وان بعث اليه حقه بيد انسان لم يكن
عليه حنث في ذلك قال وان كان حقه عليه فدرهم فحلف ان لا
يعطيه شيئا من حقه ونوى ان لا يعطيه شيئا من حقه فحلف ان
يعطيه حقه درهم كماله عليه قال وكذلك اذا حلف ان لا يعطي فلانا
شيئا من حقه الى سنة ونوى ان لا يعطيه شيئا من حقه ثيابا او متاعا
فقد له مثل العطر قال لا يعطيه شيئا من حقه مسكا او زعفرانا او
كافورا الا داراهم التي له عليك ولا شيئا منها فنوى الخالف ان لا يعطيه
ذلك الدار ارضا فاعطاه بها دمايينا قبل مضي السنة قال لا يحث
في يمينه قلت ارايت النية صدقة ما عليك قال قد فسر بها قال
ان نوى ما استفيد من متاع فقد له ونوى كلاما يستفيد
وملكه من حجارة الرخا او السلاح او من العلاج او من الالبوس او
نوعا من الانواع فله نيته في ذلك قلت فان عني بكل ما يستفيد
في يوم نيز واذ في يوم هو حبان قال فله نيته في ذلك وليس عليه
ان يصدق بما يستفيد من غير ذلك وانما عليه ان يصدق بما
يستفيد من النوع الذي نواه وقصده فان اراد ان يحلف
بطلاق كل امرأة سودية او لفرانية بن وجهها او عينا او عرا
او عورا او حرمها او صمها او كل امرأة بن وجهها باليمين او بال
الهند او بالسند وما اراد من هذه الصفات ونواه وقصد
له فله نيته في ذلك وكذلك ان اراد ان يحلف بعنق كل مملوك
ملكه فيما يستقبل من الزمان فنوى من ذلك شيئا مما ضرنا
فله نيته في ذلك قلت بطلان ما يلقه عن رجل كلاما فان اراد ان
يحلف الرقل بما ذكره الكلام الذي يلقه ما الوجه في ذلك قال
الوجه في ذلك ان يقول الذي يستخلف بالذي يلقه بلوغ عني

انفي او نفي

قلن بلفه من كلامه

فإذا

فإذا قال بلغني عندك انك قلت كذا وكذا وحكي له بالكلام
فان شألت بالطلاق والعناق ما قال هذا الكلام وما
سمع به من الساعة يعني بهذا بعينه فلا يكون عليه شيء
وهو صادق وانه ما تكلم بالكلام الذي تكلم به الحاكم ولا سمع
به قبل تلك الساعة وان شأني في الطلاق والعناق ما
مخرجناه وان شأني انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة
او بالبصرة او باليمن او ببلد غير البلد الذي كان تكلم به
فيها او نوى بالليل ان كان تكلم بالنهار او بالنهار ان كان تكلم
بالليل او نوى انه لم يتكلم به في دار فلان او في البلد الغلابي
او في المسجد الجامع او في شهر رمضان وما اشبه ذلك قلت
فما تقول في عامل اراد ان يحلف رجلا انه لم ير شوا عاملا فلانا
ولا احدا من كتابه وقد كان رشام درهم فحلف ونوى انه
لم ير شتم دناين فله نيته في ذلك قال وكذلك ان لم ير شتم ثيابا
بعد ادية او ثياب كرمه وابنه او ثياب كذا نوعا من الانواع
او نوى انه لم ير شتم في يوم الفطر او في يوم الاضحي او في شهر
كذا غير الشهر الذي كان اعطاهم فيه فله نيته في ذلك فيما
بينه وبين الله ثم قلت فان عارض في الحلف بالطلاق او
بالعناق او المشي ونوى شيئا مما مضاه عاينته الا ترى ان
ابراهيم عليه السلام كان يدخل اصحابه وهو خشن ويقول لهم
ان استخلفتم انكم لا تعلمون مكاني فاحفظوا وانوا وانكم
لا تعلمون مكاني او موضع في الدار او في البيت او في موضع
من البيت وقول سيدنا عمران في معارض الكلام لمنه وحسنه
عن الكذب وكذلك ان حلف ان لا يفعل كذا وكذا ونوى انه
لم يفعل في الصين او باليمن او بالهند او بالسند او نوى
انه لم يفعل ذلك يوم الاضحي او يوم الفطر او في يوم وقصد له
اونه موضع من المواضع ونواه وقصد له فله نيته في ذلك فيما
بينه وبين الله ثم قلت ارايت واليا في رجل ما استخلفه

فيما لم

ابراهيم عليه السلام

قول سيدنا عمران

ان لا يزل لأحد من اهل عمله شيئا فاراد المعارضة في اليمين
 قال ان حلف انه لا يزل لأحد من اهل عمله شيئا ونوي ان
 لا يزل اهلهم يا قوتا احر ونوعا من احوالهم ونوي ان لا يزل اهلهم
 ولا مناطق ولا قسار وما كانا او نوعا من انواع الامتعة بعينها
 فله نيته في ذلك قال وان عارض فقال لا ازل من اهل عملي
 شيئا و اراد احد ان يني بذلك احد من العبيان او من
 الصيوان او من الرمي والمجنون ومن الجفان او من
 الحرف فقصده لئلا من هذا اقله نيته في ذلك قال وكذلك ان
 حلف ان لا يزل احد منهم شيئا ونوي بذلك عيادي فلا ان او
 عيادي ب قاض او انان فقد له نيته في ذلك وكذلك ان نوي
 ان لا يزل احد منهم شيئا ونوي بذلك عبده فلا ان او جاريته
 فلا انه او عبده غيره او مملوكا لغيره فكما نوي من ذلك وبين
 يمينه عليه فله نيته قلت فما يقول في اليمين الولاية اخذ
 نسا نال لئلا عن رجل فقال ما اعرف مكانه فقال احلف بالايان
 المغلظة انك ما تعلم مكانه قال ان حلف بعقاف او طلاق او حج
 او صدقة ونوي شيئا مما فترناه فله نيته في ذلك قال وان كان
 يعلم مكانه في تلك الساعة التي حلف فيها في البيت او الدار او
 اي موضع من البيت قلت فما تقول ان كان الرجل المطلوب ببغداد
 فحلف انه ما يعرف مكانه بالكوفة او بمكة او بالمدينة او ببغداد
 نواه وقصده غير بعد اذ قال فله نيته في ذلك قلت ارأيت
 الرجل يحلف للوالي ليعرفن اليه كل ذاعر يعرفه في محلة
 قال ان حلف ونوي كل ذاعر يعرفه في محلة ونوي بهود يار
 او لفراسيا او اعي او اعر او من اهل اليمين او مكة او من التوا
 او من مجنس من الاجناس وصفه ونواه فله نيته في ذلك قلت
 ارأيت السلطان اذا حلف رجلا ليجبره بمكان فلان متى عرف
 موضع قال ان حلف ونوي متى عرف موضع باليمن او بالصين
 او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان قصده ونواه فله نيته

والله الولاية يد خضا عر عبد

في ذلك قلت ارأيت السلطان اذا حلف واليا حلف رجلا ان لا يخرج
 من هذه المصر الا باذنه قال ان حلف ونوي ان لا يخرج من هذه
 المصري افرقيته او الى الالة لس والي الشام او الى فرغانة او الى
 بلد من البلدان قصده ونواه فله نيته في ذلك قال ان اراد
 الخروج من ذلك الى غير البلد الذي نواه في يمينه فليس عليه شيء
 في غيره ولا يحث في يمينه قلت وكذلك ان عارض في الصلوة
 او في العتاق او في المشي او الصدقة فنوي بعض ما ذكرناه
 قال فله نيته في ذلك قلت ارأيت ان قال له احلف ان لا تخرج
 هن هذا المصر يومك هذا ولا تدخله ابدا او قال لا تدخله
 الى قدوم فلان او الى سنة او الى وقت وهو ظالم له قال ان نوي
 ان لا يدخله من طريق كذا او من باب كذا او نوي ان لا يدخلها
 في يوم الاصح او في يوم الفطر او شهر من الشهور قصده ونواه
 ان لا يدخله مع فلان رجل نواه او نوي ان لا يدخله على دابة
 كذا او على هيتة كذا فله نيته في ذلك كله وان دخله على حمار
 كذا او على البقرة التي نواه او فقد هاهنا فله نيته في ذلك كله فلا
 يحث قلت ارأيت سلطانا جابرا اراد ان يحلف رجلا ان
 ياتيه بولي له قد اختفى عنه فقال لوليه هذا احلف لنا نيتي
 به متي وانيه فاراد ان يعارض في يمينه بما يتخلص منه
 قال اما الطلاق والعتاق والمشي والصدقة فقد شرحت فيه
 ما فيه كفاية فان اراد هذا الرجل ان يتخلص من هذه اليمين
 ويحلف له فلا فانه ان يعارض في ذلك شيء من رويته فحلف
 ونوي متى رآته في الكوفة او بالصين او بالهند او بالسند
 او نوي دار فلان او بغيره كذا او كنيته كذا فله نيته في
 ذلك وان رآه في غير ذلك الموضع الذي نواه وقصده فلم
 يات به لم يحث في يمينه هذه قلت ارأيت ان حلف رجلا
 لياتيه عدا ف اراد ان يعارضه بما يتخلص منه قال ان اراد
 ان يحلف بالطلاق او بالعتاق او بالمشي الى بيت الدار

افرقية

سلطان جابر

اليمين بغير اليمين
 بغير اليمين
 بغير اليمين

بالصدقة فنوي بعض ما شرعناه في ذلك فله نيته في ذلك قال
 وكذلك ان قال امرأتى طالق ثلاثا ان لم امك غدا او نوي امراته
 التي تزوجها باليمين او بمصر او بمكة او بالمدنية او في بلد من
 البلد ان فله نيته في ذلك وكذلك ان نوي المرأة التي تزوجها
 على الف درهم او خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك وكذلك ان قال
 ان قال كل مملوك في حوان لم اتك غدا او نوي كل مملوك له جسي
 او تركي او مجاني او نوي كل مملوك اشتريته من فلان او نوي
 كل مملوك ورثه او كل مملوك وهبه له فلان فله نيته في ذلك
 ولا يحنث في يمينه قلت ارايت هذا السلطان اذا اراد ان
 يخلف رجلا لا يمان المظلة ان يعطيه الف دينار فاراد ان
 ان يخلف له بايمان يتخلص منه وهو ظالم له في استخلافه اياه
 قال ان حلف له بالطلاق والعناق والمشر والصدقة وقصد
 الى شئ مما وصفنا في هذا الكتاب فله نيته في ذلك قلت في هذا شئ
 غير هذا قال نعم قلت وما هو قال ان نوي ان يعطيه الف دينار
 من الدنيا التي في الصين او الهند او السودان كانت له هبة
 دنائير فله نيته في ذلك قلت فان قال له احلف ان له الف دينار
 من مالك في المساكين صدقة ان لم تعطني غدا مائة دينار قال
 ان حلف ونوي الف دينار ومن دنائيره التي باليمن او بمصر
 او بفرعيته او في بلد من البلد ان او من ماله في بعض هذه
 البلد ان فله نيته في ذلك ولا يحنث ولا شئ عليه اذا لم يكن له
 في البلد الذي نواه مال قلت فان قال له احلف لي بصدقة جميع
 ما تملك ان لم تدفع الى غدا مائة دينار قال ان حلف ونوي جميع
 ما تملك من الخريف والبراري والخصر او نوع من الانواع مما ليس
 بملك فله نيته في ذلك ولا شئ عليه ولا يحنث **باب**
 الايمان التي تختلف بها النساء واخبر قلت ارايت امرأة
 قالت تزوجها احلف لي بطلاق كل امرأة ينزوجهما على فاراد
 ان يعارضنا في يمينه قال ان حلف ونوي كل امرأة تزوجها

عليه

عليك اي كل امرأة تزوجها عا رقتك فهي طالق فله نيته في
 ذلك فان تزوج امرأة عليها لم تطلق المرأة التي تزوجها
 قلت وكذلك ان قال كل امرأة تزوجها عليك ونوي
 كل امرأة تزوجها عا طلاقك قال فله نيته في ذلك قلت ان نوي
 كل امرأة تزوجها عليك يهودية او نصرانية او امية او غور
 او عرجا او ساه او حولا او كل امرأة تزوجها عليك من
 اهل مصر او من اهل افريقية واليمن او من اهل الاندلس
 او قصد الى بلد من البلد ان غير هذا الدار او نوي كل امرأة
 تزوجها عليك يمانية او همدانية او سندية او نوي حيا من
 احيا العرب او نوي كل امرأة تزوجها عليك من نبات رحيل
 قصد به ونواه او كل امرأة تزوجها عليك عا مائة الف دينار
 او خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك كله ولا تطلق امرأة تزوجها
 عليها بعد ان تكون عا خلاف ما نواه وانما تطلق منهن من كان
 عا الصفة التي نواها وقصد لها قلت وكذلك ان اراد ان يخلف
 بعق كل جارية متوي بها عليها قال فله ان ينوي في ذلك مثل
 الذي قلنا في طلاق النساء وتكون له نيته قلت فان قالت له احلف
 لي بطلاق كل امرأة يطاها سوي قال ان كن له نسا سواها
 فلا ينبغي له ان يخلف الا ان ينوي شئ يتخلص به فان حلف
 لها بطلاق كل امرأة يطاها ولم ينو شئ فوطي امرأة من
 نساها طلق المرأة التي يطاها منهن وان هو ترك وطى نساها
 فاذا مضت اربعة اشهر منذ يوم حلف لها طلقن تطلقته
 بلا ايلالة صار موليا منذ يوم حلف بهذه اليمين قال فان
 قصد نيته الى كل امرأة يطاها يعني برجله فله نيته فيما بينه
 وبين الله تعالى وان وطى امرأة من نساها سواها فلم تطلق لانه
 انما نوي بالوطي برجله قلت فان لم يكن له امرأة سوى المرأة
 التي استخلفته وقد قال كل امرأة اطاها سواك فهي طالق
 فتزوج امرأة فوطيها او اشترى جارية فوطيها لم تطلق

بشري

قضاء

ولم يلزمه في ذلك حنت لانه لم يقل كل امرأة ان زوجها فاطها
ولما كان حلفه على الوطى خاصة وليس في ملكه امرأة سوى المرأة
التي استخلفته لم يلزمه بذلك شيء قال وكذلك ان قال كل جارية
اطاها في حرة او قال كل جارية اطاه في نسفري هذا فهي
فاشترى جارية فوطيها لم يعنى وليس يعنى الا ما كان في ملكه
يوم حلف فان وطى ممن كان في ملكه جارية عتقت واما ما لم يكن
في ملكه يوم حلف فانه لا يعنى منس شيء قلت فما الحيلة في التخلص
ان كن له نسا فاراد ان يحلف لهما بطلاق كل امرأة يطاها
منهن قال بنوي كل امرأة يطاها برجله لم تطلق المرأة التي
يحامعها وكذلك ان قال كل جارية اطاه في حرة ونوي كل
جارية يطاها برجله في حرة وجامع جواريه فانه لا يعنى
ما جامع منهن قلت فان ارادت المرأة ان تشهد عليه بهذه
اليمين التي يحلف بها في جواريه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة
له ان يبيع جواريه ممن يتق به ويشهد على بيعهن قوما عدولا
ليكون حجة له ويكون ذلك من حيث لا تعلم المرأة فاذا
وجب البيع حلف لهما يعنى كل جارية يطاها منهن فيحلف
وليس في ملكه منهن احد ويشهد على وقت البيع ويجعل
وقت اليمن لهما وقتا يعرف بينه وبين وقت البيع كسلا
يلزمه الحاكم في ذلك كعت فاذا حلف على وطى قال للذي
باعهن منه اقليني البيع في جواريه فاذا اقاله البيع بينهما
وقبل ذلك رجعا الى ملكه فان وطى بعد ذلك لم يعنى فان
قد منه المرأة التي القا في فقامت عليه تلك اليمين التي
حلفها لهما وثبت ذلك عليه بالذي كان اشتراهن منه فقام
البنية التي كان اشهدهم على الشراء وسما الوقت ويستحقون
بالشراء متصل بين الرجل الذي كان حلف لهما ولا يقبل ولا يلزمه
القا في منهن كعت قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بعتق
كل مملوك يملكه الى ثلاثين سنة قال يحلف وبنوي كل مملوك يملكه

او

اعود او اعرج او بنوي حنفا من الاجناس قال فان ملك في الثلاثين
سنة مملوكا من غير الجنس الذي بنوي لم يعنى قلت ارايت رجلا
اراد ان يعارض في يمين بالطلاق فادغم كلامه قال امراته
طارق فادغم الرا واخفاها حتى لا يفهم ذلك من سمع حلفه
قال هو على ما حلف ولا يلزمه بذلك شيء ولا يقع الطلاق
على امرته لانه انما قال امراته طارق ولم يقل طالق فالقول في
ذلك على ما قال قلت ارايت ان قالت احلف لي بعتق كل جارية
يشترىها علي قال يحلف وبنوي كل جارية يشترىها من رجل
بعينه ثلثة بنيت وان اشترى جارية من غير ذلك الرجل لم يعنى
فيما بينه وبين الله ثم قلت ارايت الرجل اذا اراد ان
بالله ويعارض في يمينه في ذلك شيء قال يقول هو الله
ويدهمنا ويمرء اليمين فيقول هو الله الذي
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن
الرحيم الذي يعلم في السر ويعلم في العلانية
ما كان كذا وكذا فاذا قال هذا
لم يلزمه شيء ولم تكن هذه
يمينا قلت هذا اذا
اراد ان يحلف
ابتدا من
نفسه
فان

اراد الحاكم ان يحلف على شيء قال ان كان مظلوما فيما يطالب به
فحلف على ما قد مضى من هذا فلا شيء عليه ذلك هذا اخر ما
يسره الله سبحانه وتعالى والحمد لله على كل حال وكان الفراغ
من تحصيل بعد صلاة الصبح من يوم الاحد الثامن من شهر
رمضان المبارك سنة اثنا عشر ومائة الف من الهجرة
النبوية من يد مالكا وكاتبها الحر المفسر حفي محمد بن محمد
ساكن بولاية بوب

حكمه
بلغت عليه على كل الحقة والامكان
بمنه ما عليه على كل الحقة والامكان
فصحت ان شاء الله تعالى في الخامس
اشارة الى ان الحكم في كل الحقة والامكان
على ما عليه على كل الحقة والامكان
فصحت ان شاء الله تعالى في الخامس
اشارة الى ان الحكم في كل الحقة والامكان
على ما عليه على كل الحقة والامكان
فصحت ان شاء الله تعالى في الخامس